

والمقادير مختلفة فثبت بهذا انه ليس كوجب الجسم جسما باعتبار هذه الامور
فلا يمكن تحديده بها *

(واحتج) اصحاب هذا الرسم على صحته بان قالوا لا شك ان الجسم لا يخلو عن
صفة فرض هذه الابعاد فيه فهذه الخطوط المفترضة اما ان تكون مفروضة في
اتصال الجسم او لم تكن مفروضة فيه بل في غيره هيولى كان او غيره فلا بد
و ان يكون الاتصال حاصلًا عند ذلك الفرض ولا شك ان ذلك
الاتصال كان موجودا قبل ذلك الفرض لان صحة الفرض اذا كانت موقوفة
على ذلك الاتصال استحال ان يكون الاتصال موقوفا على وجود الفرض
لاستحالة الدور واذا ثبت ان الاتصالات كانت موجودة قبل الفرض
فلا شك ان تلك الاتصالات انما تكون موجودة اذا كانت ممتدة في الجهات
فاذا الجسم لا يخلو عن هذه الامتدادات *

(فنقول) ما المعنى لقولكم ان تلك الاتصالات كانت موجودة ان غنيتهم به
ان الاتصال الذي تفرض فيه الخطوط المتقاطعة موجود فذلك صحيح لكنه
هو الصورة الجسمية وذلك لانزاع فيه وان غنيتهم به ان هناك جهات متباعدة
مختلفة تفرض فيها الخطوط المتقاطعة المفروضة فليس الامر كذلك لوجهين *

(اما اولاً) فلانه ليس يجب ان يكون عدد الجهات بالفعل بحسب الخطوط
الممكنة بالفرض والا لتكانت الجهات غير متناهية بالفعل كما ان الخطوط التي
يمكن فرضها فيه غير متناهية *

(واما ثانياً) فهو ان الجهة عبارة عن منتهى الاشارة على ما عرفت وتلك الجهة
انما تصير تلك الجهة بالفعل عند حصول ذلك الخط بالفعل ولولاه لما كان لتلك
الجهة من حيث انها تلك الجهة حصول بالفعل فحق « انه وجد قبل الفرض

الاتصال الذي عرض له الآن ان حكم عليه بانه هذه الجهة او في هذه الجهة وليس بحق انه وجد قبل الفرض هذه الجهة لان قبل الفرض ما كانت هذه الجهة هذه الجهة بالفعل بل بالقوة كما انه اذا حدث خط في سطح فانه لم يكن هذا الخط موجودا قبل حدوث هذا الخط وان كان الاتصال الذي وجد فيه الآن هذا الخط كان موجودا قبل هذا الخط *

(وبالجملة) فهذا الاشكال اجماعا لانه ربما يشتبه الفرق بين قولنا كان الاتصال الذي وجد الآن في هذه الجهة (١) وبين قولنا كان اتصالا في هذه الجهة والفرق بينهما كالفرق بين قولنا كان الانسان الذي هو الآن ابيض قبل كونه ابيض وبين قولنا كان الانسان ابيض قبل ان صار ابيض فان الاول صادق والثاني كاذب *

(وبالجملة) فلو كانت الاتصالات الخطية التي يمكن فرضها في الجسم حاصلة متميزا بعضها عن البعض قبل الفرض لزم ان يكون في الجسم اجزاء لانهاية لها بالفعل وهو محال فثبت ان هذه الاتصالات البعدية موجودة في الجسم بالقوة فقط *

(فان قيل) الاتصالات البعدية اذا كانت موجودة في الجسم بالقوة والانفصالات ايضا تكون موجودة فيه بالقوة فاذا الجسم في اتصاله وانفصاله بالقوة وما بالقوة فليس بموجود فالجسم ليس بمتصل ولا منفصل بالفعل وهذا خلف *

(فنقول) الاتصالات الخطية موجودة بالقوة واما الاتصال بمعنى الصورة الجسمية فذلك ليس بموجود بالقوة بل هو موجود بالفعل *

(واذا ثبت) ضعف الرسم المشهور فلنذكر الرسم الصحيح وهو ان الجسم

هو الذي يمكن ان تفرض فيه الابعاد الثلاثة المتقاطعة على الزوايا القوائم فان الجسم وان كان يخلو عن هذه الابعاد الثلاثة لكنه لا يخلو عن امكان هذه الابعاد * (قال الشيخ) وهذا الامكان هو الامكان العام ليتناول ما يكون ابعاده حاصلة على طريق الوجوب كما في الافلاك وما تكون حاصلة بالفعل لا على الوجوب مثل ابعاد الاجرام العنصرية وما لا يكون شئ منها حاصلا بالفعل لكنه يكون ممكن الحصول كالكرة المصمتة فانالو حملناها هذا الامكان على الامكان المقارن للعدم لكان الطعن متوجها عليه عن كثير (بان يقال) انك لما جمعت هذا الامكان جزء حد الجسم او جزء رسمه فالجسم الذي يفرض فيه بعض هذه الابعاد الثلاثة او جعلتها بالفعل قد بطل جزء حده ورسمه لان القوة لا تبقى مع الفعل فقد بطل ان يكون جسما *

(فان قيل) هذا الرسم غير صحيح من وجوه ثلاثة *

(الاول) وهو ان الهيولى الاولى يصدق عليها انه يصح فرض الابعاد الثلاثة فيها بواسطة الصورة الجسمية وصحة فرض الابعاد الثلاثة فيها بواسطة الصورة الجسمية اخص من صحة فرض الابعاد الثلاثة فيها مطلقا ومتى صدق الاخص صدق الاعم فالهيولى تصدق عليها صحة فرض الابعاد الثلاثة فيها فاجعلتموه رسما للجسم يدخل فيه الهيولى *

(الثاني) وهو ان الوهم يصح فرض الابعاد الثلاثة فيه ولذلك تسمى الابعاد التخيلية جسما تعليميا مع ان الوهم ليس بجسم *

(الثالث) وهو ان الامكان والقابلية كما سبق اوصاف لا تبوت لها في الخارج والتعريف بالامور العددية وان جاز فاءا يجوز للامور البسيطة لانها لما لم تكن مركبة فينشأ احتاج بالضرورة الى تعريفها باللازم واما الجسم فهو من الماهيات

المركة لوجهين *

(اما اولا) فلانه مندرج تحت الجوهر وهو جنس في المشهور فيكون الجسم
مركبا من الجنس والفصل *

(واما ثانيا) فلانه مؤلف من الهیولی والصورة واذا كان كذلك كان تعريف
الجسم بذاتيته اولى من تعريفه بما ذكرتموه *

(والجواب) اما الشك الاول فقد اجيب عنه بان الهیولی ليس فيها بالحقيقة
قبول هذه الابعاد بل فيها قبول الجسمية ثم ان بعد حصول الجسمية يحصل
قبول الابعاد فقبول الابعاد بالحقيقة للجسم لا للهیولی * وايضا فان المعلم الاول
حدد المتصل بانه الذي يمكن ان يفرض فيه اجزاء تتلاقى على حد مشترك ورسمه
بانه القابل لانقسامات غير متناهية وحد الرطب بانه القابل للاشكال بسهولة
ثم ان احدا لم ينقض هذه الحدود بالهیولی قائلا بان الذي يمكن فرض
الاجزاء فيه هو الهیولی وان الذي يقبل الانقسامات هو الهیولی وان الذي
يقبل الاشكال هو الهیولی فاذا لم يذكر هذا النقص على هذه التعريفات فكذلك
على الحد الذي ذكرناه *

(ولقائل ان يقول) الجسم عبارة عن مجموع الهیولی والصورة ولا يجوز
ان يكون للصورة مدخل في قابلية الابعاد لان حقيقة الهیولی الجزء الذي
به يتحقق الا مكان والقبول وحقيقة الصورة الجزء الذي به يتحقق الحصول
والوجود فالصورة يستحيل ان تكون قابلة اوجزا من القابل من حيث
هو قابل فاذا القابل للابعاد الثلاثة هو الهیولی غاية ما في الباب ان يقال ان
قابلية الهیولی للابعاد تتوقف على قابليتها للصورة الجسمية اولا *

(ولكننا نقول) فرق بين اعتبار الهیولی بشرط ان تكون فيها جسمية

وبين مجموع الهيولى والجسمية فان الهيولى بشرط ان تكون معها جسمية هي هيولى واما مجموع الهيولى والجسمية فهو الجسم القابل للابعاد وليس الابعاد هو مجموع الهيولى والصورة لما بينا انه لا مدخل للجسمية في القابلية بل القابل هو الهيولى بشرط حصول الجسمية فيها واذا كان القابل القريب للابعاد ليس هو الجسم بل الهيولى بشرط حصول الجسمية فيها كان الحد المذكور ليس متناولا للجسم اصلا بل للهيولى بشرط مخصوص وهو اقتران الجسمية بها *
 « فان زعم زاعم » ان الصورة ليست شرطا لكون المادة قابلة للمقادير بل هي جزء من القابل للمقادير » وهو مجموع المادة مع الصورة الجسمية كان مخالفا للاجماع المنعقد بين الحكماء من ان الصورة ليست مبدءا للقبول والامكان بل هي مبدء للحصول والفعل وايضا فلانه لا يعقل من الهيولى الا انه جوهر قابل فان جعلنا الصورة كذلك لزم ان لا يتميز الهيولى عن الصورة *
 « واما الذى قالوه ثانيا » من ان مثل هذا النقص متوجه على حد المتصل وحد الرطب فيقال لهم ان امكن ان يبين وجهه في دفع هذا النقص عن تلك الحدود فقد اندفع الشك والا كانت تلك الحدود ايضا فاسدة واي حامل يحملنا على تصحيح الحدود الفاسدة واما نحن فلسنا من القائلين بتركيب الجسم من الهيولى والصورة فلا يلزمنا هذا الاشكال *

« واما الجواب عن الشك الثانى » فهو انا انما اردنا بقولنا ما يصح فرض الابعاد الثلاثة فيه ما يكون كذلك في الوجود الخارجى فاننا اذا قلنا الرطب ما يكون قابلا للاشكال بسهولة لم يفهم منه الا ما يكون قابلا لها في وجوده الخارجى فكذلك هاهنا *

« واما الجواب عن الشك الثالث » فهو ان نقول لا شك ان الجسم مركب

« اى القابل للمقادير »

من الجنس والفصل باعتبار ومن المادة والصورة باعتبار آخر ولكننا لما لم نشعر بمقتضى تلك المقومات لا جرم عرفنا الجسم بآثاره ولوازمه كما انا لما لم نشعر بماهية المتصل وماهية الرطب { عرفناهما بلوازمهما من امكان فرض الاجزاء المشتركة على حد واحد فيه ومن قبول الاشكال بسهولة فكذلك هاهنا *
 (واما نحن) فنقول قد بينا ان الجوهر ليس مقولا على ماتحته قول الجنس فلا يجب ان يكون الجسم مركبا من الجنس والفصل وايضا لم تدل دلالة على تركبه من المادة والصورة فاذا الجسم جوهر بسيط فلا يمكن تعريفه الا بلوازمه وآثاره * هذاماتوله في هذا الباب *

﴿ الفصل الثاني في تفصيل المذاهب في احتمال الاجسام للانقسام ﴾
 (ان الاجسام) المركبة من اجسام مختلفة الطبائع لا شك انها ذوات اجزاء متناهية واما الاجسام البسيطة مثل الماء الواحد فلا شك انها قابلة للتجزئة *

(فنقول) اما ان تكون الانقسامات الممكنة فيه حاصلة بالفعل او غير حاصلة بالفعل وكلا القسمين اما ان يكون متناهيا او غير متناه فحصل من هذا التقسيم اقسام اربعة *

(الاول) ان يكون في الجسم اجزاء متناهية بالفعل *

(الثاني) ان يكون فيه اجزاء غير متناهية بالفعل *

(الثالث) ان لا تكون الاجزاء حاصلة فيه بالفعل بل بالقوة وتكون متناهية *

(الرابع) ان تكون فيه اجزاء بالقوة غير متناهية *

(فالاول) مذهب جمهور المتكلمين وهم زعموا ان كل واحد من تلك الاجزاء

{ الرطوبة » ان لا تكون (١) لا يقبل

(الفصل الثاني في تفصيل المذاهب في احتمال الاجسام للانقسام)

لا يقبل الا تقسام لا قطعاً اصغرهما ولا كسراً اصلايتها ولا وهما لعجزا الوهم
عن تميز طرف منها عن طرف ولا فرضاً لانه تلزم من ذلك الفرض محالات
(واما الثاني) فهو مذهب النظام ومن الاوائل انكسافرا طيس (واما الثالث)
فهو مذهب اختاره محمد الشهرستاني ويحكي قريباً منه عن افلاطون فانه قال
الجسم ينتهي بالتجزية الى ان ينحرق فيموده يولى (واما الرابع) فهو
مذهب الجمهور من الحكماء *

(ولابد) من تفصيل مذهبهم قالوا الجسم البسيط يكون في نفسه واحداً كما
انه عند الحس واحد وليس فيه شيء من المقاطع والمفاصل اصلاً ولكنه قابل
للتقطيع والتكسير وكل ما بالقوة فانه لا يخرج الى الفعل الا بسبب والاسباب
الموجبة للتكسير ثلاثة التقطيع واختلاف الاعراض اما اعراض مضافة
كاختلاف الماسين وما اشبهه او غير مضافة كالجسم الذي نصفه اسود ونصفه
ابيض واما بالتوهم وهو ان يتوهم امتياز طرف عن طرف آخر من جسم ومق
ارفعت جملة هذه الاسباب ولم يوجد واحداً منها بالفعل فانه يكون الجسم في
نفسه شيئاً واحداً كما هو عند الحس واحد *

(فيجب) ان تعلم ان المعنى بقولهم الجسم محتمل لا تقسمات غير متناهية ليس
هو ان الجسم يقبل هذه التقسيمات دفعة واحدة فانهم اتفقوا على انه يمتنع
حصول اجزاء لانهاية لها بالفعل بل عنوانه ان الجسم لا ينتهي الى حد الا
وهو بعد ذلك يقبل التقسيم فداً التقسيمات الحاصلة بالفعل متناهية وقط
لا تنتهي الى حد ينقطع الامكان كما ان مقدورات الله تعالى غير متناهية
على انه قادر على ايجاد امور غير متناهية دفعة واحدة بل على معنى انه لا ينتهي
الى حد الا وهو قادر على ما هو ازيد منه فليتهم حال الجسم في قابلية القسمة

ما يفهم من فاعلية البارى تعالى في زيادة المقدورات ثم انهم اتفقوا على ان قبول
القسمة الوهمية حاصل لا الى نهاية *

(واما القسمة الانفكاكية) فهي مما اختلفوا فيها وزعم بعضهم ان الاجسام
تنتهي في انحلالها الى اجزاء صلبة غير قابلة للتقطيع والتفكيك مع انها تكون
محملة للقسمة الوهمية الى غير نهاية وهم اصحاب ديمقراطيس وهؤلاء اختلفوا
في شكل تلك الاجزاء (فمنهم من زعم) انها مضلعات اذلو كانت كرية لوقعت
قياسينها عند تماسها فرج هي اصغر منها (ومنهم من زعم) ان شكلها كرية اذلو كانت
مضلعة لكان جانب الزاوية اقل من جانب الضلع فيقضى الى ان يقبل التجزئة
ولان الدائرة ابد لا اشكال عن قبول الفساد ولان الطبيعة لا تفعل افعالا
مختلفة وابد لا اشكال عن الاختلاف هو الدائرة *

(واما الجمهور) من الفلاسفة فقد اتفقوا على ان قبول القسمة الانفكاكية
حاصل ابد الا اذا منع مانع من الخارج كما في الافلاك وهؤلاء ايضا على قسمين
فمنهم من زعم ان الصورة الجسمية لا تمنع عن قبول التجزئة فقط لكن الصورة
النوعية تمنع عن قبول ذلك ابد افعل هذا للهاء حدمعين اذا وصل اليه فلو انقسم
بعده زالت الصورة المائية عنه كذلك في كل واحدة من الصور النوعية
ومنهم من لم يقل بذلك بل قال ان الجسمية كما انها لا تمنع قط من ذلك فكذلك
سائر الصور النوعية *

(واعلم) ان ديمقراطيس مخالف لسائر الحكماء فانه يقول الاجسام المحسوسة
مركبة من تلك الاجزاء الصلبة و ان الاجسام المحسوسة ليست بحقيقية
الاتصال فان تلك الاجزاء موجودة فيها متميز بعضها عن البعض وانها لا تقبل
القسمة الانفكاكية فما يقبل الانقسام ليس بمتصل في الحقيقة بل في الحس وما هو

متصل في الحقيقة فليس تقابل للانقسام*

(واما الحكماء) فانهم يجوزون ان يكون جسم كبير بحيث لا يكون فيه جزء بالفعل ويجوزون ان يكون الاجزاء الحاصلة بالفعل تلتقي مرة اخرى فيحصل منها شيء واحد كالمياه الكثيرة اذا اجتمعت فانها تصير ماء واحدا وفي كل ما ذكرناه مما وقع الخلاف فيه بين ديمقراطيس وبين الحكماء فقد وقع الوفاق بينه وبين المتكلمين ولكنه يخالفهم من وجه آخر فان المتكلمين يجعلون جزءهم غير جسم وهو يجعله جسما قابلا للتقسمة الوهمية فهذه هي المذاهب المحصلة في هذا الباب *

(الفصل الثالث في الادلة على بطلان الجزء الذي لا يتجزى)

(وبرايمنه عشرون) (الاول) انا لو قد رنا جزءا بين جزئين فالوسط اما ان يمنعهما عن التلاقى او لا يمنعهما فان منعهما فالوجه الذي يلاقيه احد الطرفين غير الوجه الذي يلاقي الطرف الآخر فاذا هو منقسم وان لم يمنعهما عن التلاقى كان الطرفان متداخلين في الوسط لكن التداخل محال لوجهين (الاول) لان الاجزاء اذا تداخلت بطل الترتيب والوسط ولم يحصل ازدياد الحجم فانه اذا جاز ان يحصل جزءان في جزء واحد جاز ان توجد ثلاثة واربعة وعلى هذا لا يكون اجتماعهما موجبا لزيادة الحجم فكان يجب ان لا يحصل الحجم لكن التالي محال فالمقدم محال (الثاني) فلان الاجزاء متساوية في طبيعة نوعها ولوازمها فاذا تداخلت تساوت في العوارض ايضا فلا يبقى شيء منها متميزا عن غيره فيصير الكل واحدا وذلك محال على انا وان جوزنا التداخل الا ان ذلك يوجب التجزية ايضا من وجهين (الوجه الاول) انه اذا كان مقدار الجزئين مساويا لمقدار الجزء الواحد ومجموع الجزئين قابل للتقسمة فمساويه كذلك

(الفصل الثالث في الادلة على بطلان الجزء الذي لا يتجزى)

لكن الجزء الواحد يساويه فهو قابل للقسمة (الثاني) الشيء اذا دخل شيئاً فلا بد ان يلقاه بطرفه اولاً ثم ينفذ فيه ثم انه يحصل تمام النفوذ والذي لقيه قبل النفوذ مغائر للذي يلقاه حال النفوذ والذي يلقاه حال النفوذ اقل من الذي يلقاه عند تمام النفوذ وذلك يوجب التجزية *

(وقد ذكرنا) على هذا البرهان شكوكا ثلاثة (الاول) ان الجسم اذا كان يلاقى باحد طرفيه شيئاً وبالطرف الآخر شيئاً آخر فقد اختص كل واحد من طرفيه بعرض لا يوجد في الآخر وذلك لا شك انه يوجب حصول الكثرة بالفعل فاذا لا بد وان يتتصف ذلك الجسم ثم انه يلاقى احد نصفيه النصف الآخر باحد طرفيه دون الآخر فيتتصف ذلك النصف والكلام فيه كالكلام في الاول فيفضى ذلك الى حصول انقسامات غير متناهية بالفعل وليس ذلك بحق عند اجلة الحكماء مع ان البرهان الذي ذكرتموه يوجب ذلك فاذا ما هو نتيجة هذه الحجة باطل عندكم وما هو حق عندكم لا تتجه هذه الحجة *

(ولا يجاب) عن هذا الشك بان اختلاف المماسين انما يوجب امتياز احد طرفي الجسم عن الطرف الآخر ولا يوجب وقوع التنصيف في ذات الجسم (لانا نقول) الطرفان اما ان يكونا عرضيين « في الجسم او جزئين من الجسم فان كان الاول فتميز العرضيين يوجب تميز محليهما ثم ان محليهما المتميزين ان كانا ايضاً عرضيين فلا يتسلسل بل لا بد وان ينتهي الى عرضيين يقومان بالجسم ثم ان ذينك العرضيين متميز كل واحد منهما عن الآخر وتميزهما يوجب وقوع القسمة في ذات الجسم ويعود المحال واما ان كان الطرفان جزئين من الجسم فلا شكال متوجه *

(وان تمسك) بهذه الحجة من اثبت في الجسم انقسامات غير متناهية بالفعل

فهو ايضاً ليس بمستقيم لان هذه الحجة تنفي وجود جزء واحد في الجسم لان اي شيء يفرض واحداً فهو باحد طرفيه يلاق شيئاً و بطرفه الآخر يلاق شيئاً آخر وذلك يوجب الانقسام فلا يكون ذلك الشيء واحداً فاذا هذه الحجة تنفي وجود الجزء الواحد ومتى لم توجد الوحدة لم توجد الكثرة لان الكثرة مجموع الوحدات فاذا هذه الحجة تنفي وجود الكثرة مع انها توجب وجود الكثرة هذا خلف فعلمنا ان هذه الحجة لا تنتج نتيجة صادقة فهي حجة مغالطية *

(الثاني) لم لا يجوز ان يقال الجزء الذي لا يتجزى يكون واحداً في ذاته وان كان متكثراً في جهاته وكثرة الجهات والاعتبارات لا توجب كثرة الذات يدل عليه امران *

(الاول) ان المماسمة من باب الاضافة ولو كانت كثرة الاضافة توجب كثرة الذات لكانت الوحدة التي هي ابعاد الاشياء عن طباع الكثرة اكثر من كل كثير لان لها بحسب كل مرتبة من مراتب الاعداد الغير المتناهية نسبة خاصة ولكان الباري تعالى متكثر الاجزاء بسبب كثرة اضافاته *

(الثاني) ان النقطة في المركز تحاذي جملة اجزاء الدائرة ولا يازم انقسامها بحسب انقسام الدائرة *

(الثالث) ان الصفحة العليا من الاجسام هي ملاقية لما تحتها وهي بعينها ملاقية للهواء الخارج عنها فهي شيء واحد يلاق شيئين وليس يمكن ان يقال بان الملاق للهواء غير الملاق للصفحة الداخلة فان الذي هو نهاية الجسم لاشك انه بعينه ملاق لما تحته والالم يكن نهاية له ولا شك انه ملاق للهواء الخارج *

(والجواب اما عن الاول) فهو ان الاعراض المضافة لا تقتضى امتياز احد نصفى الجسم عن النصف الثانى بحيث يتباين النصفان بل ذلك يقتضى احتمال المحل للقسمه ولذلك فان الجسم متى ماسه جسمان لا يتنصف ذلك الجسم تنصفاً محسوساً مثل ما يتنصف اذا حل فيه عرضان غير مضافين بل العقل يقضى على الشئ الذى يماس شيئين بصحة الانقسام بالثبوت وامامنا يقال بان الانقسام حاصل بالفعل فلا *

(واما الجواب عن الشك الثانى) فهو ان المماسه انما تحصل بالجواب فاذا امتاز جانب منه عن جانب فقد احتتمل القسمه واسنادى ان تكثر الاضافات يوجب تكثر المضافات بل ندعى ذلك في المماسه والمماسه نوع من الاضافه وليس اذا كان نوع من جنس يقتضى حكماً ان يكون ذلك الجنس يقتضى ذلك الحكم واما النقطة المحاذية لجميع اجزاء الدائرة فهي باسرها تحاذى جميع بالنقط المفترضة في الدائرة وهذا غير ممتنع في المحاذاة ولكن لا يلزم من تجويز ذلك في المحاذاة من غير وقوع القسمه تجويز ذلك في المماسه من غير وقوع القسمه فان هذا الحكم انما يظهر صدقه في العقل في المماسه لا في المحاذاة وسائر انواع الاضافه *

(واما الجواب عن الشك الثالث) فهو اننا نأسلم ان الصفحة العليا من الجسم ملاقيه لما تحته فان هذا انما يقوله من يذهب الى ان الجسم مركب من الاجزاء ونحن لا نقول به بل نقول ان الجسم شئ واحد ونهايته هي السطح وهو غير ملاق لما تحته اذ ليس هو بجسم فكأن هذا المتشكك يوم ان السطح صفحه وتحته صفحه اخرى ثم ان احدى الصفحتين ملاقيه للاخرى وذلك مصادرة على المطلوب *

﴿ واعلم ﴾ ان هذا البرهان ليس في غاية المتانة فان لقائل ان يقول اما ان تكون المماسية باجزاء جسمانية او لا تكون بل بالسطوح فان كانت بالاجزاء لزم الشك الاول لزوما لا محيص عنه وانقسم كل جسم الى مالا يتناهى دفعة وان كانت بالسطوح دون الاجزاء لم يلزم منه انقسام الاجزاء البتة على ان النقطة المركزية انما تحاذى كل نقطة في المحيط بكليتها لا لجانب دون جانب ولذلك لا يكون لاجتماعها حجم زائد واما الاجزاء الجسمية فاما تتماس بطرف دون طرف والا لم تكن لاجتماعها زيادة حجم على ما مر *

﴿ البرهان الثانى ﴾ اذاركبنا خطا من ثلاثة اجزاء ثم وضعنا جزئين على طرفي الخط فان الجزئين تصح الحركة على كل واحد منهما والجزء الذى يتوسطهما فارغ ولا مانع يمنع من الحركة فاذا تصح الحركة على الجزئين الطرفين معا الى الالتقاء واذ افعلنا ذلك فيكون كل واحد منهما مماسا لنصف الجزء الوسطانى من الخط الاسفل ولنصف من كل واحد من الجزئين الطرفين من الخط الاسفل فتتقسم الاجزاء كلها *

﴿ ولا يقال ﴾ بان حركتهما ممتعة لكونهما مؤدية الى انقسام الاجزاء فان جعلنا المطلوب مقدمة في ابطال المقدمة المبطله له شئ باطل لان المطلوب مشكوك الصحة والمقدمة معلومة الصحة فجعل التيقنى مبطلا للمشكوك اولى من العكس لانا نقول لا شك ان صريح العقل يقضى بان الجهة اذا كانت فارغة والجزء يكون قابلا للحركة فان تلك الحركة لا تكون ممتعة وهذه الحجة مطردة في كل خط مركب من الاجزاء المفردة *

﴿ البرهان الثالث ﴾ انا اذاركبنا خطا من اربعة اجزاء ووضعنا فوق الطرف الايمن جزءا وتحته الطرف الايسر جزءا آخر ثم اذ افرضنا انهما يتبديان بالحركة

دفعة ويتهيان الى آخر الخط دفعة فلا شك انه يمر كل واحد منهما بصاحبه ويستحيل ذلك الا بعد تحاذيهما ويستحيل التحاذي الا على متصل الثاني والثالث فقد وقع الجزء على متصل الجزئين فيلزم كونه قابلا للتقسمة *

(البرهان الرابع) لو كان البطوء في الحركات ليس لتخلل السكنات لكان القول بالجزء الذي لا يتجزى باطلا لكن المقدم حق على ماضى في باب الحركة فالتالى يكون حقا (بيان الشرطية) ان الجزء الذى لا يتجزى لو كان ثابتا لكنا لذا قطعنا مسافة بحركة سريعة فقد قطعنا ما فيها من الاجزاء الغير المتجزية التى بقي تلك المسافة ولا بد وان يقع قطع الجزء الذى لا يتجزى بالحركة السريعة في مقدار من الزمان ففي مثل ذلك الزمان لا بد وان يقطع البطيء اقل من ذلك الجزء فقد انقسم الجزء الذى لا يتجزى *

(البرهان الخامس) ان الجزء اذا انتقل من جزء الى جزء فاما ان يوصف بالمتحركة عند ما يكون ملاقيا للاول وهو محال لانه بعد ما شرع في الحركة او عند ما يصير ملاقيا للثاني وهو ايضا محال لانه عند ذلك قد انقطعت الحركة فاذا انما يكون متحركا عندما يكون فيما بين الجزئين فيلزم الانقسام *

(البرهان السادس) لو قدرنا صفحة مربعة من اجزاء لا يتجزى ثم اشرفت الشمس عليها حتى صار احد وجهيها مستضيئا والآخر في الظل فلو كان الوجه المستضيء مغايرا للذى لم يقع عليه الضوء وذلك يوجب الانقسام *

(البرهان السابع) الجزء متناه وكل متناه فهو مشكل وكل مشكل يحيط به حد او حد ودفعان احاط بالجزء الفرد حد واحد كان كرة والكرات اذا انضم بعضها الى بعض حصل فيما بينهم افرج وتلك الفرج ان اتسعت للاجزاء ملأناها بها وعلى كل حال تبقى الفرج التى هي اصغر من الاجزاء فحينئذ تكون الاجزاء

منقسمة واما ان احاط به حدود مثل ان يكون مثلثا او مربعاً فذلك يوجب التجزية لانه من جانب الزاوية اقل منه من جانب الضلع *

(البرهان الثامن) اذا غرزا خشبة في الارض بحيث تكون اذا طلعت الشمس وقع لها ظل على الارض ثم من المعلوم ان الظل لا يزال ينقص عندما تاخذ الشمس في الارتفاع الى ان تنتهي الشمس الى غاية ارتفاعها ثم ان الظل ياخذ في الزايد من الجانب المقابل فلا يخلو اما ان يكون مهما قطعت الشمس جزءا تنقص من الظل جزء فيكون طول الظل كمدار الشمس هذا خلاف واما ان يكون قد تحركت الشمس الى الارتفاع مع انه لا ينقص من الظل شيء وهو محال لوجهين (اما اولاً) فلانه لو جاز ان ترتفع الشمس جزءا ولا ينقص من الظل شيء جاز ذلك في الجزئين وفي الثلاثة وفي الاربعة حتى تنتهي الشمس الى غايتها في الارتفاع مع انه يكون الظل باقيا كما كان (واما ثانياً) فلان الخط المرتسم فيما بين الشمس وطرف الظل اذا تحرك الطرف المتصل منه بالشمس دون الطرف المتصل بالظل فانه يحدث لذلك الخط المستقيم رأسا و ذلك محال لانه يوجب ان يكون الزايد مساويا للنقص واما ان يقال مهما تحركت الشمس جزءا تنقص من الظل اقل من جزء وهو المطلوب *

(البرهان التاسع) وهو اننا اذا اعتبرنا اعظم دائرة على الدائرة واصغر دائرة عليها على مركز واحد ثم اخرجنا خطا من ذلك المركز حتى يجوز على جزء من الدائرة الصغرى وينتهي الى جزء من الدائرة الكبرى فالدائرة اذا دارت دار هذا الخط بدورانها ومن البين ان النقطة التي كانت من الدائرة الكبرى على هذا الخط اسرع حركة من التي كانت عليه من الدائرة الصغرى فان النقطة من الدائرة الكبرى قد قطعت في دورة واحدة مسافة اكثر مما قطعت النقطة

التي هي من الدائرة الصغرى فاما ان يقال بان النقطة التي من الدائرة العظمى اذا قطعت جزءاً فالنقطة التي من الدائرة الصغرى قطعت اقل من جزء فحينئذ تنقسم الجزء او يقال بان النقطة التي من الدائرة الصغرى تسكن في بعض اوقات حركة النقطة التي من الدائرة العظمى فيلزم من هذا تفكك اجزاء الدوامة وذلك باطل لاربعة اوجه *

(اما اولاً) فلشهادة الحس *

(واما ثانياً) فلانا نفرض هذا الكلام في الفلك فان الدوائر التي تقرب من القطبين حركاتها ابطأ مما تقرب من المنطقة مع اننا سنبين ان الحرق على الفلك محال *

(واما ثالثاً) فلان هاهنا امر اعجيب وهو ما اعطى كل جزء من اجزاء الدوامة من الالهام و الفطنة حتى علم الابطأ منها انه كم ينبغي ان يقف حتى لا يزال سمته عن الاسرع وذلك لان كل ما كان اقرب الى القطب كان ابطأ و كل ما كان اقرب الى طرف الدوامة كان اسرع فاذا احتاج كل جزء من الوقفة الى مقدار مخصوص يخالف الوقفة التي يحتاج اليها الاخر حتى يبقى السميت الاول والانسان مع كمال فطنته لا يقف على ذلك فان انسانين لو قصدوا موضعا واحداً واحدهما اقرب من ذلك الموضع والاخر ابعد منه وارادا ان يبلغا الى ذلك الموضع في وقت واحد فانه لا يعلم الا اقرب منهما انه كم يجب ان يقف في حركته الى ذلك الموضع حتى يكون وصوله الى ذلك الموضع موافقا لوصول صاحبه *

(و اما رابعاً) فلان الانسان لو وضع احدى عقبيه على الارض واثبتها عليها ثم ادار نفسه دورة تامة لزم ان يقال بانه في تلك الحالة تفرقت اجزائه وابعاضه

بحيث لم يبق بين جزئين من اجزاء بدنه اتصال وذلك فاسد *
 (واعلم) ان هذه الحجة تقتضى انقسام الزمان والمسافة وذلك لان الدائرة
 الكبرى اذا قطعت قوسا فالصغرى قد قطعت اقل من ذلك القوس فتكون
 الدائرة الصغرى قاسمة للمسافة والدائرة الكبرى قطعت مثل القوس الذى
 قطعت الدائرة الصغرى في زمان اقل من ذلك فتكون الدائرة العظمى قاسمة
 للزمان ولا تزال تتعاقب هذه القسمة مرة للزمان ومرة اخرى للعظم *
 (البرهان العاشر) الفرجار ذو الشعب الثلاث اذا قطعت الشعبة الخارجة
 جزءا لا بد وان تقطع الشعبة المتوسطة اقل من جزء على ما بيناه *
 (البرهان الحادى عشر) ان امكن وجود الدائرة امتنع وجود الجزء
 الذى لا يتجزى لكن المقدم حق فالتالى حق اما بيان حقيقة المقدم فقد مضى
 فى باب الكيف واما بيان حقيقة الشرطية فقد مضى ايضا فى باب الكيف ولكننا
 نقرره هاهنا من وجه آخر *

(فنعول) الخط المركب من اجزاء لا تتجزى اما ان يمكن جعله دائرة
 او لا يمكن فان لم يمكن وجب امتناع جعل ذى العرض دائرة لان الجسم
 ذا العرض ليس الا خطوطا منضما بعضها الى بعض فلو امتنع على كل واحد منها
 ذلك وجب ان يمتنع على الكل واما ان يمكن جعل مثل ذلك الخط دائرة
 فلانه لا يخلو اما ان تتلاقى ظواهر الاجزاء كما تلاقت بواطنها او لا تتلاقى
 فان تلاقت البواطن وانفتحت الظواهر تجزأت الاجزاء وان تلاقت
 ظواهرها كما تلاقت بواطنها لزم ان يكون باطن الدائرة كظواهرها فى
 المسافة فلو ادرنا حولها دائرة اخرى فيكون باطن الدائرة المحيطة مساويا
 لظواهر الدائرة المحاط بها فيكون ظاهر المحيطة المساوى لظواهر المحاط بها

المساوى لباطن المحاط بهما مساويا لباطن المحاط بهما ثم لانزال ندير دائرة اخرى الى ان يبلغ طوقها مثل طوق الفلك الاعظم ولا تكون فيها فرجة اصلا ومع ذلك فلا تزيد اجزاؤها على اجزاء الدائرة الصغيرة الاولى هذا خلف فقد بان ان بواطن الاجزاء تتلاقى وظواهرها تنفتح فيلزم التجزئة *

(وايضاً) فكل واحدة من تلك الفرج اما ان تتسع لتمام الاجزاء او لا تتسع فان لم تتسع فقد وجد ما هو اقل منه وان اتسعت فذلك محال لان بواطن تلك الاجزاء اذا كانت متلاقية فيكون المنفرج من تلك الاجزاء بعضها فاذا ملائنا ذلك البمض بالجزء فان ارتفع بعض الجزء عن تلك الفرجة فقد انقسم وان لم يرتفع كان الجزء الممالى لتلك الفرجة اقل من تلك الاجزاء التي وقعت في ظواهرها تلك الفرج فتلك الاجزاء منقسمة فظهر ان امكان الدائرة يبطل الجزء الذي لا يتجزى *

(البرهان الثاني عشر) لو قدرنا زاوية قائمة كل واحد من الضلعين المحيطين بها عشرة اجزاء فالخاصل من ضرب كل واحد من الضلعين « في نفسه مائة » فال مجموع مائتان والخاصل من ضرب وتر الزاوية القائمة في نفسه مساو للخاصل من ضرب الضلعين كل واحد في نفسه كما بينه اوقليدس فيكون الخاصل من ضرب وتر هذه الزاوية مائتين فيكون وتر هذه الزاوية جذر مائتين وليس للمائتين جذر صحيح فلا بد ان تنكسر الاجزاء *

(البرهان الثالث عشر) لو قدرنا خطا مركزيا من جزئين فامكنا ان نعمل عليه مثلثا متساوي الاضلاع ولا يحصل ذلك الا اذا وقع كل واحد من الاجزاء على متصل الآخرين وذلك يوجب التجزئة *

(البرهان الرابع عشر) لو اخذنا خطا من جزئين ووضعنا على احد الجزئين المحيطين بها
جزأ

جزأ آخر فتحصل هناك زاوية قائمة فوترها ان كان من جزئين كان وتر القائمة مساويا لكل واحد من الضلعين المحيطين بها هذا خلف وان كان من ثلاثة اجزاء كان الوتر مساويا لمجموع الضلعين هذا خلف فاذا هو اكثر من الاثنين واقل من الثلاثة فقد وجد الاقل من الجزء *

(البرهان الخامس عشر) لو قدرنا اربعة خطوط كل واحد منها من اربعة اجزاء وضممنا البعض الى البعض بحيث لا يحصل هناك فرجة اصلا فلا شك ان خط القطر يحصل من الجزء الاول من الخط الاول والثاني من الثاني والثالث من الثالث والرابع من الرابع فهذه الاجزاء في جانب القطر اما ان تكون متلاقية اولا تكون فان كانت متلاقية وجب ان يكون القطر مساويا للضلع وهذا يبطله شكل العروس وان كانت غير متلاقية فهناك فرج فاما ان تتسع لجزء اولا تتسع فان اتسعت فلنملأها بالاجزاء والفرج ثلاث حينئذ يصير مقدار القطر سبعة اجزاء وذلك هو عدد اجزاء الضلعين فيكون القطر مساويا للضلعين هذا خلف فاذا كل واحدة من تلك الفرج انما يتسع لا اقل من جزء فقد انقسم الجزء *

(البرهان السادس عشر) ان اوقليدس برهن على ان كل خط فانه يصح تنصيفه فالخط المركب من الاجزاء الفردية يصح تنصيفه فينتصف الجزء وهو المدعى *

(البرهان السابع عشر) اذا اوقعنا خطا مستقيما كالوتر على زاوية قائمة حتى يحصل الوتر جذر مجموع مربع الضلعين وفرضنا الضلعين كل واحد منهما خمسة كان هذا الوتر جذر خمسين فان حركنا طرف هذا الوتر من احد الجانبين جزأ تحرك الطرف الآخر لا محالة اقل من جزء فانه ان تحرك جزأ حتى حصل احد الضلعين ستة والاخر اربعة حصل الوتر جذر اثنين وخمسين

هذا خلف فإذا قد تحرك اقل من جزء *

(البرهان الثامن عشر) لو قدرنا ثلاثة أجزاء هكذا (ا ب ج) ثم وضعنا فوق
 احد طرفيه جزءاً ثم تحرك الخط حتى انه دخل (ا) مكاناً جديداً او (ب) دخل مكان
 (ا) و (ج) دخل مكان (ب) ثم عندما تحرك (ا) الى المكان الجديد تحرك
 الجزء الذي فوقه عنه الى سمت جهته (فبقول) لا يخلو اما ان يقال بانه تحرك
 الى الحيز الذي فوق الحيز الذي حصل فيه (ا) وهو محال لانه حينئذ لم يتحرك عن
 (ا) وقد فرض كذلك هذا خلف او يقال بانه تحرك الى الحيز الملاقي لما هو فوق
 الحيز الجديد فيكون حركة الجزء الفوقاني اسرع من حركة (ا) لانه قطع جزئين
 في ذلك الزمان ولما كان زمان حركة (ا) منقسماً كانت حركة (ا) ايضاً منقسمة
 لان الواقع منها في احد نصفي ذلك الزمان غير الواقع في النصف الثاني ولما كانت
 الحركة منقسمة كان الحيز الذي تحرك عنه (ا) منقسماً والذي تحرك اليه يكون
 ايضاً منقسماً ويكون في نصف ذلك الزمان وينصف تلك الحركة وقد خرج
 نصفه من الحيز الذي كان فيه ودخل في الحيز الجديد فيكون الجزء منقسماً *
 (ويمكن) ذكر هذا البرهان على وجه آخر وهو ان الخط اذا تحرك جاز
 ان يتحرك الجزء الذي فوقه على خلاف حركته فاذا انتقل عن (ا) فلا يخلو اما
 ان يصير ملاقياً (ا ب) وهو محال لان (ب) قد دخل في حيز (ا) فلو قلنا ان الجزء
 الذي كان فوق (ا) و تحرك عن (ا) انما تحرك الى (ب) و (ب) حصل في حيز (ا)
 فذلك الجزء الفوقاني لم يتحرك عن (ا) وقد فرضناه متحركاً عنه هذا خلف فبقي
 ان يقال انه يتحرك عن الحيز الذي كان فيه الى الحيز الذي يليه وهو الذي فوق
 حيز (ج) بعد حركة الخط فاذا الجزء الفوقاني بحركته انتقل وبلغ الثالث في الزمان
 الذي قطع ماتحته جزءاً واحداً فيكون الزمان منقسماً ويعود الكلام المذكور
 (البرهان)

(البرهان التاسع عشر) ان البئر التي عمقها مائة ذراع اذا كان في منتصفها خشبية وعلق عليها حبل مقداره خمسون ذراعا وعلق على الطرف الآخر من الحبل دلو فاذا ارسل حبل بقدر خمسين ذراعا وشد على طرفه كلاب فاذا جعل الكلاب في طرف الحبل الذي علق الدلو على الطرف منه ثم جر الى اعلى البئر فان الدلو ينتهي من اسفل البئر الى اعلاها في الزمان الذي ينتهي الكلاب من وسط البئر الى اعلاها وذلك يوجب انقسام الزمان والحركة على ما بيناه *

(البرهان العشرون) الجسم قد يكون ظله في وقت من السنة مثليه فيكون مثله من الظل ظل نصفه فالوقدر ناجسا يكون اجزاؤه وترافيه يكون ظله شفعا فيكون لظله نصف و نصف ظله ظل نصفه فيكون لذلك الجسم المركب من الاجزاء الوتر نصف وهو المطلوب *

(وفي المسئلة وجه آخر) وهو مثل ان يقال لو كان الجسم مركبا من الاجزاء لكانت الاجزاء ذاتية له والذاتي يكون بين الثبوت للشيء فكان يلزم ان يكون علمنا بكون الجسم مركبا من الاجزاء اوليا ولما لم يكن كذلك علمنا انه غير مركب من الاجزاء وهما هنا وجوه اخر اقناعية ولكن فيما ذكرناه كفاية والله اعلم *

(الفصل الرابع في ابطال قول من قال الجسم مركب من اجزاء غير متناهية بالفعل)

(وعليه) برهانان (الاول) لو كانت الاجزاء غير متناهية بالفعل لا استحال قطعها الا في زمان غير متناه بالفعل ولما كان التالي باطلا كان المقدم مثله (الثاني) الكثرة عبارة عن مجموع الوحدات فاذا كل كثرة ففيها واحد فاذا اخذنا من الاجزاء الغير المتناهية للجسم واحد او ضممتا اليه واحدا آخر فاما ان يزيد مقدار

(الفصل الرابع في ابطال قول من قال الجسم مركب من اجزاء غير متناهية بالفعل)

ذلك المجموع على مقدار الواحد ولا يزيد والثاني يوجب ان لا يحصل المقدار ولا يتزايد من اجتماع تلك الاجزاء والاول يقتضى ان تكون نسبة الزيادة في المقدار على حسب الزيادة في العدد لكن الاجسام متفاوتة في المقدار فهي متفاوتة في العدد فالعدد ليس غير متناه *

﴿ الفصل الخامس في ان قبول القسمة الانفكاكية ثابت الى غير النهاية ﴾
 (وعليه برهانان) (الاول) ان كل متحيز يفرض فيه طرفان يتميز كل واحد منهما عن الآخر في الوهم فالتحام النصفين اعنى الاتصال الذى حصل بين النصفين بحيث يمنع ارتفاعه اما ان يكون لطبيعته اولشىء من لوازمها اولشىء من العوارض فان كان ذلك الالتحام لنفس الماهية وماهية ذلك الجزء مساوية لماهية سائر الاجزاء فوجب امكان ان يتصل بجزء آخر مثلى ما اتصل احد نصفيه بنصفه الثانى وان يصح على النصفين من الانفصال مثل ما يمكن بين الجزئين (وبمثل هذا الكلام) يتمسك في ابطال قول من جعل ذلك الاتصال من لوازم الماهية وان كان ذلك الاتصال لعارض غير لازم لممكن ارتفاعه وبقدير ارتفاعه لا يبق وجوب ذلك الاتصال (اللهم) الا اذا كان ممتازا عن سائر الاجسام بفصل مقوم لطبيعة نوعه كافي الافلاك ومثل ذلك يجب ان يكون نوعه في شخصه كالمضى *

﴿ واعلم ﴾ ان مدار هذه الحجة على ان تلك الاجزاء متساوية في الماهية فاما لو ادعى مدع ان كل واحد منها يكون مخالفا للآخر بماهيته وانه لا يوجد جزءان يتحدان في الماهية اندفعت هذه الحجة (ولكن لا شك) ان الذى يلزمه هذا الملزم يكون بعيدا جدا *

﴿ الثانى ﴾ ان كل واحد من تلك الاجزاء اذا كانت له طبيعة واحدة كان شكله

(الفصل الخامس في ان قبول القسمة الانفكاكية ثابت الى غير النهاية)

هو الكرة لماستعرف ان الشكل الطبيعي للجسم البسيط هو الكرة ولو كان كذلك
لخصائص الفرج فيما بين تلك الاجزاء فيكون ذلك قولاً بالخلاء وهو محال *
(الفصل السادس في حكاية شبه مشبى الجزء الذى لا يتجزى والجواب عنها)
(اعلم) ان شبههم منحصرة في نوعين (احدهما) انهم يحتاجون على ان كل ما يقبل
القسمة فانه لا بد وان يكون منقسماً بالفعل وذلك يبطل مذهب الحكماء
في ان الجسم البسيط القابل للانقسامات واحد في نفسه *
(وثانيهما) انهم يحتاجون على ان الحجم لا يمكن ان يكون قابلاً لتقسيمات غير
متناهية *

(الفصل السادس في حكاية شبه مشبى الجزء الذى لا يتجزى)

(اما النمط الاول) من الكلام فاهم فيه شبهتان (الاولى) قد قالوا ثبت فيما مضى
ان الوحدة امر وجودى فلا مخلو اما ان يكون كون الحجم (١) واحداً عائداً
الى ذاته او الى صفة زائدة على ذاته فان كان الاول وجب ان لا يقبل القسمة
ابداً لان ما بالذات لا يرتفع مع بقاء الذات ولما ثبت ان كل واحد فهو غير قابل
للقسمة لزم ان كل ما يكون قابلاً للقسمة لا يكون واحداً وان كانت وحدة
الجسم صفة زائدة على الجسم فالجسم الذى قامت الوحدة به اما ان يكون
قابلاً للقسمة في نفسه او لا يكون فان كان قابلاً للقسمة في نفسه والقائم بالمنقسم
منقسم كانت الوحدة منقسمة هذا خلف وان كان الحجم الذى قامت الوحدة
به غير قابل للقسمة لزم ان يكون كل ما اتصف بالوحدة ان لا يكون قابلاً للقسمة
فواجب ان يكون القابل للانقسام غير واحد بل كثيراً بالفعل فثبت ان ما قاله
الحكماء ان الجسم يكون واحداً حقيقة ومع وحدته يكون قابلاً للانقسام
كلام باطل *

(١) لعله الجسم بحسب المعنى لان البحث في النمط الاول عن الجسم لا عن

(والثانية) قالوا الجسم البسيط لو كان واحدا فاذا قسمناه فقد ابطالنا وحدته ووحدة كل شيء هويته لانه لا معنى للهوية الا الخصوصية التي تتميز بها عن الآخر وتلك الخصوصية هي الوحدة فاذا لما اوردنا القسمة على الشيء الذي كان واحدا فقد ابطالنا هويته واذا ابطالنا هوية الشيء فقد اعد مناه فاذا لما اوردنا التقسيم على الجسم فقد اعد مناتلك الجسمية فلا يخلوا ما ان يكون قد بقي شيء من الجسم الاول ولم يبق فان بقي فذلك الشيء حين ما كان الجسم واحدا اما ان يكون واحدا او كثيرا فان كان واحدا فعند ما صار الجسم كثيرا اما ان يكون قد صار ذلك الشيء كثيرا او ما صار فان كان الاول فذلك الشيء قد زالت وحدته وقد ثبت ان ذلك يوجب عدمه فاذا ذلك الشيء قد عدم ايضا وان كان بقي واحدا فذلك محال لان احد قسمي الجسم ممتاز عن الآخر فيستحيل ان يكون هناك شيء واحد بالعدد ويكون مشتركا بينهما (واما ان قيل) بان ذلك الشيء كان كثيرا حين ما كان الجسم واحدا فاذا كان ذلك الشيء كثيرا كانت الجسمية القائمة بكل واحد منهما مغايرة للجسمية القائمة بالشيء الآخر فيكون الجسم مركبا من الاجزاء المتغايرة بالفعل فاذا الجسم ما كان واحدا في الحقيقة بل كان متألفا من الاجزاء وذلك هو المطلوب وتام تقرير ذلك قد مضى في باب الوحدة والكثرة *

(النمط الثاني) من الكلام في بيان امتناع كون الجسم قابلا لتقسيمات غير متناهية وذلك اثنا عشر مسلكا *

(الاول) لو كانت الحركة والزمان مؤلفين من امور متتالية كل واحد منها غير قابل للانقسام اصلا لكان الجسم مركبا من امور كل واحد منها غير قابل للانقسام اصلا والمقدم حق فالتالي يكون حقا بيان المقدم من وجوه ثلاثة *

(الاول) ان الحس شاهد بوجود الحركة فهذه الحركة لا تخلو اما ان يقال انه لا وجود لها الا في الماضي والمستقبل اولى كذلك بل لها وجود في الحاضر والاول باطل فان الماضي هو الذي كان له حضور ثم عدم والمستقبل هو الذي يتوقع له حضور فلو امتنع ان يكون للحركة حضور اصلا لاستحال ان يكون ماضيا او مستقبلا فاذا للحركة حضور فذلك الحاضر ان كان قابلا للقسمة على معنى انه يمكن ان يوجد ما هو اقصر منه كان بعض الاجزاء المقترضة فيه قبل البعض فلا يكون كله حاضرا وقد فرض كذلك هذا خلف فاذا ذلك الحاضر غير قابل للانقسام وعند الانعدام لا بد ان يحصل ما من شأنه ذلك فكانت الحركة مركبة من امور متتالية كل واحد منها غير منقسم *

(الثاني) ان الآن عبارة عما يفصل الماضي عن المستقبل فهو ان كان منقسما كان بعضه ماضيا وبعضه مستقبلا فلا يكون فاصلا بين جميع الماضي وجميع المستقبل وان لم يكن منقسما فلا بد وان ينعدم لان الآن لا يبقى ساعة اخرى فاما ان يكون لعدمه بداية او لا يكون والثاني محال لان عدمه امر متجدد وليس كل متجدد بداية واذا كانت له بداية فبداية عدمه اما ان تكون مقارنة لوجوده او لا تكون والا ولباطل لاستحالة الجمع بين العدم والوجود فاذا بداية عدمه غير مقارنة لوجوده فاما ان يكون بين الآن الذي هو بداية وجوده وبين الآن الذي هو بداية عدمه زمان او لا يكون فان كان الاول كان الآن باقيا هذا خاف وان لم يكن فقد تنالى آنا ثم الكلام في الآن الثاني كالكلام في الآن الاول فيلزم تنالى الآنات *

(الثالث) اننا بينا ان حركة الجسم في الكيف عبارة عن تنالى انواع آنية الوجود وذلك يوجب تنالى الآنات فثبت بما ذكرنا ان الحركة والزمان مركبان من

امور متتالية كل واحد منها لا يقبل القسمة فاذا قطعنا المسافة بحركة كيف ما انفتحت كان الذى يقطع الجزء الذى لا يتجزى من الحركة في الآن الغير المنقسم غير منقسم والا لكانت الحركة الى نصف ذلك الجزء وزمانها نصف الحركة الى الكل ونصف زمانها فتكون تلك الحركة وذلك الزمان منقسما وذلك محال فاذا ذلك القدر من المسافة غير منقسم والذى يليه حاله كذلك ايضا وهلم جرا الى آخر المسافة فاذا المسافة مركبة من امور غير قابلة للقسمة مطابقة لامور المتتالية في الحركة وفي الزمان وذلك هو الجزء الذى لا يتجزى وهذه الشبهة قد سبقت اصولها في باب الحركة الا انا اعدنا هذه الاصول ها هنا لنعلم كيفية تركيب الشبهة عنها *

(المسلك الثانى) (١) قالوا لو وضعنا كرة حقيقية على سطح لا تضريس فيه فلا شك انها تلاقيه فوضع الملاقاة اما ان يكون منقسما او لا يكون منقسما والا لاول محال لوجوه ثلاثة *

(الاول) هو ان ذلك الموضع منطبق على السطح المستقيم والمنطبق على المستقيم مستقيم فاذا ذلك الموضع من الكرة مستقيم ثم اذالت الملاقاة عن ذلك الموضع وحصلت على موضع آخر تلو الاول فذلك الموضع ايضا مستقيم فاذا تصير الكرة مضلعة هذا خلف *

(الثانى) فلان اوقليدس برهن على ان كل خط مستقيم يصل بين كل نقطتين من الدائرة فانه يقع في داخلها فلو كان موضع الملاقاة منقسما لارتسم خط على ظاهر الدائرة منطبقا على السطح فيقع ذلك الخط داخل الدائرة وخارجها هذا محال *

(١) في نسخة لفظ الشبهة موضع المسلك الى كل المسالك ١٢

(والثالث) فلان موضع الملاقاة لو كان منطبقا على السطح امكن ان يخرج من المركز خطان ينتهيان الى طرفي موضع الملاقاة فيصيران مع الخط المرتسم من موضع الملاقاة ثلاثة خطوط محيطية بسطح فيحصل هناك مثلث قاعدته موضع الملاقاة فاذا اخبرنا من مركز الدائرة الى قاعدة المثلث الواقع في الدائرة عمودا قائما عليه كانت الزاويتان الحاصلتان على جنبي العمودا قائم على القاعدة قائمتين ويتصف ذلك المثلث بمائتين قائمي الزاوية ويكون الخطان الطرفيان وترين للزاويتين القائمتين ويكون العمود وتر الزاوية الحادة وتر القائمة اعظم من وتر الحادة فالخط العمودي اقصر من الخطين الطرفين مع ان الخطوط الثلاثة خرجت من المركز الى المحيط هذا خلف فثبت بما قلنا ان موضع الملاقاة غير منقسم فاذا ادركنا الكرة على السطح حتى تتم الدائرة فلا شك انه متى زالت الملاقاة الحاصلة بنقطة حصلت الملاقاة بنقطة اخرى وليس بين النقطتين شيء يغاثرهما لان الكلام في الملاقاة الحاصلة في اول حصول الملاقاة بالنقطة الاولى فاذا قد ارتسم الخط عن تلك النقطة واذا حصل الخط عن تركيب النقط حصل السطح عن تركيب الخطوط والجسم عن تركيب السطوح فاذا موضع الملاقاة من الكرة شيء حصل بانضمامه الى امثاله العظيم والمقدار وهو الجزء الذي لا يتجزى (ولا يقال عليه) بان النقطة انما توجد في الكرة بسبب المماسه وعند زوال المماسه تنعدم تلك النقطة فلا توجد نقطة مع ما يتلوها فلا يحصل تشافع النقط (لانا نقول) لو قدرنا خطا موجودا بالفعل على ظاهر الكرة ويكون له نهاية موجودة بالفعل ثم قدرنا ان الكرة تلاقي السطح بتلك النقطة فاذا زالت الملاقاة عن تلك النقطة الى نقطة اخرى فالنقطة الاولى تكون باقية لكونها نهاية لذلك الخط والنقطة الثانية موجودة لحصول الملاقاة عليها ففي هذه الصورة

تالقت نقطتان *

(المسلك الثالث) اذا فرضنا خطا منطبقا على خط حتى تكون النقطة محاذية للنقطة او ملاقية لها ثم نحرك الخط فقد صارت النقطة المماسية غير مماسة واللامماسية انما تحصل دفعة والآن الذي هو اول زمان حصول اللامماسية لاشك ان الخط فيه صار ملاقيا للنقطة اخرى تالية للنقطة الاولى فتكون النقط متتالية في الخط اذا الكلام في لامماسية النقطة الثانية كالكلام في لامماسية النقطة الاولى وهلم جرا *

(المسلك الرابع) ان دائرة معدل النهار تطلع على سكران خط الاستواء منتصبة وتعرف في دورانها مساهمة لهم وتكون تقاطع تلك الدائرة مع دائرة الافق في المشرق والمغرب ابداعا على نقطتين وليس بينهما النافي وقت من الاوقات ان تتوهم الا وفي المشرق تقاطع على نقطة وليكن التقاطع حاصل على نقطة معينة ثم انه يحصل الالتقاط على تلك النقطة والآن الذي هو اول زمان الالتقاط يكون التقاطع حاصل فيه على نقطة اخرى فقد تالت نقطتان وكذلك القول في الباقي فتكون دائرة معدل النهار مركبة من النقط المتتالية *

(المسلك الخامس) ان النقطة امر وجودي غير منقسم فان كان متجزيا (١) فهو الجزء الذي لا يتجزى وان لم يكن متجزيا فله محل ومحل ان كان منتسما لم ينقسمه بانقسام محله وهو محال وان لم يكن منتسما فهو المطلوب *

(المسلك السادس) لو كان الجسم قابلا لتقسيمات لانهاية لها الحصص فيه انقسامات غير متناهية بالفعل والتالي محال فالمقدم مثله (بيان الشرطية) ان اختلاف المماسية يوجب الانقسام بالفعل فيما يقبل الانقسام فاختلف المماسية حاصل هاهنا لان كل جزء يفرض فانه يلاقى باحد جانبيه شيئا غير ما يلاقيه

الآخر منه فلو كان قبول الأقسام لا إلى نهاية حاصله لكان السبب القابل والسبب الفاعل لتلك الأقسام الغير المتناهية حاصلين فيجب حصول تلك الأقسام واما بيان امتناع ذلك فلما بينا ان ذلك يناهى وجود الجزء الواحد وما يناهى وجود الواحد في وجود الكثير «فإذاً يجب ان تكون الكثرة حاصلة وان لا تكون هذا خلف *

«المسالك السابع» ان الحكماء اتفقوا على ان الأقسام الغير المتناهية ممتنعة وما كان ممتنعاً استحال حصوله للغير فإذا يستحيل ان يكون الجسم قابلاً لا أقسام غير متناهية فهو اذاً لا يقبل أقسام غير متناهية *

«المسالك الثامن» ان الجسم قابل للقسمه فيكون ذلك لاجل التاليف فان قبول الأقسام لا يكون لذاته ولا لشيء من لوازم ذاته ولا لتحيزه فان الشيء بعد الأقسام ذاته ولو ازم ذاته وتحيزه موجود مع انه لا يقبل تلك القسمه وليس ايضاً لاجل الفاعل لان الفاعل لا يجعل غير المنقسم متقسماً فقبول القسمه اذاً لاجل معنى قائم بالجسم والله تعالى كما هو قادر على خلق ذلك المعنى فهو قادر على ازالة ذلك المعنى فاذا اعدم الله تعالى تلك التاليفات بقيت تلك الاجزاء اجزاء غير قابلة للقسمه لانه متى زال المصحح وجب زوال الحكم عنه *

«المسالك التاسع» لو كانت في الجسم اجزاء غير متناهية لاستحال قطعه الا بعد قطع نصفه ولا يمكن قطع نصفه الا بعد قطع نصف نصفه فلو كانت في الجسم ابعاض غير متناهية لامتنع قطعه في زمان متناه *

«المسالك العاشر» لو كان الجسم يقبل تقسيمات غير متناهية لصح ان يوجد من الخردلة ما يغشى به وجه السموات السبع وذلك محال فما ادى اليه مثله *

«المسالك الحادي عشر» ان اوقليدس قد برهن على وجود زاوية هي «وجود الكثرة

الصغر الزوايا الحادة فدل على الجزء الذي لا يتجزى

(المسالك الثاني عشر) ان التفاوت بين الصغير والكبير حاصل فلو كانت اجزاء الاجسام غير متناهية لوجب تساوى جميع الاجسام في الحجم فان ما لا يتناهى لا يقبل الاكثر والاقل وذلك محال هذه المسالك مجموع شبه مثبتى الجزء الذى لا يتجزى *

(واعلم) ان اكثر هذه الشبهة مبنى على اصول قد تكلمنا فيها مضى من هذا الكتاب (اما الذى احتجوا به اولا) فقد بينا ان الوحدة عرض زائد على ذات الجسم قائم به *

(وقولهم) يلزم انقسام الوحدة لا تقسام محلهما (جوابه) ما ذكرناه في الفصول السالفة ان الوحدة القائمة بالجسم تقبل الكثرة الوهمية ولا استحالة في ذلك واما الكثرة بالفعل فلا يلزم قبول الوحدة لها لان الوحدة لا تقوم بالجسم عند قيام الكثرة به بل هما وصفان متنافيان فاندفع المحال *

(واما الذى احتجوا به ثانيا) فقد بينا في باب الوحدة والكثرة الفرق بين الهوية والوحدة فالقسمة اذا وردت على الجسم الواحد زالت وحدته ومازالت هويته فاندفع المحال *

(واما الذى احتجوا به ثالثا) فقد مضى في باب الحركة كيفية وجودها وكيفية وجود الآن وعدمه فلا حاجة الى الاعداد *

(واما الذى احتجوا به رابعا) من حديث الكثرة والسطح فقد اجاب عنه بعض المنازعين فيما لا يعنيه بان قال النقطة لا توجد بالمثل في الكثرة محتجبا به لوجود ثقت نقطة بالفعل فيها ونقطة اخرى في سطح او كرة اخرى تلاقيها فالنقطتان ان لم تلاقيا بالاسر اتقسمت النقطتان وان تلاقيا بالاسر تداخلا

والتحدت أو يصير التماس اتصالاً هذا خلف *

(وهذا القائل لا يعرف) ان ذلك يوجب عليه انكار المماسية بين الاجسام والسطوح والخطوط لان الجسم اذا تماس جسمًا فالسطحان اما ان يتلاقيا بالاسر فيعود المحال اولا يتلاقيا فيلزم ان يكون لـ شكل واحد من السطحين عمق حتى يكون باحد جانبيه يلاقى الآخر وبالجانب الآخر لا يلاقيه ولما بطل القسمان لزم ان لا تماس الجسم جسمًا وكذلك القول في مماسة السطحين بالخطين ومماسية الخطين بالنقطتين * وايضاً فلان النقطة نهاية الخط والخط قد يكون متناهيًا بالفعل فكيف يكون متناهيًا بالفعل ولا تكون النهاية حاصلة بالفعل (الا ان نقول) ليس في الكرة خط متناه بالفعل وحينئذ يكذبه اتفاق الجمهور على ان الكرة اذا تحركت تميز الخط المحورى عن سائر الخطوط بالفعل ولا شك انه متناه وطرفاه قطبا الكرة فهما موجودان بالفعل فظهر ضعف هذا الجواب *

(واما الشيخ) فانه اجاب عنه من وجوه ثلاثة (الاول) (١) انا لا ندرى هل يمكن ان توجد كرة على سطح بهذه الصفة في الوجود او هو من الامور الوهمية على نحو ما يكون في التعليميات ولا ندرى انه لو كان في الوجود فهل يصح تدحرجها عليه اولا يصح فربما استحال وبعد هذا فالكرة انما تماس السطح بالنقطة في حال السكون واذا تحركت ماست بالخط في زمان الحركة ولم تكن في زمان الحركة مماسة على النقطة الا بالوهم اذ ذلك لا يتوهم الامع توهم الآن والآن لا وجود له بالفعل *

(ولقائل ان يقول) اما المنع من وجود الكرة فغير مستقيم لان هذا الشكل هو الذى يقتضيه جميع الطبائع البسيطة و التركيب لا يضاذه فكيف يستحيل (١) لم يذكر الوجه الثانى والثالث لكن ظننا ان هذه العبارة مشتملة على كل

وجوده والسطح المستوي أيضاً ممكن الوجود لأن سبب الخشونة الزاوية وهي لا بد وان تكون من سطوح صغار ملس والا لذهبت الزوايا الى غير النهاية واذا جاز سطح صغير مستو جاز سطح كبير مستو * نعم ربما لا يمكننا الحكم بوجوده لكن الكلام غير مبني على الوجود بل على امكان الوجود فان ما يمكن ان يوجد اذا فرض موجودا لم يلزم منه محال لان الكذب الغير المحال لا يلزم منه محال واما المنع من التدحرج فهو وان كان بعيدا لكنه غير مضر اذ لا شك في امكان انزلاقها عليه ويلزم منه نقط متتالية في السطح *

(وقوله المماس) حال الحركة بالخط فنقول المماسية بين الجسمين لا يمكن الا بان ينطبق طرف كل واحد منهما على طرف الآخر فلو ماست الكرة السطح بالخط لوجب ان ينطبق من الكرة خط على خط في ذلك السطح فيكون ذلك الخط مستقيما لان المنطبق على المستقيم مستقيم فتكون الكرة مضاعمة وذلك محال فاذا الكرة لا تماس السطح بالخط اصلا *

(وقوله المماسية بالنقطة) انما تكون في الآن ولا وجود له بالفعل فنقول الخلاف في كون الزمان غير مركب من الآتات المتتالية كالاخلاف في ان الجسم غير مركب من اجزاء لا تتجزى فكيف تدفع حجة الخصم بذلك وانه نفس المتنازع فيه *

(قال وبالجملة) فان هذه المسئلة لا تتحقق مسلمة لان المسلم ان الكرة لا تلتقي السطح في آن واحد الا بنقطة وليس يلزم من هذا ان يكون في حال الحركة تنتقل من نقطة الى نقطة مجاورة لها ومن آن الى آن مجاور له فانه ان سلم هذا لما احتيج الى ذكر الكرة والسطح بل صح ان هنالك نقاطا متتالية منها تاليف الخط وآتات متتالية منها تاليف الزمان فاذا كان المسلم هو ان الكرة تلاقى السطح

« متجاورة

في

في آن وكان الخلاف في ان الحركات والازمنة غير مركبة من امور غير متجزية ومن آفات كالتخلاف في المسافة وكان انما يلزم تجاوز النقط لوصح تجاوز الآفات كان استعمال ذلك في اثبات تتالي النقط كالمصادرة على المطلوب *

(ولقائل ان يقول) اذا فرضنا آنا وكانت الكرة فيه ملاقية للسطح على نقطة واحدة ثم زالت الملاقاة عن تلك النقطة فهنا حدث امران احدهما زوال الملاقاة والاخر حصول الملاقاة فاما زوال الملاقاة فهو حركة فلاجرم ليس له بداية يكون هو فيها حاصلًا واما حصول الملاقاة فهو من جملة ما يحصل في الآن ويستمر في جميع الزمان الذي بعده فثبت ان الملاقاة لها بداية هي حاصلة فيها فنقول الآن الذي حصلت فيه الملاقاة اما ان يكون هو الآن الذي حصلت فيه الملاقاة او غير ذلك الآن والاول باطل والا لكانت الكرة في الآن الواحد بالنقطة الواحدة ملاقية للسطح وغير ملاقية له هذا محال وان كان غير ذلك الآن فنقول اما ان يكون بين آن الملاقاة وبين آن الملاقاة زمان او لا يكون فان كان كانت الكرة في ذلك الزمان ملاقية للنقطة الاولى فتكون الكرة ساكنة هذا خلف وان لم يتوسط بين الاثنين زمان فقد تتالي الآن ونقول ايضا الآن الذي هو اول زمان الملاقاة بتلك النقطة اما ان تكون الكرة فيه ملاقية بنقطة اخرى او لا تكون فان لم تكن ملاقية بنقطة اخرى (١) فاما ان تكون ملاقية بالنقطة الاولى او لا تكون ملاقية بشئ من النقط

(١) هكذا في النسختين ولكن العبارة لا تخلو عن تكلف * لم تكن الكرة ملاقية للسطح هذا خلف وان كانت ملاقية لها فاما ان تكون ملاقية بالنقطة الاولى او بنقطة اخرى والاول باطل والا فاما الملاقاة بالنقطة الاولى غير زائلة هذا خلف وان كانت ملاقية بنقطة اخرى الخ ١٢

فان كانت ملاقية بالنقطة الاولى لزم ان تكون الكرة عندما صارت لا ملاقية للسطح بتلك النقطة تكون ملاقية بتلك النقطة للسطح هذا خاف وان لم تكن ملاقية بشئ من النقط وجب ان تكون ملاقية للسطح عندما مسها للسطح هذا خلف فاذا الكرة في الآن الذي هو اول زمان الملاقاة ملاقية بنقطة أخرى فاما ان تكون بينهما وبين النقطة الاولى واسطة اولاً تكون فان كانت فتكون ملاقاة الكرة السطح بذلك المتوسط قبل ملاقاتها للسطح بالنقطة الثانية فلا تكون ملاقاتها للسطح بالنقطة الثانية في اول زمان الملاقاة بالنقطة الاولى وذلك خلف فاذا ليس بين النقطتين واسطة فيلزم تالي النقط وظاهر ان هذه الحجة توجب تالي النقط وتالي الآتات من غير ان تصادر في ذلك على المطلوب *

(والذي نعتد عليه) في الجواب وجهان (الاول) ان يقال القول بالجزء الذي لا يتجزى يمنع من امكان وجود الكرة والدائرة فكيف يستدل بوجود الكرة وحر كها على وجود الجزء *

(الثاني) فقد بينا ان الحركة لا يعقل وجودها مع القول بالجزء الذي لا يتجزى فلا يمكن ان يستدل بها على وجود الجزء الذي لا يتجزى وهذان الوجهان هما اللذان يعول عليهما في دفع هذه الشبهة المبينة على وجود الحركة ويمكن ان يستعان في حل ما ذكرناه من الشكوك بالاصول التي ذكرناها في باب الحركة *

(واما الذي احتجوا به خامساً) من ان النقطة ان كانت عرضاً فلا بد وان يستدعى محلاً لا ينقسم فالجواب عنه مامضى من ان بعضهم زعم ان النقطة ليست امراً وجودياً بل هي امر وهمي ومن سلم كونها امراً وجودياً زعم انها عرض غير سار فلا يلزم انقسامها لا انقسام محليها *

(واما الذي احتجوا به سادسا) من ان اختلاف المماسية يوجب حصول الانقسامات الغير المنتهية بالفعل فقد سبق الجواب عنه في الفصل المشتل على البراهين على نفي الجزء الذي لا يتجزى *

(واما الذي احتجوا به سابعا) فقد مضى الجواب عنه ايضا لاينا ان قولنا الجسم قابل لتقسيمات لانهاية لها لا نعني به انه قابل لها بمجموعها بل نعني به انه لا ينتهي الى حد الا ويقبل بعد ذلك تقسيما آخر وذلك لا ينافي قولنا انه يستحيل حصول التقسيمات الغير المنتهية *

(واما الذي احتجوا به ثامنا) وهو قولهم كل قابل للتفريق فقيه تاليف (فالجواب عنه) انه ان عتوا بذلك ان يكون فيه جزء ان متميزان بالفعل وبينهما مماسة وان التفريق عبارة عن تبديد احدهما عن الآخر فهذا هو المتنازع فيه فلم قلتم ان الامر كذلك فانه لو ثبت لهم ذلك لما احتاجوا في تميم حجتهن الى فرض زوال التاليف عنها اذ لو كانت الاجزاء حاصلة في ذلك المؤلف وتميز كل واحد منها عن الآخر بالفعل لوجدوا واحد في الكثير وان عتوا بكونه مؤلفا كونه مستمدا لقبول التجزية فذلك مما لا يمكن ارتفاعه عنه لان ذلك هو صورته الجسمية او لازم صورته الجسمية *

(واما الذي احتجوا به تاسعا) من انه يلزم ان لا يقطع الجسم الا في زمان غير متناه (فالجواب عنه) ان هذا انما يلزم على من يقول الجسم مركب من اجزاء غير متناهية بالفعل ومن قال بذلك فقد قال بوجود الجزء الذي لا يتجزى الا انه زعم انها غير متناهية واما من نفي الجزء الذي لا يتجزى وزعم ان الجسم البسيط ليس فيه شيء من الاجزاء فكيف يلزم عليه ذلك *

(واما الذي احتجوا به عاشرا) من تغشية سطح السماء من اجزاء الخردلة

فنجن بتقدير تسليم الجزء لا يمكننا المنع من ذلك ايضا اذ ربما كان في الخردلة من الاجزاء التي لا تتجزى ما تبلغ كثرتها اذ بسطت الى تغشية سطح السماء فاذا لم يكن ذلك بين الامتناع مع فرض وجود الجزء فكيف يتبين بامتناع وجود الجزء *

(واما الذي احتجوا به في الحادى عشر) من امر الزاوية فلا نسلم انها غير منقسمة بل هناك زوايا هي اصغر منها بالقوة بالنهاية وانما قام البرهان على انه لا تكون زاوية من خطين مخصوصين اصغر من تلك وليس اذا قيل انه ليس شيء بصفة كذا اصغر من كذا وجب ان يقال انه ليس شيء اصغر منه البته *

(واما الذي احتجوا به في الثانى عشر) فالجواب ان الخردلة تساوى اجزائها اجزاء الجبل في المدد لا في المقدار كما انا اذا ضعفنا الجبل مثل تضعيف الخردلة فانهما تساويان في المدد لا في المقدار وبالله التوفيق *

الفصل السابع في بيان ان الجسم هل يقبل الانقسام الى غير النهاية مع بقاء صورته النوعية *

(من الصور النوعية) ما لا يحصل الا بامتزاج اجسام مختلفة الطبائع كالصور المعدنية والنباتية والحيوانية ومنها ما لا يكون كذلك وهى كالنارية والهوائية وغيرهما والظاهر من مذهب المشائين ان الاجسام حدافى الصغر اذا صارت اصغر من ذلك زالت صورها فللماء شىء هو اصغر صور الماء وكذلك للهواء وحجتهم ان الاجسام لو احتملت الانقسام والتصغر لا الى نهاية مع بقاء صورها النوعية لجزان يحصل من كل واحد من الاركان الاربعة ما يكون فى غاية الصغر ويحصل من امتزاجها الحجم «والعظم وان تتكون المتكونات الحيوانية حتى تحصل فيلة على قدر بموضوعة ولو كان ذلك ممكنا

{ نصفه « اللحم لم يكن

(الفصل السابع في بيان ان الجسم هل يقبل الانقسام الى غير النهاية مع بقاء صورته النوعية)

لم يكن اقلي الوجود بل اكثر يالان امتزاج الاقل قبل امتزاج الاكثر لان
الاكثر انما يحصل عن اجتماع الاقل وحصوله بعد حصوله فكانت يجب
ان يكون ذلك اكثريا ولما لم يكن كذلك علمنا ان الاجسام حدافى التصغر
مع بقاء صورها النوعية *

(ولا يقال) فلم لم توجد بعوضة في قدر الفيلة (فنقول) لان الصغر مما يعين على
الامتزاج والكبر كالعائق عنه ولهذا كانت المعاجين تمان على تكوينها بالدق *
(واعلم) انه يمكن القدح في هذه الحجة من وجوه ثلاثة (الاول) انا نسلم ان
امتزاج الاقل عدد اقل امتزاج الاكثر عددا ولا ينفعهم ذلك لان الكلام
ليس فيه لكن لم قاتم ان امتزاج الاقل مقدارا قبل امتزاج الاكثر مقدارا
وبانه هو ان وجود الاقل مقدارا في الاكثر مقدارا وجوده بالقوة والذي
بالقوة فهو غير موجود فاذا لم يكن الاقل مقدارا احاصلا بالفعل لم يكن له امتزاج
بالغير فضلا عن ان يكون امتزاجه قبل امتزاج شئ آخر بل الاولى ان يكون
امتزاج الاكثر في المقدار قبل امتزاج الاقل في المقدار اذ الاكثر محصل
محصولو الاقل غير محصل ولا محصور *

(الثاني) سلمنا ان امتزاج الاقل متقدم على امتزاج الاكثر مطلقا لكن لم قاتم
انه يكفي ذلك المزاج في حصول الصورة النوعية ولم لا يجوز ان يكون العظم
مع ذلك معتبرا اذ من الممكن ان تكون النفس المدبرة انما تستعد المزاج
لقبولها الاستعداد التام اذا كان وافيا بافعالها وذلك لا يتم الا بمقدار معين
من العظم *

(الثالث) هب انه لو تم ذلك الاستعداد فانه تفيض عليه النفس من واهب
الصور لكن ذلك الا امتزاج انما يحصل في مكان معين مخصوص فلو كانت

تلك المادة يسيرة لا نفعلت عما يحيط بها ولا يبقى ذلك المزاج الى ان يحصل فيه الاستعداد لقبول تلك الصورة بل يفسد قبل ذلك *

(ولما بطلت) هذه الحجة فنقول الانقسام تارة يكون بالانفكاك وتارة باختلاف الاعراض الغير المضافة وتارة باختلاف الاعراض المضافة وتارة بالوهم اما الذي يكون لاختلاف الاعراض المضافة فلانها يهتله لان الاعراض الاضافية لا يجب ان تبلغ بالجسم الى حد يكون بعد ذلك فاقد لتلك الصورة لان تلك الصورة فاشية في جميعه والا لكان اما ان يخلو كل واحد من اجزائه عن تلك الصورة واما ان يكون بعض الاجزاء خاليا عن تلك الصورة دون البعض والقسم الاول لا يخلو اما ان يتغير حالها عند الاجتماع عما كانت عليه حالة الانفراد ولا يتغير فان لم يتغير لم يحصل بالاجتماع الا الزيادة في العدد والمقدار ولم تحصل تلك الصورة النوعية فلا يكون للجسم تلك الصورة البتة هذا خلف واما ان كان اجتماع الاجزاء يوجب حصول الصورة للمجموع *

(فاول ما فيه) ان تلك الصورة الحاصلة بالامتزاج فاشية في الكل وهو المطلوب (وثانيا) ان امتزاج تلك الاجزاء لا يفيد صورة اخرى الا اذا كانت مختلفة الطبائع فتكون لكل جزء منها طبيعة خاصة وكل ما يفرض في ذلك الجزء من الاجزاء فله تلك الطبيعة وظاهر ان الانقسام الذي يكون بحسب الوهم او بحسب اختلاف الاعراض المضافة لا يخرج الجزء الصغير عن طبيعة الجزء الكبير واما الانقسام الانفكاكي فيشبه ان يكون الافراط في الصغر يصير سببا لان لا يحفظ الجسم صورته لان الجسم اذا افراط صغره استولى عليه ما يحيط به وينقله الى طبيعته ويدل عليه الاستقراء واما الانقسام بالاعراض الغير المضافة مثل ما في البقرة «فهو مثل الانقسام الانفكاكي في كونه متناهيًا»

واذا ثبت ذلك بطل قول من يقول ان اصغر اجزاء الارض اكبر من اصغر اجزاء النار لان تلك النار اذا انقلبت ارضاً لم يجب ان يكون ذلك عند الارض حتى يتصل بها اذ كثير من اجزاء العناصر تعرض له الاستحالة في غير حيزه الطبيعي واذا صار ذلك الجزء الصغير من النار ارضاً فلا بد وان يصير اصغر مما كان لان الحمود يصغره فيكون هو ارضاً اصغر من الجزء الذي فرضناه اصغر الاجزاء الارضية وذلك محال واذا قد بينا ان الجسم غير مركب من الاجزاء الحسية والحجمية فلتتكلم في انه هل هو مركب من الاجزاء العقلية ام لا *

﴿الفصل الثامن في ان الجسم مركب عن الهيولي والصورة﴾

﴿هذا هو المتفق عليه بين الحكماء وذكروا على هذا برهانين *

﴿الاول﴾ ان الجسم البسيط لا شك انه قابل للانفصال والقابل للانفصال إما ان يكون هو الاتصال او امر آخر دون الاتصال والاول باطل لان القابل يجب ان يبقى مع المقبول والاتصال لا يبقى مع الانفصال فاذا القابل للانفصال امر آخر غير الاتصال ولا شك ان قوة قبول الانفصال حاصلة مع وجود الاتصال فاذا الاتصال مقارن لشيء آخر فاذا الجسم مركب عن الاتصال وعمافيه الاتصال وذلك هو المطلوب *

﴿واعلم﴾ ان هذا البرهان مبني على ان الجسم غير مركب من اجزاء لا تتجزى والالكان اتصال الجسم عبارة عن اجتماعها وانفصاله عبارة عن تفرقها وكذلك ايضاً لا بد من ابطال قول من يقول ان مبادئ الاجسام اجزاء متجزية في الوهم غير قابلة للتجزية بالفعل فان عديم الاجسام المحسوسة ليس لها اتصال حقيقي بل اتصالها عبارة عن اجتماع تلك الاجزاء وانفصالها عبارة عن تفرقها واما كل واحد من تلك الاجزاء فان فيها الاتصال الحقيقي حاصل لكنها غير قابلة

(الفصل الثامن في ان الجسم مركب عن الهيولي والصورة)

للاتصال فاذا ما يقبل الاتصال فهو غير متصل بالحقيقة وما هو متصل بالحقيقة فهو غير قابل للاتصال فظاهر انه لا تتم هذه الحجة الا بابطال هذين المذهبين وذلك مما قد فعلناه فيما مضى *

(فان قيل) الاتصال يراد به كون الجسم بحالة يقبل الابعاد الثلاثة وذلك هو الجسمية وقدير ادبه ورود تلك الابعاد الثلاثة وذلك عرض من باب الكم فدعواكم ان الجسم يرد عليه ما يزيل الاتصال ان عنيت به المعنى الاول فهو كاذب يدفعه الحس فان ذات الجسم مما يستحيل ان تبقى عند زوال الجسمية وان عنيت به الثاني فاللازم منه كون المقدار زائداً على الجسم وذلك مسلم ولكن كيف يلزم منه ان يكون الجسم في حقيقته مركباً من امرين وايضاً فلم لا يجوز ان يقال الانقسام لما ورد على الجسم ابطال عنه الوحدة التي يناعرضيتها لا الامر الداخل في قوام الجسم (وذكر) بعضهم شكاً آخر فقال الاتصال عدم فكيف يستدعى قابلاً *

(الجواب) اما الاول فخله ان الجسم قد ثبت انه غير مركب من الاجزاء فعند خلوه عن جميع الاسباب المتكثرة يكون واحداً حقيقياً وله وحدة وهوية باعتبارها يمتاز عن سائر الافراد المشاركة له في الماهية فاذا اوردت القسمة عليه امتنع ان تبقى تلك الوحدة فامتنع ان تبقى تلك الهوية وان عدت تلك الهوية فقد عدت تلك الجسمية لان الفرد انما يصير هو هو لا بما هيته فقط والا لكان هو غيره بل بمعيناته فظاهر ان ورود القسمة عليه سبب لزوال تلك الجسمية وهو ايضاً سبب لزوال ذلك المقدار ولزوال تلك الوحدة وليس قولنا ان الاتصال يزيل تلك الجسمية يناهى كونه منيلاً لا مور مقارنة للجسمية وعند هذا نحرر الحجة *

(فنقول)

(فنقول) الجسمية مما يصح عليها العدم وكل ما كان كذلك فله مادة وكل ما ينتج قضية فانه ينتج عكس نقيضها فالقياس المنتج لكبرى هذا القياس ينتج ان ما لا مادة له لا يصح العدم عليه وهو بعينه البرهان على بقاء النفس الناطقة وذلك لان الجسمية الزائلة كانت قبل زوالها ممكنة الزوال والطارئة كانت قبل حدوثها ممكنة الحدوث فقوة حدوثها وقوة فسادها تستدعي محلا وليس ذلك هو تلك الجسمية لان محل الشيء يبقى معه وتلك الجسمية لا تكون موجودة عند عدمها فاذا تلك القوة موجودة في شيء كان موجودا عند وجود الاتصال وبهذا يزول الشك الثاني والثالث ايضا فانه ليس الاتصال عدم محضا فانه عبارة عن عدم مقارن لقوة وجود تلك القوة « لا يستغنى عن المحل على ما بيناه »

(والشك المشكل) على هذه الحجة ان نقول الجسم حين ما كان واحدا فادته كانت واحدة او ما كانت واحدة فان كانت واحدة فعند انقسام الجسم لا يخلو اما ان بقيت المادة واحدة او تجزأت فان بقيت واحدة فهو محال والا كانت الصور حاصلة في مادة واحدة وذلك محال لوجهين اما اولهما فلاستحالة اجتماع المثليين في مادة واحدة واما ثانيا فلانه تكون هنالك ذات واحدة موصوفة بصفتين الا انه يكون هناك جسمان متباينان وان قلنا بان المادة تجزأت فهي في ذاتها قد صارت كثيرة بعد وحدتها فيلزم عدمها واحتياجها الى مادة اخرى والكلام فيها كالسكلام في الاولى واما ان قلنا ان الجسم حين ما كان واحدا فادته ما كانت واحدة بل كانت كثيرة فحينئذ يجب بحسب الانقسامات الممكنة فيه ان تكون المواد حاصلة متميزة فيه فيكون الجسم فيه مواد متباينة غير متناهية ولا شك ان الصورة الحاصلة في كل واحدة منها غير الصورة الحاصلة في المادة « ووجود تلك القوة »

الآخري فحينئذ يكون الجسم مركباً من اجزاء غير متناهية وهو يدفع اصل الحجة فهذا شك مشكل *

(ويمكن ان يبين) ان الصورة الجسمانية ممكنة الزوال من حيث ان كل قوة جسمانية فانها لا تقوى على بقاء غير متناه فاذا الجسمية مما يجب عليها ان تعدم وكل ما كان كذلك فله مادة ولكن يبطل ذلك بجسمية الفلك فان جعل السبب في ذلك دوام فيض المفارق امكن ان يجعل هاهنا كذلك *

(البرهان الثاني) قالوا كل جسم فهو من حيث جسميته موجود بالفعل ومن حيث انه مستعدي استعداد ثبت فهو بالقوة والشئ الواحد من الجهة الواحدة لا يقتضى قوة وفعلاً لما ثبت ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد فاذا يكون الجسم مركباً مما عنه القوة ومما عنه الفعل وقد عرفت ان الذى يقال من ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد كلام ليس عليه حجة ثم على هذه الحجة بعد ذلك شكوك ثلاثة *

(الاول) ان المادة موجودة بالفعل لانها قابلة للصور والقابل للشئ وجوده قبل وجود المقبول ثم انها ايضا مستعدة لقبول الصور فيجب ان يكون لها مادة اخرى لا الى نهاية *

(الثاني) ان النفس الناطقة موجودة بالفعل والقوة ايضا نظراً الى ما يمكن حصوله لها من العلوم وليس لها مادة *

(الثالث) الشئ الواحد لما يتمتع ان يكون بالقوة وبالفعل بالنسبة الى شئ واحد فاما بالنسبة الى شئين فذلك غير ممتنع *

(والجواب عن الاول) ان المادة لها من ذاتها القوة وكونها بالفعل بسبب الصورة فما هو مبدء كونها بالقوة ليس هو المبدء لكونها بالفعل

وهو عين كلا منا *

(فان قالوا) الصورة تحتاج في حدوثها الى المادة فكيف تكون مبدأ الوجود هذا
وسياً تى الجواب عن هذا في باب تعلق الهيولى بالصورة *

(واما الثانى) جفوابه ان الاستعداد لا بدله من سبب زائد على ذات النفس
وهو البدن وعلاقته وستعرف انه لولا تعلق النفس بالبدن لا تمتنع ان يحصل
لها كمال بعدمالم يمكن فاما كون الصورة محتاجة الى المادة في الوجود والنفس غير
محتاجة الى البدن فذلك انما يعرف بدليل آخر *

(واما الثالث) جفوابه ان القوة والفعل سواء كانا بالنسبة الى امرين
او بالنسبة الى امر واحد فاما ان يستد عيان مؤثرين *

(البرهان الثالث) وهو الذى قد تكلفناه لهم ان نقول (سيظهر) بعد ذلك ان
الكون والفساد على الفلك محال فنقول بناء على هذا الاصل ان جسمية الفلك
المعين لا شك انها لازمة لشكل ذلك الفلك بعينه ولمقداره بعينه فلك الملازمة
اما ان تكون لنفس مفهوم الجسمية اولا مر آخر والا اول باطل والا لكان كل
جسم كذلك لا شتراك الاجسام فى الجسمية وان كان لا مر آخر وراء الجسمية
فلا يخلوا اما ان يكون ذلك الاسر حالاً فى تلك الجسمية او تلك الجسمية حالة
فيه اولا هو حال فى الجسمية ولا الجسمية حالة فيه ومحال ان يكون ذلك اللزوم
لا مر حال فى الجسمية فان ذلك الامر ان لم يكن لازماً لتلك الجسمية لم يكن
الشكل اللازم بسبب تلك الجسمية لازماً وقد فرضناه لازماً هذا خلف وان
كان ذلك الامر لازماً لتلك الجسمية عاد التقسيم الاول فى كيفية لزومه
فاما ان يتسلسل وهو محال او ينتهى الى ما يلزم الجسمية لنفس الجسمية فيعود المحال
المذكور من انه يجب ان يكون كل جسم كذلك واما ان كان ذلك اللزوم

بسبب شيء لا هو حال في الجسمية ولا الجسمية حالة فيه فذلك الشيء لا يخاور
 اما ان يكون جسماً آخر او قوة موجودة في جسم آخر او موجود ليس بجسم
 ولا بجسماني والاول باطل لان ذلك الجسم ان اقتضى ذلك اللازم بجسميته
 وجب ان يكون كل جسم كذلك ولكانت الجسمية التي هي اللازمة لتلك
 الفلكية اولى بذلك الاقتضاء من جسمية اخرى وقد ابطالنا ذلك وان لم يكن
 بمجرد الجسمية بل بقوة زائدة على الجسمية فهذا هو القسم الثاني فنقول ان تلك
 القوة ان كانت من لوازم محله اعد السؤال في المقتضى لذلك اللازم وان لم يكن
 من لوازم محله افاذا فارقت محله افاذا انت تعدم اولا تعدم فان عدمت وجب
 ان تزول تلك الملازمة لزوال ما يقتضيها وذلك محال وان لم تعدم عند مفارقة
 محلها كانت غنية في وجودها عن المحل وكل ما كان كذلك لم يكن له اختصاص
 بمحل دون محل اختصاصاً بالوجوب فهي اذاً قوة مجردة فيكون تأثيرها
 في جميع المتماثلات المتساوية وفي قبول اثرها تأثيراً واحداً فكان يجب
 ان لا يكون اقتضاءها للوجوب موصوفية بهض الاجسام بتلك الفلكية اولى
 من اقتضاءها لذلك في سائر الاجسام ويعود ما ذكرناه من وجوب اتصاف
 كل الاجسام بتلك الفلكية وذلك محال فظاهر بين ان الجسمية انما
 تلزمها تلك الفلكية بسبب شيء حلت تلك الجسمية فيه وحلت تلك الفلكية
 وذلك الشكل فيه ثم ان ذلك الشيء لذاته يقتضي الصورتين معا فلا جرم ان
 صارت مقارنتهما واجبة فاذا الجسمية الفلكية محل وذلك هو المسمى بالهيولى
 ويجب ان تكون تلك الهيولى مخالفة لسائر الهيولات والاعادات المحالات
 المذكورة واذ ثبت ان جسمية الفلك محتاجة الى محل تحمل فيه وجب احتياج
 جسمية العناصر الى الهيولى على ما سياتي (فهذا تمام هذه الحجة) وقد اوردتها

على كثير من الاذكياء فما قد حو افنى شيء من مقدما تها *

(واكن عرض لى) شك بعد ذلك فى بعض مقدما تها وذاك لان الجسمية ليست عبارة عن وجود هذه الابعاد بالفعل لان هذه الابعاد من باب الكم وليست ايضا عبارة عن نفس قابلية هذه الابعاد على ما يشعر به ظواهرى الكتب لوجهين *

(الاول) انا قد دللنا على ان قابلية الشيء للشيء يستحيل ان يكون وصفا ثبوتيا *

(والثانى) انها لو كانت وصفا ثبوتيا لكانت من باب النسب و الاضافات ومثل ذلك لا تكون صورة مقومة بل الجسمية عبارة عن الامر الذى لاجله قد حصلت هذه القابلية وذلك الامر غير محسوس ولا معلوم بالضرورة فان المدرك المعلوم بالضرورة هو هذه المقادير والابعاد واما وجود امر آخر لاجله تحصل قابلية هذه المقادير فلا هو مدرك بالحس ولا هو معلوم بالضرورة واذا كان كذلك لم يمكن دعوى الضرورة فى كون ذلك الامر مشتركا بين الاجسام كلها فانه من المحتمل ان يكون الامر الذى لاجله كان هذا الجسم قابلا لهذه الابعاد الثلاثة مخالفا للنوعية للامر الذى لاجله كان الجسم الآخر قابلا لهذه الابعاد فانك قد عرفت ان المعلوم النوعى يجوز استناده الى علل مختلفة الطبائع والماهيات واذا كان هذا الاحتمال قائما لم يلزم من قولنا سبب وجود الشكل المميز للفلك المميز هو جسميته ان يكون ذلك الشكل مشتركا بين الاجسام كلها والناس انما غفلوا عن هذه الدقيقة لان الغالب على الظنون ان الجسمية هى هذه الابعاد والمقادير ثم لما علموا انه لا اختلاف فى طبيعة المقدار لاجرم حكموا بان الجسمية مشتركة فيها فاما الذين يعملون الجسمية امر وراء ذلك فلا يمكنهم دعوى الضرورة فى كون ذلك المعنى مشتركا بل

لا بد من البرهان على ذلك ونحن الى الآن ما لم نحصل البرهان على ذلك فيحصل من مجموع ما ذكرنا انه لم يتلخص عندنا برهان على كون الجسم مركبا من الهیولی والصورة فلا جرم لم نحكم بذلك وامانه هل تلخص برهان على نفيه ام لا فسيأتي ذلك في الفصول التي بعد ذلك *

(ولذا كرر) طرفا منه فنقول الهیولی اما ان يكون لها حصول في الحيز اولا يكون فان كان لها حصول في الحيز فاما على سبيل الاستقلال او على سبيل التبعية والاول يقتضى كون الهیولی متحيزة وذلك محال لثلاثة اوجه *

(اما اولا) فلان عند حلول الجسمية فيها يلزم اجتماع المثلين *

(واما ثانيا) فلانه لا يكون احدهما بالحلية والاخر بالحلية اولى من العكس *

(واما ثالثا) فلان الهیولی ان احتاجت الى محل فالسكلام في محلها كالتكلام فيهم ويلزم التسلسل وان لم تكن محتاجة كانت الجسمية غنية عن المحل وهو المطلوب *

(وان كان) على سبيل التبعية بان تحصل الجسمية بذاتها في الحيز والهیولی يحصل في ذلك الحيز تبعا لحصول الجسمية فيه فاذا كان حصول الهیولی في ذلك الحيز تبعا لحصول تلك الجسمية فيه كانت الهیولی صفة والجسمية موصوفا فتكون الهیولی صفة حالة في الجسم وذلك مغاير لدعوى ان الجسمية حالة في الهیولی وان لم يكن لها حصول مستقل ولا تابع مع ان الجسمية مختصة بذلك الحيز استحال ان تكون الجسمية حالة في الهیولی لانا لم بالضرورة ان المختص بالجهة بالذات يستحيل ان يكون حاصلا فيما لا اختصاص له بتلك الجهة لا بالذات ولا بالتبعية فثبت ان القول بحلول الجسمية في محل يؤدي الى اقسام باطلة فيكون القول به باطلا *

(ثم ان بعضهم) احتج على ذلك فقال لو كان الجسم مركبا من امرين لكانا ذاتيين له فكان يلزم ان يكون العالم بالجسم عالما بتركبه عنهما من غير برهان لان من شرط الذاتى ان لا يحتاج فى اثباته للذات الى برهان*

(فنقول فى حله) هذا انما يلزم اذا عقنا تمام ماهية الجسم فاما اذا لم نعقل منه الا انه شئ قابل للابعاد الثلاثة فلم نعقل من الجسم الا ما يلزم احد جزئيه فان قبول الابعاد لازم من لوازم صورته ومعلوم ان هذا القدر لا يقتضى العلم بجميع اجزاء الجسم*

(واعلم) انه وان لم يثبت القول بالهيولى عندنا الا ان المثبتين له تكلموا فى احكامه «فلنتكلم نحن ايضا فى ذلك ليكون كتابنا حاويا لجميع ما قيل فى كل باب*

﴿الفصل التاسع فى اثبات المادة لكل جسم﴾

(ان الحجة الاولى) وهى المشهورة تقتضى ان يكون كل جسم قابل للانفصال فانه يكون مركبا من الهيولى والصورة و لكن الفلك غير قابل للانفصال فلا تجرى فيه هذه الحجة*

(واما الحجة الثالثة) التى ذكرناها فهى تدل على ان كل جسم لا يقبل الانفصال والكون والفساد فهو مركب من الهيولى والصورة و لكن العناصر قابلة لذلك فاذا لا بد من بيان كيفية دلالة هاتين الحجتين على كون الجسم مركبا من الهيولى والصورة مطلقا*

(فنقول) اذا ثبت بالدليل فى موضع واحد احتياج الجسمية الى المحل فنقول تلك الحاجة اما ان تكون من لوازم تلك الماهية اولا تكون فان لم تكن من لوازمها كانت الجسمية فى حد ذاتها غنية عن المحل والفنى عن المحل لا يعرض له ما يحوجه اليه وان كانت الحاجة لازمة لما هيته بحيث ما تحققت ماهيته تحققت «تفاريقه

(الفصل التاسع فى اثبات المادة لكل جسم)

تلك الحاجة فاذا كل جسمية فهي في الهیولی *

(فان قيل) احتیاج الحيوانية التي في الانسان الى الناطقية ان كان لذاتها
وجب احتیاج كل الحيوانات الى الناطق وان لم يكن لذاتها كانت تلك
الحيوانية في حد حقيقتها غنية عن الناطق ويلزم المحال المذكور وجوابه ما ذكرنا
في باب الخلاء حيث بينا استحالة وجود مقدار مبائن عن المادة فلا نعيده
وبالله التوفيق *

(الفصل العاشر في استحالة خلو الهیولی عن الصورة)

(والادلة) فيه اربعة (الاول) لو كانت المادة عارية عن الصورة لكانت
اما ان تكون مشارا اليها اولا تكون مشارا اليها فان كانت مشارا اليها فلا يخلو
اما ان لا تكون قابلة للقسمة او تكون قابلة للقسمة فان كانت قابلة للقسمة فاما
ان تقبل القسمة في جهة واحدة وهو الخط او في جهتين وهو السطح او في ثلاث
جهات وهو الجسم وان لم تكن قابلة للقسمة اصلا فهي النقطة لكن وجود النقطة
بالانفراد والاستقلال محال لانا لو قدرنا انتهاء خطين اليها فلا شك ان الخطين
نقطتين تلاقيان تلك النقطة فاما ان تكون تلك النقطة تحجب بين النقطتين اللتين
هما طرفا الخطين اولا تحجب فان حجبتهما فقد انقسمت النقطة هذا خلف
وان لم تحجب فقد دخلت النقطتان في تلك النقطة وهي منفردة فهما ايضا
منفردتان لكن للخطين نهايتين فلهما نقطتان غيرهما والكلام فيهما كالسكلام
في الاولى وينبغي ذلك الى ان لا توجد في الخط المتناهي نقطة اصلا فقد ثبت
ان الهیولی لو كانت عارية عن الصورة لا تمتنع ان تكون اليها اشارة (واقول)
قد بينا ان النقطة و الخط والسطح والجسم امور توجد بتمام ذات الجسم
والهیولی وجودها قبل وجود الجسم فكيف يكون المرجع بالهیولی الى احد

هذه

(الفصل العاشر في استحالة خلو الهیولی عن الصورة)

هذه الامور (واما ان لم تكن اليها اشارة) ثم حلت الصورة فيها فاما ان يحصل ذلك الجسم في جميع الاحياز وهو محال اولا في شئ من الاحياز فحينئذ المادة ما تجسمت بل هي خالية عن الصورة كما كانت او يحصل في حيز دون حيز وهو محال لعدم المخصص *

(فان قيل) المحال انما يلزم اذا قدرنا مصادفة الصورة الجسمية وحدها للمادة فلم لا يجوز ان يقال ان الصورة الجسمية متى صادفت المادة لزمتها صورة اخرى تخصص الجسم بالحيز المعين (وايضا) فلان ما ذكرتموه ينتقض بالجزء المعين من الارض فانه ليس له حيز معين بل جميع اجزاء حيز الارض بالنسبة الى ذلك الجزء على السواء ومع ذلك فقد تخصص بحيز واحد « من كل الحيز فكذا ها هنا » *

(فنقول في حل الشك الاول) ان الذي يخصص الجسم بالحيز المعين اما ان يكون لازما للصورة الجسمية اولا يكون فان كان لازما وجب ان لا يخلو شئ من الاجسام عنه وكان يلزم ان تختص جميع الاجسام بذلك الحيز وان لم يكن لازما امكن حصول الصورة الجسمية منفكة عنه وعلى هذا التقدير يعود المحال * (فان قالوا) الصورة النوعية كثيرة والجسمية وان كان لا يلزمها من تلك واحدة بعينها لكن يلزمها واحدة لا بعينها *

(فنقول) اذا لم تكن الواحدة (١) منها لازمة للجسمية بعينها لم يكن بان تحصل مع الجسمية من تلك الصورة واحدة اولى من ان يحصل غير تلك الواحدة فحينئذ اما ان يحصل الكل اولا يحصل منها واحدة وكلاهما محالان واما الواحدة من غير مخصص فذلك ايضا محال *

(واما الشك الثاني) فله ان السبب في اختصاص الجزء المعين من الارض

(١) في نسخة الواحد بدل الواحدة الى آخر البيان ١٢ « بجزء واحد

مثلاً بجزء من اجزاء حيزه هو ان مادة ذلك الجزء كانت قبل اتصافها بالصورة الارضية في صورة اخرى فكان لها بسبب تلك الصورة وضع وكانت ذلك الوضع على حال متى زالت تلك الصورة عن تلك المادة وحصلت فيها الارضية فانه يتعين ذلك الحيز لها مثلاً الجزء من الهواء متى زالت الهوائية عنه وصادفته الارضية فانه يسقط على اقرب الامكنة من المكان الذي كان له فالحاصل ان الوضع السابق الحاصل بسبب الصورة السابقة علة لان يحصل للمادة وضع بسبب الصورة المتأخرة وهذا انما يستمر لو كان قبل كل صورة صورة واما لو انتهت الى صورة غير مسبوقة بصورة اخرى لم يكن هناك ما يقتضى وقوع وضع خاص معين فيستحيل وقوعه *

(ولقائل ان يقول) ان هذه الحجة على طولها لا تفيد هذا الغرض فانه يمكن ان يقال الصورة الجسمية اذا حصلت في المادة تخصص ذلك الجسم بحيز معين لقصد قصد مختار والداعي لذلك القاصد الى ايجاد تلك الصورة في ذلك الجسم داع الى تخصيص ذلك الجسم بحيز معين نعم لو ثبت ان لا تخصص الا الصورة الموجودة وتوابعها فحينئذ يحصل المطلوب واما مع الاحتمال الذي ذكرناه فلا *

(فنقول) في جوابه قد ثبت ان المبدء الواجب بذاته واجب الوجود من جميع جهاته وانه لا يجوز ان يكون فاعليته موقوفة على انبعاث قصد وطلب بل فيضان الوجود عنه من لوازم هويته فعلى هذا يستحيل ان يخصه بحيز معين دون حيز الا لا مر موجود فيه يكون علة لاستحقاقه لذلك الحيز *

(ولكن لقائل ان يقول) لما تمذرتمشية هذه الحجة الا بعد البناء على هذا الاصل فاي حاجة لكم الى ما ذكرتموه من التطويلات بل ينبغي ان يحزر على هذا الوجه

الوجه المادة ان كانت عارية عن الصورة فلا يخلو اما ان يكون لها امكان الاتصاف بالصورة اولا يكون فان كان لها ذلك الامكان فاما ان يكون موقوفاً على شرط اولا يكون فان كان موقوفاً على شرط فان كان الشرط قد يماوجب حصول الصورة لاجل ان المادة قابلة والشرائط حاصلة ولا شئ من جهات العملية بمختلفة في ذات واجب الوجود ومع اجتماع هذه الامور لا بد من حصول الاثرو اما ان كان الشرط حادثاً فالكلام في اختصاص ذلك الشرط بالحدوث في ذلك الوقت دون وقت آخر كالكلام في الاول وهو يفضي الى التسلسل ويستحيل ان يوجد الشكل دفعة واحدة لوجهين (اما اولا) فلاستحالة علل ومعلولات غير متناهية (واما ثانياً) فلانها بجملة اذا حصلت في ذلك الوقت دون سائر الاوقات فلايد لحصولها باسرها في ذلك الوقت على الخصوص من سبب مخصص فثبت ان حدوث تلك الحوادث ليس دفعة بل على سبيل ان يكون واحد قبل آخر فاذا المادة كانت قبل تلك الصورة موصوفة بصورة اخرى فاذا قد كانت موصوفة بالجسمية واما ان قيل ان المادة لم تكن ممكنة القبول للصورة اذ لا فذلك محال لان الا مكان من لوازم الماهية واللازم ثابت ابداً *

(وللمتقدمين ان يقولوا) لم لا يجوز ان تكون المادة وان كانت ابداً موصوفة بالصفات الا انها في بعض الاحوال قد كانت خالية عن الجسمية وقد كان في المادة قبل الجسمية من الصفات والاحوال ما اعد لها لقبول الجسمية وايضاً فالذي ذكرتموه يوجب امتناع خلوه الميولي عن الصورة نظراً الى ذوام فاعلية المبدء الاول ولكن ذلك لا يوجب احتياج المادة في ذاتها الى الصورة واما على الوجه الذي ذكرناه فانه يحصل هذا الغرض *

(الدليل الثاني) تجرد المادة عن الصورة ان كان لذات المادة وجب تجردها ابدا وان كان لا مرزائدخين كانت خالية عن تلك الصورة كانت موصوفة بذلك الزائد الذي افادها التجرد فهي غنية بذاتها عن الصورة وموصوفة بالصورة هذا خلف*

(ولتأمل ان يقول) التجرد عن الصورة قيد عدمى وعلة عدم الملة فالتجرد عن الصورة صعلل بعدم الصورة الجسمانية *

(الدليل الثالث) قالوا لو كانت المادة مجردة لكان لها وجود بالفعل ولا كان لها استعداد لقبول الصورة وقد بينا ان الشيء الاحدى الذات لا يكون بالقوة وبالفعل معا فيجب ان تكون المادة المجردة مركبة من المادة والصورة لتكون المادة مبدءا لما فيها من الاستعداد والصورة مبدءا لما فيها من الحصول فلا تكون المادة المجردة مجردة بل مع صورة (وبهذه الحجة) اثبتنا اصل المادة فاذا ما هو الحجة في اثبات اصل المادة فهو الحجة في امتناع تجردها وقد سبق الكلام على هذه الحجة *

(الدليل الرابع) انالوقد رنا ان الجسم الواحد فارقت صورته وقد رنا ايضا انه قبل هذه المفارقة انقسم وبعد الانقسام فارقت الصورة عن الجزئين فلا يخلوا ما ان يكون كل تلك المادة مساوية لنصفها اولا تكون فان كانت مساوية لنصفها فهو محال لان الشيء مع غيره لا يكون كهو لا مع غيره وان لم تكن مساوية له فذلك الاختلاف ليس لاجل الماهية ولا لشيء من لوازمها فتعين ان يكون الاختلاف بالموارض وهي كون احدهما كلا والاخر جزءا وذلك انما يكون بسبب التفاوت في المقدار فاذا المادة قبل اتصافها بالصورة كانت موصوفة بالمقدار ومتى كان المقدار حاصلا كانت الجسمية حاصلة فاذا

المادة قبل الاتصاف بالصورة الجسمية كانت موصوفة بالصورة الجسمية
هذا خلف *

(واقائل ان يقول) هذ لازم عليكم ايضاً لان الهيولى التى هى محل كل المقدار
غير التى هى محل بعض ذلك المقدار وليس ذلك الاختلاف لما حل فيها من
المقدار لانا في هذه الحالة نعتبر حال المحل مجردا عن الحال فلا يجوز ان يدخل
في هذا الاعتبار المقدار الحال فيه فاما ان يقال اختلافاً بمقدار آخر فيكون
الكلام فيه كالسكلام فى الاول فيلزم التسلسل او يقال الاختلاف بالشكل
والجزء لا يقتضى المقدار فبطل اصل كلامكم *

(الفصل الحادى عشر فى استحالة خلو الصورة عن الهيولى)

(والادلة) فيه اربعة (الاول) ما ذكرناه فى الهيولى من انها ان خالطت
المادة جازت القسمة عليها وجاز على البعض ما يجوز على الكل فان فارقتا مفترقتين
فرضا و فارقت الجملة غير مقسومة فاما ان يتساويا واما ان لا يتساويا ويمود
ما ذكرناه *

(الثانى) المخالط ان كان هو المتعارق بالشخص فما به حصل الشخص وهو
الاختصاص بالمادة المعينة يكون موجودا فى الحالتين فالصورة بعد المفارقة
ذات وضع فهى غير مفارقة وان كانت الصورة المفارقة غير الصورة المخالطة
بالشخص فذلك غير ممنوع بعد ان لا يتفقا فى النوع فان الجائز على كل اشخاص
النوع الواحد واحد *

(الثالث) الجسمية حالة فى المادة فلو كانت غنية عن المادة لاستحال ان يعرض
لها ما يصيرها محتاجة الى المادة *

(الرابع) كل جسم متناه لما ثبت فالتناهى لازم للجسمية والشكل لازم للتناهى

فالشكل لازم الجسمية فاما ان تكون الجسمية لنفسها تقتضى شكلا معيناً لكن
جزء الجسمية مساو لكلها في الطبيعة فالجزء يكون مساوياً للكل في الشكل
هذا خلف (واما ان تكون للفاعل) وهو ايضا محال لانه يازم ان تكون الجسمية
بوحدها من غير مشاركة الميولى قابلة للفصل والوصل وهو محال او بسبب
المادة فينشدتكون المادة لازمة للجسمية لان الجسمية اذا امتحال انفكاكها
عن الشكل والشكل لا يحصل الا في المادة وجب امتناع انفكاكها عن المادة *
(فان قيل) قولكم لو كانت الشكل لنفس الجسمية لكان الجزء مساوياً
للشكل في الشكل منقوض بالفلك فان شكله معلول بطبيعته وجزؤه مساو لكله
في الطبيعة لوجوب كون الفلك بسيطاً مع انه لم يكن شكل جزء الفلك مساوياً
للكل كله *

(وقولكم) لو كان ذلك للفاعل لكانت الجسمية وحدها قابلة للفصل والوصل
(قلنا) هذا غير لازم لان التشكيل مغاير للفصل والوصل لانك اذا اخذت شمعة
تقدرت على تشكيلها بالاشكال المختلفة من غير ايقاع القسمة فيها *

(وحل الاول) ان نقول لولا وجود مانع اقترن بجزء الفلك لكان شكله
مساوياً للشكل كله وذلك المانع هو ان وجود الجزء بعد حصول الكل بناء
على ما ثبت ان الجسم غير مركب من الاجزاء التي لا تجزى فلما حصل الشكل
الكل تلك المادة ثم افترض الجزء فيه فحصل ذلك الشكل لكله يمنع ان يحصل
مثل ذلك الشكل لذلك الجزء المفترض بعده فانه لو حصل فيه شكل كله
لم يكن هو جزءاً من الكل فهذا بسبب ان الصورة الفلكية حلت في تلك المادة
وقبلت المادة عندها ذلك الشكل واما لو قدرنا الصورة مجردة عن المادة لم يكن
هناك سبب يقتضي كونه كلاً او جزءاً الانفس تلك الطبيعة المشتركة بين

الكل والجزء حينئذ يمتنع اختلافهما في أمر من الأمور حتى في السكينة والجزئية فكيف يمكن اختلافهما في الشكل *

(واما الشك الثاني) فله اننا ان كل ما يقبل الانفصال الوهمي فهو قابل للانفصال الحقيقي فلو قبلت الجسمية الاشكال المختلفة من الفاعل لافترضت لها اطراف وذلك يقتضى قبولها للقسم الوهمية الموجبة لامكان القسم التفكيكية الفعلية فيلزم الحال المذكور *

(لكن لقائل ان يقول) ان هذا القدر يكفيكم في بيان امتناع خلو الصورة عن الهيولى فانكم اذا قلتم الجسمية لو كانت مفارقة الذات لكانت قابلة للقسم الوهمية فتكون قابلة للقسم الحقيقية لكنها وحدها لا تقبل القسم الحقيقية فاذا امتنع عليها مفارقة المادة فهذا القدر كاف في هذا الباب من غير حاجة الى التقسيم المذكور *

(ولحجب ان يجيب) فيقول صحة هذا الكلام لا تنافي صحة التقسيم المذكور واما بيان امتناع انتقال الصورة عن مادة الى مادة فذلك لما ذكرناه في استحالة الانتقال على الاعراض *

(الفصل الثاني عشر في كيفية تعلق الهيولى بالصورة)

(ولا بد) قبل الخوض في المقصود من تقديم مقدمتين *

(المقدمة الاولى) ان كل شيئين متلازمين في الوجود لا في الماهية لا بد ان يكون احدهما متقدما على الآخر بالعلية واحترزنا بقولنا لا في الماهية عن تلازم الاضافتين (وبرهانه) ان كل شيئين يستغنى كل واحد منهما عن الآخر وعن جميع مالا يوجد الاخر الا عند وجوده فانه يكون كل واحد منهما غنيا عن الآخر مطلقا واذا كان غنيا عنه فلا يتوقف وجود احدهما على الآخر فلا تكون

بينهما ملازمة فإذا لا بد في المتلازمين من أن تكون لأحدهما حاجة إلى الآخر
أو إلى ما يحتاج إليه ذلك الآخر أما القسم الأول فهو المطلوب وأما القسم الثاني
وهو أن يحتاج إلى شيء واحد فلا بد وأن لا يكونا معاً في الدرجة بناءً على أن العلة
الواحدة لا تقتضي أكثر من معلول واحد فإذا صدر أحدهما عن تلك العلة قبل
صدور الآخر عنها وهو المطلوب وأما من يجوز صدور المعلومين عن العلة
الواحدة فإنه يبطل هذا القسم بأن معلول العلة الواحدة لو لم تكن لأحدهما حاجة
إلى الآخر لم تكن الملازمة بينهما ذاتية بل كانت اتفاقية مثل قولنا متى كان
الإنسان ناطقاً فالحمار ناهق لكننا بينا أن الملازمة بين الهيولى والصورة ذاتية *
(المقدمة الثانية) أن الهيولى لا تكون متقدمة في الوجود على الصورة والأدلة
فيه ثلاثة *

(الأول) أن المادة من حيث هي قابلة والقابل من حيث هو هو قابل ممكن
الوجود بالنسبة إلى المقبول فالمادة من حيث هي هي تكون بالنسبة إلى
الصورة بالامكان فلا تكون سبباً لوجود الصورة (اللهم) إلا أن تكون للهيولى
جهة أخرى باعتبارها تكون سبباً للصورة وحينئذ تكون تلك الجهة منفصلة
عن جهة القابلية فاسم الهيولى لا يكون متناوياً لهذا الاعتبار إلا بالاشتراك
وهذه الحجة مبنية على أن البسيط لا يكون فاعلاً وقابلاً وقد علمت ما فيه *

(الثاني) أن العلة متقدمة بالوجود على المعلوم ولو كانت المادة علة للصورة
لكانت متقدمة بالوجود على وجود الصورة لكننا قد بينا أن كون المادة بالفعل
بسبب الصورة فإن الشيء الواحد لا يكون بالفعل وبالقوة إلا إذا كان فيه
تركيب فإذا يلزم منه تقدم كل واحد منهما على الآخر وهذا الكلام مبنى على
الحجة الثانية المذكورة في إثبات الهيولى وقد عرفت أنها مبنية على أن الشيء

الواحد لا يصدر عنه أثران (١) *

(الثالث) ان المادة قابلة لصور لا نهاية لها فيمتنع ان تكون سببا لصورة معينة (الاله) الا اذا انضاف اليها ما لا جله تصير الصورة المعينة اولى بالوقوع فحينئذ لا يكون للمادة من حيث هي الا القبول واما السبب لوقوع تلك الصورة فهو ذلك الذي انضم الى المادة فيكون ذلك المنضم هو الصورة *

(واذا ثبت) هاتان المقدمتان (فنقول) قد بينا ان الصورة والمادة متلازمتان فتلازمهما لا يخلو اما ان يكون في الماهية اوفي الوجود والاول باطل لان المضامين يعلمان معا فكان يجب ان لا نعقل حقيقة الجسمية الا اذا عقلنا ان لها مادة وان لا نعقل ماهية المادة الا اذا علمنا ان فيها او معها جسمية لكنه ليس كذلك فان اثبات المادة للجسمية محتاج الى البرهان وملازمة الجسمية للمادة مطلوبة بالبرهان فمر فنان هذه الملازمة ليست بين هاتين الماهيتين بل بين الوجودين وقد ثبت ان كل ما كان كذلك فانه يكون احدهما علة للآخر وثبت ايضا ان المادة ليست علة للصورة فبقي ان يكون للصورة تقدم بوجه ما على المادة فنقول الآن انه لا يخلو اما ان تكون الصورة علة مستقلة لوجود المادة او لا تكون والاول باطل من اربعة اوجه *

(الاول) ان الصورة الجسمانية محتاجة الى المادة والمحتاج الى الشيء يستحيل ان يكون علة مطلقة للشيء *

(الثاني) ان ما يحتاج في ذاته الى الشيء يحتاج في فاعليته الى ذلك الشيء على ما علمت فلو كانت الصورة الجسمانية علة للهيولي لكانت عليها الهيولي بواسطة الهيولي فتكون الهيولي واسطة في حصول نفسها فتكون الهيولي موجودة قبل وجودها هذا خلاف *

(الثالث) انابينا ان الصورة الجسمية لا توجد الا مع التناهي والتشكل وهما من توابع المادة فالمادة اذاً متقدمة على التشكل الذي هو اما مع الجسمية او قبلها والمتقدم على المع او على المتقدم متقدم فالمادة متقدمة على الصورة بوجه ما فيستحيل ان تكون الصورة علة مطلقة للهوى *

(الرابع) انابينا ان الصورة الجسمية عند ورود الانفصال تتبدل وكذلك سائر الصور قابلة للتبدل فلو كانت المادة معاملة لتلك الصور لوجب عدمها عند عدم تلك الصور لكن عدم على المادة محال فاذاً ليست تلك الصور عللاً مستقلة مطلقة للهوى فهي اذاً شريكة للعلة وذلك الشئ الذي تشاركه الصور في تقويم المادة يتمتع ان يكون جسماً او جسمانياً والاعاد التقسيم فهو اذاً جوهر عقلي *

(وتحقيقه) انه اذا ظهر انه لا بد من موجود مؤثر عقلي مفارق مجرد وثبت ان تأثير المفارق لا يصل الى القوابل الا عند صيرورة ذلك القابل مستعداً لذلك الاثردون غيره وذلك الاستعداد انما يحصل من قبل صورة موجودة فيه فاذاً وصول فيض المفارق الى المادة لا بد وان يكون بواسطة الصورة فيكون للصورة هذا الضرب من التقدم *

(فان قيل) الاشكال على ما ذكرتموه من وجهين (الاول) ان عدم العلة علة لعدم المعلول والعلة اذا كانت مجموع شيئين فحق اختل قيد من قيوده لم يبق تلك العلة من حيث هي واذا زالت العلة وجب ان يزول المعلول فعند زوال الصورة المعينة يجب عدم الهوى ويعود المحال (الثاني) ان الصورة اذا كانت شريكة لعلة الهوى كانت متقدمة عليها لكنها محتاجة الى الهوى فتكون الهوى متقدمة عليها فيلزم تقدم كل واحد منهما على الآخر وذلك محال *

فنقول

(فنقول في حل الاول) المؤثر في وجود الهوى المعينة هو الجوهر المفارق »
وهو شيء متعين الذات مثل تعين ذات الهوى واما النصور فانها كما عرفت
شرائط لوصول تأثير المفارق والحاجة الى الصورة ليست من حيث انها تلك
الصورة بل من حيث انها صورة و المماثل للمعين الشخصى وان كان يستدعى
علة معينة شخصية ولكن لا يستدعى ان يكون شرائط التأثير امورا باعيا لها
فالصورة معتبرة في هذه الشرطية من حيث ماهياتها لا من حيث اشخاصها
والتبديل انما هو الاعيان والاشخاص لا الماهيات *

(واما الثانى) فله ان المادة متى كانت متقومة بصورة فانه عند زوال تلك
قد تعرض لها من العوارض ما يصير المادة لاجلها مستعدة لقبول صورة اخرى
فالامادة عند ما تكون علة بوجه مالا للصورة الحادثة لا تكون محتاجة اليها ولا
متقومة بها بل تكون متقومة بالصورة السابقة وحين ما احتاجت المادة اليها
لم تكن هي محتاجة اليها في الحدوث فانقطع الدور *

(فان قالوا) هذا انما يستقيم لو كانت حاجة الصورة الى المادة في الحدوث
فقط فاما اذا كانت الحاجة مستمرة بعد الحدوث فلا شكال غير زائل *

(فنقول) الهوى متعينة في ذاتها لتعين علمها و هي العقل الفعال و قد بينا ان
افتقارها الى الصورة المعينة ليس لتعينها بل من حيث ماهيتها والصورة في ماهيتها
غنية عن المادة لكنها محتاجة اليها في وجودها فانقطع الدور لا فتراق الجهتين هذا
ما يمكن ان يتعسف بقطع هذا الدور مع ضعفه *

﴿ الفصل الثالث عشر في اثبات الصور الطبيعية ﴾

(قد ذكرنا الحجة) في باب القوى على ان كل نوع من الجسم مختص بكيف
معين و اين معين و شكل معين فان في ذلك الجسم قوة تقتضى ذلك الكيف
« وجود المفارق »

والاين والشكل فلا نعيدها هاهنا وقد جرت العادة باعادة الحجة المذكورة هناك لتصحيح هذه الدعوى هاهنا واما نحن فاما نتكلم هاهنا في شيء آخر (وهو ان) الحكماء اتفقوا على ان تلك القوى التي هي مبادئ لما في الاجسام من الكيف والاين والشكل هي صور لا اعراض ولم يقيموا على ذلك حجة فيجب علينا ان نبحث في ذلك *

(فنقول) لقائل ان يقول الستم قد يستتم في باب العلة الصورية ان المادة الواحدة لا تقوم بصورتين فالهيولى اذا وجدت فيها الصورة الجسمية فلو وجدت فيها صورة اخرى لكانت الهيولى متقومة بصور كثيرة وهي محال (وجوابه) ان البرهان انما قام على امتناع تقوم المادة بصورتين في درجة واحدة فاما ان تقوم المادة بصورتين على التقديم والتأخير فذاك مما لم يتم البرهان على امتناعه *

(واعلم) انه ليس المعنى بقولنا المادة متقومة بالصورة امتناع خلوها عن تلك الصورة فان المادة قد تعرى عن الصورة المائية او الهوائية او غيرها مع ان كل ذلك صور وايضا فهي لا تعرى عن كثير من الاعراض مثل الاين والشكل مع انها ليست بصور بل المعنى بالصورة ما يكون حالا في المادة ويكون سببا لتقومها على الوجه المذكور فيكون المعنى بتقوم المادة بصور كثيرة على الترتيب وهو ان المادة محتاجة في وجودها الى الجسمية والجسمية محتاجة في وجودها الى الصورة النوعية *

(واعلم) ان الذي حصل لنا بالادلة استناد هذه الاعراض مثل الاين والكيف وغيرها الى قوى موجودة في الجسم محفوظة الذات تعيد الاجسام الى هذه الكيفيات عند زوال القواصر والموانع واما ان تلك الامور

الأمور هل هي اسباب لوجود الجسمية حتى تكون من قبيل الصور المقومة
اوليس كذلك حتى تكون من قبيل الاعراض فذلك مما لم يثبت بالبرهان
(والاقرب عندنا) ان لا تجمل هذه الأمور اسبابا للجسمية وان لا تكون
معدودة من الصور بل من الاعراض * ولما فرغنا من بيان ذاتيات الجسم
ومقوماته فاندكر احكامه *

﴿ الفصل الرابع عشر في ان لكل جسم حيزا طبيعيا ﴾

﴿ اتفق ﴾ الحكماء على ذلك الا انى رأيت في فصول منسوبة الى ثابت بن
قرة مذهبها عجيبا اختاره لنفسه وانا انقل ذلك المذهب اولائهم اذكر الحجة
المصححة لمذهب الحكماء نائيا *

﴿ قال ﴾ ثابت بن قرة الذى يظن من ان الارض طالبة للمكان الذى هي
فيه باطل لانه ليس يتوهم في شئ من الامكنة حال يخص ذلك المكان دون
غيره بل لو توهمت الاماكن كلها خالية ثم حصلت الارض باسرها في ايها
اتفق وجب ان تقف فيه ولا تتقل الى غيره لانه وجميع الاماكن على
السواء واما السبب في انا اذا رمينا المذرة الى جانب عادت الى جانب الارض
فهو ان جزء كل عنصر يطلب سائر الاجزاء من ذلك العنصر لذاته طالب
الشئ لشبيهه فانك لو توهمت الاماكن على ما ذكرنا من الخلاء ثم جعل بعض
اجزاء الارض في موضع من ذلك الخلاء وباقيها في موضع آخر منه وجب
ان يجذب الكبير منها الصغير فلو صارت الارض نصفين ووقع كل واحد من
النصفين في جانب آخر كان طلب كل واحد من القسمين مساويا لطلب صاحبه
حتى يلتقيا في الوسط بل لو توهم ان الارض كلها قد رفعت الى فلك الشمس
ثم اطلق من الموضع الذى هي فيه الآن حجر لكان يرتفع ذلك الحجر اليها لطلبه

(الفصل الرابع عشر في ان لكل جسم حيزا طبيعيا)

للشيء العظيم الذي هو شبيهه وكذلك لو توهم أنهم اقد تقطعت ونفرت في جوانب العالم ثم اطلقت المكان يتوجه بعضها الى البعض ويتقف حيث يتبها التقاء جملة اجزائها فيه ولا تفارق ذلك الموضع لانه لا فرق بين موضعها حينئذ وموضعها الآن وكانت اجزائها اذا بعدت من ذلك الموضع طلبته على حسب ما عليه الامر في هذا الوقت *

(قال) ولان كل جزء يطلب جميع الاجزاء منها طلبا واحدا ولما استحال ان يلقى الجزء الواحد جميع الاجزاء لا جرم طلب ان يكون قربه من جميع الاجزاء قريبا واحدا متساويا وهذا هو طلب الوسط ثم ان جميع الاجزاء هذا شأنها فيلزم من ذلك استدارة الارض وكرتها وان يكون كل جزء منها يطلب المركز حتى يستوى قربه من الجملة (ثم اورد) على نفسه اسئلة و اجاب عنها *

(الاول) انه يجب مثل ذلك في اجزاء كل واحد من العناصر حتى تكون كل واحد منها كرة مصمتة واجاب بانه لولا وجود مانع يمنع من ذلك المكان الامر كذلك وبيان ذلك المانع ان الاجسام المختلفة متساوية في الجسمية فحكمها في طلب بعضها بعضا لاجل ذلك التشابه حكم اجزاء العنصر الواحد في طلب بعضها اجزائه لبعض ولهذا السبب امتنع الخلاء بين الاجسام وتلازمت صفة انجذابها فاذا اقد وجد هاهنا شيان متنازعا ان احدهما جذب كل جزء من العنصر الواحد سائر الاجزاء من ذلك العنصر الى نفسه حتى يصير كل عنصر كرة مصمتة والاخر ان لا يكون كذلك والاول يلزم منه محذوران (الاول) وقوع الخلاء لان الكرتين المتبائنتين اذا تلاقيا لا بد وان يحصل الخلاء بينهما *

(والثاني) انه يصير الجذب الحاصل لبعض العناصر غيره بسبب اشتراكها كلها

في مطلق الجسمية عديم الاثر ولما يلزم من هذا الوجه هذان المحذوران عدات الطبيعة عن هذا الوجه وفعلت ما يكون اقرب الى الجمع بين هذه الامور وهي انها جمعت بين اجزاء كل عنصر على حدة لاجل ما بين تلك الاجزاء من المشابهة ثم انها جمعت البعض محيطا بالبعض لاجل ما بين تلك العناصر من المشابهة في الجسمية واثلا يلزم وقوع الخلاء ثم ان اتم العناصر في هذا المعنى اقربها الى الوسط لانه متى كان اقرب الى الوسط كان اقرب نسبة الى جميع الاجسام ولكنه لما وجب احاطة البعض بالبعض لما ذكرنا من السبب عرض ان وقع البعض من هذه الاجسام في غاية البعد عن غيره *

(الاشكال الثاني (١)) هب ان الاجزاء اذا تحركت لطلب الكل فما السبب في حصول كاية الارض في الوسط والنار في المحيط لولا انها الطباعا تقتضى هذه المواضع *

(والجواب) ليس السبب في ذلك هو ان النار بعد تحققاتها ناراً تطلب ذلك الحيز بل الحاصل في الحيز المجاور للفلك يجب ان يكون ناراً بسبب دوام مصاكنة الفلك ثم كل ما كان ابعد عن الفلك كان ابعد من المصاكنة فيلزم من ذلك ان يكون الجسم المجاور للفلك ناراً اذا كان اسخن الاجسام والظواهر فيها وان يكون ابعد ها عنه ابرد ها وهو الارض حتى ان متوهما لو توهم انه وضع بقرب الفلك احد هذه الاشياء التي هي تبعد عنه لما ثبت على مرور الايام حتى تصير الطف الاجرام * هذا نهاية كلام الحكيم ثابت بن قرة *

(والشيخ) لما اورد هذا المذهب في الشفاء ابطله من وجهين *

(الاول) ان الحجر المرسل من رأس البئر وجب ان يلتصق بشفيره ولا يذهب غورا فان اتصاله بكاية الارض هناك حاصل *

« الثاني) ان الكل لا يجذب الجزء لان الشيء لا ينفع عمل عما يشار كه في النوع (اقول) لثابت ان يجيب عن الاول فيقول اني قد بينت « ان كل جزء من الاجزاء يطالب الاتصال بجميع الاجزاء الا انه لما تذر ذلك قنع بالممكن وهو ان يكون قرب به من الكل قربا واحدا وذلك انما حصل عند حصوله في وسط الاجزاء فلو كان الحجر بقى ملتصقا بشفير البئر لم يكن طالبا للتقرب من الكل بل للتقرب من ذلك الجزء وهو محال اذ ليست للجزء المعين خاصية ليست لساير الاجزاء بل طالب القرب من جميع الاجزاء لا يحصل الا بالتوسط المذكور *

« واما عن الثاني) فله ان يقول ان الحس يشهد بتلازم صفايح الاجسام فوقع الامور العجيبة بسبب ذلك وذلك التلازم بينها ليس لاختلاف طبائعها وتنافرها فان التلازم لا يليق بتنافر الطبائع بل ذلك بسبب المشاكلة واذ اعقل ذلك في موضع فليعقل في كل المواضع * فهذا تمام الكلام في شرح هذا المذهب *

« واذ قد فرغنا) من ذلك فلنذكر الحجة على ان لكل جسم حيزا طبيعيا (وهي ان نقول) اذا فرضنا خلوا الجسم عن كل ما يصح خالوه عنه فانه لا بد له من حيز معين والا لكان اما في كل الاحياز او لا في حيز وكلاهما محالا فان فاذا يكون بعض الاحياز اولى به وذلك ليس هو مقتضى الجسمية المشتركة فهو اذا لمقتضى امرزائد على جسميته وذلك الامر هو الذي نسميه بالطبيعة فاذا لكل جسم حيز طبيعي تقتضيه طبيعته *

« فان قيل) لم لا يجوز ان يعرض للجسم عارض يخصصه بحيز معين ثم لا يزول ذلك العارض الا بسبب عارض آخر يخصصه بحيز آخر وبهذا الطريق يكون الجسم ابدا حاصلا في الحيز ويكون سبب تخصصه بتلك الحيز » انه قد ثبت

الاحياز تلك العوارض الغير اللازمة *

« فنقول » ما ذكرتموه يوجب امتناع خلو الجسم عن تلك العوارض بعد اتصافه بها ولكن لا يوجب امتناع خلوه عنها مطلقاً لأنه يمكن ان لا يوجد فيه العارض الاول حتى لا يحتاج الى عارض آخر يزيله فاذا خلو الجسم عن جميع العوارض جائز مطلقاً و خلوه عن الحصول في الحيز غير جائز و تعليل ما يجب ثبوته بما لا يجب ثبوته محال فاذا حصل الجسم في الحيز غير معال بشئ من العوارض فهذا حاصل ما قيل في هذا الباب *

« ولقائل » ان يقول اما قولكم الجسمية امر مشترك فيه فقد تكامنا عليه ثم نسلم الآن ذلك فنقول انكم جعلتم اقتضاء الجسم المعين للحيز المعين لاجل خصوصية في ذلك الجسم فذلك الجسم اما ان يجب اتصافه بتلك الخصوصية او لا يجب فان لم يجب كان المقتضى للحيز المعين شيئاً غير لازم لذلك الجسم وهم قد اطلوا ذلك وان كان لازماً فان كان لزومه لنفس الجسمية عاداً محال وان كان لخصوصية اخرى لزم التسلسل وهو محال *

« ولا خلاص عنه » الا ان يقال الجسم العنصري يستدعى صورة نوعية اية صورة كانت ثم تعينها انما يكون لاسباب خارجية لكننا نقول حينئذ اذا جاز ان يكون المقتضى للجسم العنصري انما هو صورة مبهمه اية صورة كانت ثم يكون تعينها باسباب غريبة لا بسبب صورة تتقدمها فلم لا يجوز ان نقول المقتضى للجسمية هو المكان المطلق ثم يكون تعين المكان لاسباب غريبة لا بسبب صورة تتقدمه فلم لا يجوز ذلك ايضاً في نفس الاختصاص بالحيز المعين *
« وبالجمله » فكما ان الجسم لا بدله من حيز معين فكذلك لا بدله من خصوصية تقتضى ذلك الحيز المعين وكما انه لا يلزم من حصول صورة معينة ان يكون

ذلك لصورة اخرى تتقدمها فكذلك لا يلزم من حصول الحيز المعين ان يكون ذلك لصورة تتقدمه وكما ان الجسمية لذاتها تقتضى صورة مبهمة ثم تخصصها يكون بالاسباب الغير اللازمة للجسمية فكذلك يجوز ان تقتضى الجسمية لذاتها حيزا مبهما ثم يكون تخصصه بالاسباب الغير اللازمة للجسمية*.

«وهذا اشكال قوى واشكال آخر» وهو ان الجزء المعين من الارض يستدعى حيزا مبهما من اجزاء مكان كلية الارض ثم تخصيص ذلك الحيز باسباب خارجية مع انه يستحيل انفكاك الجزء المعين عن الحيز فكذلك يجوز ان يكون الامر في مكان كلية الارض كذلك وان استحال انفكاك كلية الارض عن المكان فاذا لا بد من ذكر شئ آخر وراء ما ذكرناه*.

«والذى يمكن» ان يقال في ذلك ان المدرة اذا رميت الى الفوق عادت الى السفل فلولوا ان طبيعتها مقتضية للعود الى السفل لما عادت*.

«فان قيل» لم لا يجوز ان يكون السبب في ذلك طلم السككية الارض على ما قال ثابت بن قرة (فتقول) انا نقل الكلام الى السبب في اختصاص كلية الارض بهذا الحيز والذى (قاله ثابت) من ان السبب فيه ان كل ما يقرب من الفلك لا بد ان يكون نارا لكثرة حركة الفلك والذى يبعد عنه لا بد ان يكون باردا كشيئا وبالجملة فهو جعل طبائع هذه الاجرام تابعة لحصولها في هذه الاحياز لانه جعل حصولها في هذه الاحياز تابعا لطبائعها (فتقول له) الذى ذكرته باطل لان حصول كلياتها في احيازها يستدعى سببا وليس ذلك هو نفس الجسمية العامة بل لخصوصية زائدة على ذلك وهو المطلوب*.

«ولثابت» ان يقول ان تمسكتهم باختصاص السكليات باحيازها فقد عارضتناكم باختصاص تلك السكليات بتلك الطبائع المخصوصة وايضا باختصاص الاجزاء

باحيازها

باحيازها الجزئية وان تمسكتهم بحركة اجزاء العناصر الى احياز كليتها مثل ان المدرعة المرمية الى فوق تعود الى الارض فقد ذكرنا ان ذلك لطالب السكالية فهذا هو نهاية البحث في هذا الموضع ويجب ان نتفكر في حل هذه الشكوك فاعلم ان الله تعالى يوفق للوصول الى الحق فيه وبالله التوفيق *

﴿ الفصل الخامس عشر في انه لا يجوز ان يكون للجسم البسيط مكانان طبيعيان لوجوه ثلاثة ﴾

(الاول) انه لو كان كذلك لكان اذا حصل في احدهما فاما ان يطلب الثاني او لا يطلبه فان طلبه لم يكن الذي حصل فيه طبيعيا له وان لم يكن يطلبه لم يكن المكان الذي لم يحصل فيه « طبيعيا له » *

(الثاني) انه اذا كان خارجا عنهما لم يكن توجهه الى احدهما اولى من توجهه الى الآخر فاما ان يتوجه اليهما معا وهو محال اولا يتوجه الى واحد منهما فلا يكون الواحد منهما طبيعيا له *

(الثالث) انه للبسيط طبيعة واحدة و الطبيعة الواحدة لا تقتضي امرين متنافيين والحصول في احدهما الحيزين ينافي الحصول في الحيز الآخر وبهذه الوجوه يظهر ان المكان الواحد لا يكون له جسمان يقتضيان به بالطبع *

﴿ الفصل السادس عشر في المكان الطبيعي للمركب ﴾

(المركب) لا يخلو اما ان يكون مركبه عن بسيطين او اكثر فان كان عن بسيطين فاما ان يكونا متساويين او احدهما اغلب فان تساويا فاما ان يكون كل واحد منهما ممناغا للآخر في حركته اولا يكون فان لم يتانعا افترقا ولم يجتمعا الا لقاسر وان تانعا فهو مثل ان يكون النار اسفل والارض فوق فالنار تقصد الصعود والارض تقصد النزول ثم لا يخلو اما ان يكون بعد كل واحد منهما عن حيزه

« لم يطلبه »

بعدا واحدا أولا يكون فان كان الاول قلابد ان يتقا ومالا له لا مزية لاحدهما على الآخر في القوة حينئذ يحتبس المركب هناك ولا سيما ان كانا في الحد المشترك حينئذ هما جميعا فانه يكون ذلك التوقف اولى وان كان احدهما اقرب الى حيزه انجذب المركب الى حيزه لان الحركات الطبيعية تشد عند القرب عن احيازها وتفر عند البعد عنها واما ان كان احدهما غالباً في القوة والمقدار وهناك قاسر يحفظ ذلك الامتزاج فلا شك في انجذاب المركب الى مكانه *

﴿ واما ان يتركب من ثلاثة محققا غلب احدها حصل المركب في مكانه وان تساوت فاما ان يكون من ثلاثة متجاورة مثل ان يكون من الارض والماء والهواء حينئذ يحصل المركب في حيز العنصر الوسط وهو الماء وان كانت متباعدة مثل الارض والماء والنار حصل المركب ايضاً في الوسط لتساوى الجذب من الجانبين ولا جل ان الارض والماء وان اختلفا في الطبيعة لكنهما يشتركان في الميل الى السفلى فهما من هذا الاعتبار يغلبان النار *

﴿ واما ان كان من اربعة ﴾ فان كانت متساوية حصل المركب في الوسط والافنى الحيز الغالب والاشبه ان لا يستمر وجود المركب عن البسائط المتساوية بل ان وجد ذلك لم يثبت الا قليلا *

﴿ ونقول ﴾ ايضاً الذي اعتبرناه من التساوى والتفاوت في العناصر فاما اردنا بذلك التساوى والتفاوت في القوة لا في المقدار والحجم فانه من الجائز ان يكون الشيء ناقصاً بحسب الحجم لكنه يكون زائداً في القوة فلو قدرنا ارضا مساوية للنار في الحجم ثم قدرنا ان اقتضاء الارضية للميل السافل يكون اقوى من اقتضاء النارية للميل العالى او بالعكس كان الاقوى هو الغالب واما ان العناصر المتساوية في الحجم هل يجب تساويها في درجة اشتداد قواها فذلك

بحث غير مذکور *

هو الفصل السابع عشر في ان الجسم كيف يقف «بالطبع في المكان الغريب»
 (قالوا) اما لو توهمنا النار في مركز الفلك بحيث لا يكون جزء منها مبین
 الى جهة فيستحيل ان تتحرك الى جهة دون جهة لعدم التخصيص ويستحيل
 ان تفرج عن فرجة في وسطها فتتوسط عنها الى الجهات بالسواء الى ان يلقى
 كل جزء من المنتسط ماهو اقرب اليه من المكان الطبيعي فان الهواء المحيط
 وغير ذلك كان حيث لا يمكنه من ان يداخل (اما اولا) فلان ذلك النفوذ
 لا يتأتى الا بالخرق والخرق انما يكون في جهة دون جهة مع انه لا يخصص
 هناك (واما ثانيا) فلانه يلزم وقوع الخلاء في الوسط وهو محال فاذا تلك
 النار تبقى ساكنة في الوسط بالقصر وهذا القصر عارض عن الطبع *

هو الفصل الثامن عشر في ان لكل جسم شكلا طبيعيا وان الشكل الطبيعي
 البسيط هو الكرة *

(البسيط) له قوة واحدة وهي لا تفعل في المادة الواحدة الا فعلا واحدا وكل
 شكل سوى الكرة ففيه افعال مختلفة فانه يكون جانب منه خطأ و آخر زاوية
 وآخر نقطة فاذا لا بد ان يكون شكل البسيط الكرة *

(وفيه) شكوك ستة (الاول) الارض بسيطة وليس شكلها الكرة ولا ينفى
 ما يقال من ان التضريسات الواقعة على ظاهرها كالخشونات القليلة الواقعة
 على ظاهرها الكرة العظيمة في انهم لا يخرجها عن الكرية (فانقول) كون الشيء
 كرة ودائرة من الاعراض التي لا تقبل الاشدوا الاضعف ولا شك ان تلك
 الخشونات قاذحة في كمال الكرية فاذا حقيقة الكرة غير حاصلة *

(الثاني) ان الا فلاك الخارجة المراكز لا بد لها من متممين مختلفي الشغل

«يقع» : الاتقص

البحر في الفقه
 ج ٢ -
 بحث غير مذکور *

فقد فعلت الطبيعة في كل واحد من المتممين افعالا مختلفة في الشئ فلم لا يجوز ان تفعل افعالا مختلفة في الشكل *

(الثالث) ان الافلاك المكوكة تكون الكواكب غائرة في ثخنها فيكون موضع الكوكب من الفلك نقرة في ثخنه ثم ان تلك النقرة موجودة في جانب دون جانب فقد اختلف افعال طبيعة كل فلك *

(الرابع) ان الفاعل لا شكل اعضاء الحيوان والنبات وعظمها ومقدارها وملاستها وخشونها والقوة المصورة ثم انها قوة طبيعية بسيطة مع انها ما افادت لموادها شكل الكرة بل سائر الاشكال (ولا يقال) ان ذلك بسبب ان المادة التي يتخلق منها الحيوان غير بسيطة بل هي مركبة من اجزاء مختلفة الطبايع ومختلفة القوى المصورة (لانا نقول) هب انه كذلك لكن يجب ان يفعل كل قوة في مادتها شكل الكرة حتى يكون المجموع على شكل كرات مضموم بعضها الى البعض *

(الخامس) لو كان شكل البسيط يجب ان يكون هو الكرة لكان شكل المركب ايضا كذلك لان طبيعة كل واحد من البسيطين تعين طبيعة البسيط الآخر على ذلك الاقتضاء وعند اجتماع الفاعلين على الفعل الواحد وان لم يصرف للفعل اقوى قلاقل من ان يبقى على ما كان *

(السادس) هب انه لا يمكن ان يكون شكل البسيط مضلعا فلم يجب ان تكون كرة حقيقية ولم لا يجوز ان يكون بيضيا او عديسيا او بطيخيا *

(نقول) في حل الاول الارض شكلها الطبيعي هو الكرة لانه لما انشأ منها جزء لم يحصل للباقي شمول بذلك الانشلاص وما فيها من اليوسة حافظ للشكل الاول فلا جرم يبقى الشكل الاول على ذلك الانشلاص فحصلت الخشونات

بذلك السبب *

« واما الثاني) فهو مشكل والذي يمكن ان يقال فيه ان المتم ليس جسماً مستقلاً بنفسه بل هو جزء من فلك فلا يجب ان يكون له طبيعة مستقلة واما كلية الفلك فلم الطبيعية مستقلة فلا جرم كان شكل كلية الفلك هو الكرة فهذا ما يمكن ان يقال مع انه مشكل لان كل واحد من المتمين لو لم يكن مخالفاً للآخر في ماهيته ولللك الذي فيما بينهما لصح ان ينفذ احدهما الى الآخر بان يتشكل بشكل الآخر وان يحصل في موضع الآخر ولما استحال ذلك كان لكل واحد من المتمين لازم يمنع حصوله للآخر وذلك يوجب اختلاف ماهيتهما *
 (واما الثالث) فهو ايضاً مشكل لا بد ان يحتمل في حله من اراد تصحيح هذا الاصل *

« واما الرابع) وهو القوة المصورة فنحن لا نقول بها بل نعتقد ان اشكال اعضاء الحيوانات وما لها من العظم والمقدار انما حصلت بفعل فاعل حكيم *
 (واما الخامس) فجوابه ان المركبات يحصل فيها شكل غريب بسبب القواسم الخارجية ثم ان ما فيها من اليوسة يحفظ ذلك الشكل الغريب على ما ذكرناه في حل الشك الاول *

« واما السادس) فجوابه ان البيضى والعدى ايضاً فيهما اختلاف الاشكال لان بعض الجوانب اقرب الى الوسط من بعض فهدا ما يمكن ان نقوله في حل هذه الشكوك *

« و تنفرع) على هذا الاصل مسألة « وهي ان الاناء مهما كان اقرب الى المركز كان اكثر احتمالاً للماء مما اذا كان بعيداً عن المركز مثلاً الماء الذى يمتلئ به الكوز فى اعلى الجبل اقل مما يمتلئ به عند كونه فى اسفل الجبل
 « فرع

لأننا اذا وضعنا الكوز في اسفل الجبل وتوهمنا دائرة حول مركز الارض
تمر بطرفي الكوز ثم وضعنا الكوز في اعلى الجبل وتوهمنا دائرة اخرى
حول مركز الارض تمر بطرفي الكوز فلا شك ان هذه الدائرة الثانية اعظم
من الاولى فتكون القوس التي تصل بين طرفي الكوز منها اقل تحديدا
من القوس التي تصل بين طرفي الكوز من الدائرة الاولى ومتى كانت
القوس اقل تحديدا كان الكوز اقل احتمالا للماء فثبت ان احتمال الكوز الماء عند
كونه في اسفل الجبل اكثر من احتماله عند كونه في اعلاه (وليكن) هذا
آخر الكلام في الجسم المطلق * ثم ان الجسم ينقسم الى بسيط و مركب
فلنتكلم الآن في الجسم البسيط ثم بعد ذلك في الجسم المركب *

﴿ الباب الثاني في احكام الاجسام البسيطة ﴾

(والكلام) فيه مشتمل على مقدمة وقسمين وخاتمة *

(اما المقدمة) ففي بيان حقيقة البسيط والمركب *

(اعلم) ان الجسم البسيط قد يرسم على وجهين (احدهما) ان يقال انه الذي
يكون جزؤه مساويا لكله في الاسم والحد هذا اذا قلنا الجسم غير مركب
من الهيولى والصورة اما من قال انه مركب منهما فلا يستقيم على اصله هذا
الرسم لان كل جسم فان جزؤه المادى وحده او جزؤه الصورى وحده
لا يساويه في الاسم والحد فاذا لا بد ان يزيد فيه قيда آخر فيقول انه الذي
يكون جزؤه الجسماني مساويا لكله في الاسم والحد *

(وثانيهما) ان يقال انه الذي لم يتركب حقيقة من اجسام مختلفة الطبائع ثم كل
واحد من الرسمين اما ان يعتبر بحسب الحقيقة او بحسب الحس (اما الرسم
الاول فاعتباره بحسب الحقيقة) انه الذي يكون كل واحد من اجزائه الجسمانية

مساويا لكانه في الاسم والحد وعلى هذا التفسير لا يكون شئ من الاعضاء الحيوانية مثل اللحم والعظم بسيطا لانها مركبة من العناصر الاربعة وطبيعة كل جزء مما في اللحم من العناصر الاربعة الاولى مخالفة لطبيعة الشكل الذي هو اللحم والعظم وايضا لا يكون الفلك بهذا الاعتبار جسما بسيطا لان جزء الفلك لا يساوى الفلك في الاسم والحد*

(واما اعتبار هذا الرسم) بحسب الحس فهو ان يقال هو الذي يكون الجزء المحسوس منه مساويا لكانه في الاسم والحد وهذا اعم من الاول لان كل ما جميع اجزائه مساوية لكانه في الاسم والحد وجب ان يكون جميع اجزائه المحسوسة كذلك ولا ينعكس وبهذا التفسير يكون اللحم والعظم بسيطين ولكن لا يكون الفلك بسيطا لان الجزء المحسوس من الفلك ليس بفلك*

(واما الرسم الثانى) فاعتباره بحسب الحقيقة ان يقال انه الذي لم يتركب عن اجسام مختلفة الطبائع فالفلك بهذا التفسير يكون بسيطا واما العظم واللحم واما لهما لا تكون بسيطة (واما اعتباره بحسب الحس) فهو الذي لم يتركب عن اجسام محسوسة مختلفة الطبائع وهذا الاعتبار اعم من الكل لانه يندرج فيه العظم واللحم وكذلك الفلك وانما كان هذا الاعتبار اعم الاعتبار لان الذي لا تكون حقيقته متألفة لم يتركب عن اجسام محسوسة مختلفة الطبائع اما ان تكون حقيقته متألفة من اجسام مختلفة الطبائع غير محسوسة اولا تكون متألفة من اجسام مختلفة الطبائع وكلا القسمين اما ان يكون الاسم موضوعا له بشرط كونه موضوعا بصفة اولا بشرط ذلك فهاهنا اقسام اربعة*

(الاول) ان لا يكون مركبا من الاجسام اصلا ويكون الاسم موضوعا لا بشرط شكل معين وهذا كاسم النار والارض وغيرهما فانهما موضوعان بازاء

هاتين الحقيقتين كيف كانتا *

(الثاني) ان لا يكون مركبا من الاجسام ولكن الاسم انما يتناول بشرط شكل معين كاسم الفلك فانه موضوع بازاء هذه الحقيقة الغير المركبة لكن بشرط شكل مخصوص فلذلك لا يسمى جزء الفلك فلـ كـ *

(الثالث) ان يكون مركبا من اجسام غير محسوسة ويكون لها اسم يدل عليها ولكن بشرط شكل معين مثل الشريان والوريد فان هذين الاسمين موضوعان بازاء حقيقة مركبة من اجسام غير محسوسة لكن بشرط حصول شكل معين وهو التجويف والهيئة المخصوصة *

(الرابع) ان يكون مركبا من اجسام غير محسوسة ولكن لا يكون مشروطا بشكل معين وذلك كاسم اللحم والعظم فانهما موضوعان بازاء هاتين الحقيقتين كيف كانتا *

(واذا عرفت) ذلك فنقول الرسم الاول لا يصدق الا على الاركان و(اما الثاني) فانه يصدق على الاركان وعلى اكثر الاعضاء البسيطة ولكن لا يصدق على الاوردة والشريانات ولا على الفلك (واما الثالث) فانه يصدق على الاركان والفلك ولا يصدق على شيء من الاعضاء (واما الرابع) فانه يصدق على الكل فهذا ما نقوله في البسيط ومتى عرفت فـ قد عرفت المركب لان الجسم المركب في مقابلة الجسم البسيط *

(ثم اعلم) اننا نريد في هذا الموضع بالجسم البسيط ما لا يكون حقيقته مركبة عن اجسام مختلفة الطبائع وهي اما اجسام فلكية واما اجسام عنصرية فلنتكلم فيهما *

﴿ القسم الاول في الاجسام الفلكية ﴾ وفيه عشرون فصلا ﴿

﴿ الفصل الاول في ان محددات الجهات لا تصح عليه الحركة المستقيمة ﴾

﴿ لانه لا يخلو ﴾ اما ان تقتضى طبيعته الحصول في جهة او لا تقتضى فان لم تقتض فكيف تتحدده الجهة وجائز ان لا يكون هو عندها وان اقتضت ذلك فان لم يكن خروجه عنها ممكنا فهو المطلوب وان كان فبقتد يرخروجه عنها لا بد ان يكون طالبا بطبعه العود اليها فتكون تلك الجهة متحددة لابه وقد فرضناها متحددة به هذا خلاف *

﴿ الفصل الثانى في انه بسيط ﴾

﴿ برهانه ﴾ انه لو كان مركبا لكان فيه اجزاء كل واحد منها بسيطا فالجزء الواحد الذى هو بسيط لا بد ان يلاقى باحد طرفيه شيئا غير ما يلاقيه بجانبه الآخر فاختصاص تلك الاجزاء بتلك الاحياز على ذلك الترتيب اما ان يكون واجبا او جائزا وبطلان ان يكون واجبا لان ذلك اما ان يكون لاجل ان ذلك الحيز يقتضى ذلك الجسم او لاجل ان مما سة تلك الاجسام على ذلك الترتيب واجب والاول باطل والا لكان حيز كل جزء مخالفا لحيز الجزء الآخر فلا تكون الاحياز متخالفة لاجل ذلك الجسم هذا خلاف والثاني باطل ايضا لان طرفي الجسم المتوسط واحد في النوع وكما صح ان يلاقى باحد جانبيه جسم ما صح ان يلاقى بالجانب الآخر ذلك الجسم لان حكم الشئ حكم مثله ولما لم يكن ذلك الاختصاص واجبا نظرا الى تلك الاحياز ولا الى ترتيب تلك الاجسام كان ذلك جائزا فاذا المحدد لو لم يكن بسيطا لصح ان ينحل تركيبه وذلك بالحركة المستقيمة والتالى محال فالقدم مثله *

﴿ ولا يقال ﴾ بان الفلك وان كان متشابه الاجزاء لكنه يفترض فيه الاجزاء

« متساوية »

﴿ الفصل الاول في ان محددات الجهات لا تصح عليه الحركة المستقيمة ﴾

﴿ الفصل الثانى في انه بسيط ﴾

ويلزمكم ما ذكرتموه من الاشكال (لا نأقول) الجسم البسيط واحد في نفسه كما هو عند الحس والاجزاء انما تتعين فيه باسباب خارجة عن ذاته مثل مماسة او موازاة او اشارة الى طرف وذلك بعد حصول صورة الكمال المانع عن الاتصال والاشكال فيه انه لولزم من مماسة جسم باحد طرفيه جسمانية ان يماسه بالطرف الآخر لزم من صحة مماسة فلك عطار د فلك القمر بمتممه صحة ان يماسه بمحده به ويلزم منه الخرق والالتئام على الفلك وهو محال لانه نقيض مطلوبكم *

﴿ الفصل الثالث في ان الفلك لا ثقيل ولا خفيف ﴾

﴿ قد عرفت ﴾ ان الثقل قد يراد به الميل الهابط وقد يراد به مبدء الميل الهابط وكذلك القول في الخفة فنقول الجسم المحدد للجهات مساوب عن كله وعن كل واحد من اجزائه الثقل والخفة بالمعنيين لانه لو صح على كله او على شيء من اجزائه ان ينزل او يصعد كانت الجهات متحددة لا به هذا خاف وهذه الحجة تقتضي ان يكون محدد للجهات لا ثقيل ولا خفيفا فاما ان توجب هذا الحكم في سائر الافلاك فكلًا *

﴿ والحجة الثانية ﴾ ان نقول قد دل الرصد على ان الافلاك متحركة على الاستدارة فلو قدرنا خروجها او خروج شيء من اجزائها عن موضعها فاما ان تعود بطبائعها الى مواضعها او لا تعود فان لم تعد كان للجسم الواحد حيزان طبيعيان وقد عرفت استحالة « وان عادت فعودها اليها لا يكون بحركة مستديرة لان الحركة المستديرة تصرف المتحرك عن التوجه الى حيزه الطبيعي والطبيعة الواحدة لا تقتضي توجهها الى شيء وصرفاعنه دفعة واحدة فاذا يكون عودها اليها بحركة مستقيمة فيجتمع في الجسم الواحد ميل مستقيم يقتضي التوجه الى

تلك الجهة المتروكة وميل مستدير يقتضى الصرف عنه وذلك محال *
 (والحجة الثالثة) وهى التى ذكرها الشيخ فى رسالة الى ابى ریحان ان يقول
 الفلك جسم وكل جسم فله حيز طبيعى فالفلک حيز طبيعى وحيزه الطبيعى
 اما حيث هو واما فوقه واما تحته و محال ان يكون فوقه والا لزم وجود
 الخلاء خارج العالم ومحال ان يكون تحته لانه جسم متشابه «الاجزاء فليس
 بان يتحرك بعض اجزائه الى المركز اولى من ان يتحرك سائرہ فاذا يتحرك
 كل اجزائه الى المركز لكن اجزائه متصل بعضها ببعض فليس بان ينفق من
 جانب اولى من ان ينفق من جانب آخر فاما ان تكون تلك الانقسامات
 باسرها تخرج من القوة الى الفعل وذلك محال لان الجسم يحتل انقسامات
 غير متناهية فينبغى ان تحصل فيه اجزاء غير متناهية واما ان لا ينفق اصلا
 فيجب عليها الوقوف بحيال المركز وايضاً فلانا وان سلمنا جواز الاتفاق لكن
 ذلك يؤدى الى اخراج جميع العناصر عن مواضعها الطبيعية و ذلك مما يبطله
 الالهى من جهة ان واجب الوجود يمتنع عليه التغير فيمتنع على كليات
 افعاله التغير ويبطله الطبيعى من جهة ان العناصر اذا خرجت عن احيازها فلا بد
 ان يكون خروجها الى احياز كانت قبل ذلك خالية وهو محال ولما بطل ان يكون
 موضعه الطبيعى فوق ما هو فيه او تحته وجب ان يكون بحيث هو *

(فنقول) الفلك فى موضعه الطبيعى وكل ما هو فى موضعه الطبيعى لا يمكنه
 الخروج عنه فهو ليس بشقيل ولا خفيف لا بالثورة ولا بالفعل فالفلک ليس بشقيل
 ولا خفيف واما انه ليس كذلك باجزائه فلان الاجزاء الخفيفة والثقيلة اما
 تبين ثقلها وخفتها بحر كتها الطبيعية الى موضعها الطبيعى وكل ما يعود الى موضعه
 الطبيعى فلا بد فيه من احد الا مرين اما ان يكون قد اخرج عن موضعه الطبيعى
 «متساوية

تفسر افعود اليه بطبعه واما ان يكون تكونه في موضع غريب فيعود الى موضعه الطبيعي بطبعه (اما الوجه الاول) فهو على اجزاء الفلك محال لانه لو تحرك جزء منه عن موضعه الطبيعي بالتفسير فلا بد له من محرك وهو اما جسم او غير جسم وغير الجسم اما ان يكون ساريا فيه او لا يكون فان كان ساريا فيه فاما ان يكون طبيعيا له او قسريا فان كان قسريا عاد الكلام جذعا وان كان طبيعيا كان الوصف الطبيعي يوجب خروجه عن موضعه الطبيعي فتكون الطبيعة تفعل فعلين متضادين هذا خلف وان لم يكن ساريا فيه كان وجوده مفارقا لمثل الذي تسميه الفلاسفة العلة الاولى والعقل لكن هذه الموجودات عامة النقيض وانما تخصص تأثيراتها بحسب استعداد القوابل فلو كان القابل مستعدا لحصول ذلك القسر لم يكن ذلك الاستعداد لاجل قاسر والاعاد الكلام جذعا بل يكون لطبيعته فيكون ذلك طبيعيا وقسريا هذا خلف (واما ان كان) المحرك له جسما فلا جسم غير الجسمية البسيطة والمركبة من اربعتها والفلك لا يتسر جزء منه على الحركة المستقيمة لتشابه اجزائه فاذا السبب فيه احد الاربعة او المركب منها لكنا سمين ان الجسم لا يحرك شيئا مما يماس المتحرك والمنفصل فاذا الجسم العنصري المتحرك لذلك الجزء من الفلك لا بد وان يماسه فحركة ذلك الجزء وان كانت قسرية فلا بد وان تنتهي الى حركة طبيعية او ارادية والحركات الجسمانية بالارادة لا تنتهي تحريكاتها الى مماسة الافلاك والمتحرك بطبعه الى الفلك اما النار والصرفة او الذي يكون الغالب عليه النارية اما النار البسيطة فلانها لا تخرج جزءا من الفلك عن موضعه لانها لما كانت مماسة له في كل الجوانب فليس جزءا من الفلك اولي بالانفصال من جزء آخر *

(اللهم) الا ان يكون بعض الاجزاء ضعيفا لئلا يكون ذلك الضعف يكون

لمؤثرو يعود التقسيم من الرأس واما المركب الذى يكون الغالب عليه النارية فانه لا يمكن ان يرتقى الى مماسه جزء من الفلك بل يحترق ويشتمل و ان كان ذلك بطيئا لان الاثير يغير ما يحصل فيه ويحرقه لانه حار بالفعل لان من شان الحار ان يفرق بين مختلفات الطبائع ولا شك ان الحار اشد الكيفيات تفعيلا والشئ السكائن في موضعه اقوى ما يكون في جنسه والكل اقوى من الجزئى فالحار الكلى الحاصل في موضعه الطبيعى كيف يترك مركبا غريبا لا يغيره ولا يفعل فيه فظهر انه لا يصل الى الفلك شئ من المركبات فلا يماسه فلا يفعل فيه فليس شئ من الاجزاء البسيطة للاسطقسات ولا من المركبات يفعل في الفلك وقد بطل سائر الاقسام فاذا آليس يمكن ان يتحرك جزء منه بالقسر *

(وبهذه الاقسام) بطل القسم الآخر فاذا آليس شئ من اجزاء الفلك بثقيل ولا خفيف فاذا آليس الفلك بكليته ولا اجزائه بثقيل ولا خفيف لا بالقوة ولا بالفعل وهو المطلوب *

(واعلم) ان هذه الحجة تفيد امتناع زوال اجزاء الفلك عن اخيازها لعدم الفاعل ولا تفيد امتناع ذلك لاجل القابل حتى اننا لو قدرنا فاعلا يفعل ذلك فهل الفلك يقبل الخرق ام لا فانه بقى ذلك مشكوكا فيه *

(الفصل الرابع في ان الخرق والالتصام على الافلاك والكواكب مممتنع) (لوجهين) (الاول) المنخرق تتحرك اجزائه الى التباعد قسرا عند نفوذ الخارق الى الاجتماع طبعيا عند زوال الخارق وكل ذلك حركات مستقيمة وذلك على الفلك المحدد محال وعلى سائر الافلاك مممتنع ايضا لما بينا انها متحركة الى الاستدارة وحرركاتها عند الانخراق الى الاجتماع والافتراق تكون مستقيمة وقد ظهر لك ان اجتماعها محال *

(الفصل الرابع في ان الخرق والالتصام على الافلاك والكواكب مممتنع)

(الثاني) انخرق الفلك لا يكون لذاته ولا لشيء مفارق ولا لشيء جسماني ولا فلكي ولا عنصري لان اجزاء العناصر لا تصل اليه فاذا لا يصح الخرق عليه اصلا *

﴿ الفصل الخامس في ان الافلاك مخالفة في ماهياتها للعناصر والعنصريات ﴾ (برهانها) ان الاجسام الفلكية مختصة بصفات واجبة الثبوت لها مثل الحركة على الاستدارة والاختصاص باحيازها الخاصة لها وصفات ممتنعة عليها مثل الخرق والحركة المستقيمة والاختلاط بغيرها وكونها حارة او باردة اورطبة او يابسة واختلاف الاجسام في بعض اللوازم يقتضي اختلاف طبائعها اما اشتراكها في بعض اللوازم فلا يقتضي اتحاد طبائعها لان الاشياء المتفقة في اللوازم لا يلزمها اللوازم متقابلة والالكانت تلك المتقابلات حاصلة لكل واحد واحد منها واما الاشياء المختلفة فقد يلزمها لازم واحد كما ان الانواع المختلفة يلزمها الطبيعة الجنسية المشتركة *

(وها هنا) شكوك ثلاثة (الاول) لانسلم ان اختصاص الجسم الفلكي بهذه الامور واجب لانه لو كان واجبا لكان ذلك الوجوب اما ان يكون للجسمية او لما يلزم الجسمية او لما لا يلزمها فان كان للجسمية او لوازمها وجب ان يشاركه كل الاجسام في ذلك وان كان لا مر غير لازم فبتقدير زوال ذلك الامر وجب زوال تلك الصفات وقد قلتم انها ممتنعة الزوال هذا خلف *

(الثاني) ان سلمنا اختلاف الافلاك والعناصر في اللوازم لكن لانسلم ان ذلك يدل على اختلاف المؤثرات بدليل امرين (الاول) ان الهواء ينزل من حيز النار ويصعد من حيز الماء والجسم بطبعه يتحرك عن موضعه

الغريب

(الفصل الخامس في ان الافلاك مخالفة في ماهياتها للعناصر والعنصريات)

الغريب» ويسكن في حيزه الطبيعي فاذا جاز صدور فعلين متضادين عن فاعل واحد فائن جاز ذلك عن فاعلين متشابهين كان ذلك اولى (والثاني) ان حركة كل فلك تغائر حركة الفلك الآخر مع انكم قد جعلتم لكل طبيعة واحدة لانكم جعلتم للفلك طبيعة خاصة بالنسبة الى الطبائع التي للعناصر*
 (الثالث) المعارضة وهي ان الماء والارض مع تساويهما في الحركة الى الوسط مختلفان في النوع وكذلك الهواء والنار مع تساويهما في الحركة عن الوسط مختلفان في النوع*

(وعلى هذا نقول) ان امكن ان تكون مختلفات الطبائع تفعل فعلا واحدا فينبذ انعكاس انعكاس النقيض وهو انه يمكن ان ما لا يفعل فعلا واحدا لا يكون مختلف الطبيعة والماهية ويلزم صحة صدور الافعال المختلفة عن الطبيعة الواحدة وذلك يبطل حجبتكم*

(والجواب اما عن الاول) فنقول ليس ذلك للجسمية ولا لما يحل فيها بل لما تحل فيه الجسمية وهو هيولى الفلك فان تلك الهيولى مخالفة لهيولى العناصر وتلك الهيولى تقتضى الجسمية وتقتضى الصورة النوعية التي للفلك المعين فبسبب ذلك تصير تلك الجسمية واجبة الاقتران بالفلكية لهذه العلة هذا ان سلمنا ان الجسمية امر مشترك فيه واما اذا منعنا ذلك كما بيناه فيما مضى فقد انحسرت مادة الاشكال*

(واما الثانى) فنقول اختلاف الآثار اللازمة للمؤثرات يدل على اختلاف طبائعها*

(وما ذكرتموه) من صعود الهواء عن حيز الماء ونزوله عن حيز النار فالجواب عنه ان الطبيعة وحدها لا تكون مبدأ للحركة كما بيناه بل بشرط ان يقترن

بها حالة غير طبيعية والحالات الغير الطبيعية مختلفة فيجوز ان تكون الافعال الصادقة عنها مختلفة بحسب اختلاف تلك الحالات وهذا هو الجواب عن اقتضاء الطبيعة للحركة والسكون *

(وما قالوه) من ان الافلاك طبيعة خامسة فجوابه ان الافلاك طبيعة خامسة بالنسبة الى الطبائع الاربع العنصرية لكن تلك الخامسة واحدة بالجنس لا بالنوع فان طبيعة كل فلك مخالفة لطبيعة الفلك الآخر *

(لكن لهم ان يذكروا) مواخذة لفظية فيقولوا انكم جعلتم طبائع الافلاك واحدة جنسية فلماذا لا تجعلون طبائع الاجناس واحدة جنسية وتعتبر طبيعة الفلك عند ذلك طبيعة ثانية لا خامسة وان اعتبرتم طبائع العناصر بنوعيتها حتى صارت اربعا فلماذا لا تعتبرون طبائع الافلاك بنوعيتها فاما ان تعتبروا طبائع العناصر بنوعيتها وطبائع الافلاك بجنسيتها وذلك بعيد (وحله) ان ذلك نزاع لفظي وبمد ووضوح المقاصد فلا مشاحة في الاصطلاحات *

(واما الثالث فله) ما بينا ان المختلفات يجوز اشتراكها في لازم واحد واما المشتركة فلا يجوز اختلاف لوازمها وما ذكرناه من عكس النقيض فاعلم انه لا يخلو اما ان يجعل الامكان جزءاً من المحمول اوجهة داخلية على المحمول فان جعل جزءاً من المحمول لم يلزم منه محال بل يكون هكذا ان كانت الاجسام البسيطة التي ليس نوعها نوعاً واحداً يمكن ان تتحرك حركة واحدة بالنوع فاليس يمكن ان تتحرك حركة واحدة بالنوع لم يكن بالاجسام البسيطة التي ليس نوع طبيعتها نوعاً واحداً وهذا حق *

(واما ان جعلنا) الامكان جهة داخلية على المحمول لم يجب صدق عكس النقيض عند ذلك فانا نقول ان امكان في الجواهر التي ليس نوعها نوعاً واحداً ان

تشارك في صفة واحدة امكن في الاشياء التي لا تشارك في صفة واحدة
ان يكون نوع طبيعتها واحدا ولما كان بطلان ذلك ظاهرا علمنا ان هذا الاعتبار
غير صادق *

(الفصل السادس في ان الفلك ليس بحار ولا بارد ولا رطب ولا يابس)

(الفصل السادس في ان الفلك ليس بحار ولا بارد ولا رطب ولا يابس)
(قال الشيخ) اذا ثبت انه ليس بشقيل ولا خفيف وجب ان لا يكون
حار او لا باردا لان الحرارة والبرودة لازمان متماكسان على الخفة والثقل فالمادة
اذا امعن فيها التسخين خفت و اذا خفت سيخت و اذا اشتد بردها ثقلت
و اذا ثقلت بردت فالحر والبرد ينمكسان على الثقل والخفة فيث لا ثقل
ولا خفة وجب ان لا يكون هناك حر ولا برد *

(وهذه الحجة) ركيكة جدا فان لقائل ان يقول هب ان في عالمنا هذا لا توجد
الحرارة والبرودة الامع الثقل والخفة فالدليل على انهما لا توجدان في شيء
من المواضع الامع الثقل والخفة *

(فان قيل) الحرارة علة الخفة والبرودة علة الثقل فلئن كانا موجودين
في الافلاك لكان من الواجب ترتيب المعلولين عليهما *

(فنقول) انه لا يكفي في حصول الشيء حصول العلة الفاعلية فقط بل لابد من
حصول العلة القابلية ايضا فن الجائر ان لا يحصل الثقل والخفة لاجل ان المادة
الفلكية لا تقبل الواحد منهما الا لعدم الحرارة والبرودة بل لعدم القبول وهذا
كالحر كقائها علة السخونة ثم ان حركات الافلاك لا توجب سخونتها
فكذا هاهنا *

(قال) واما انه ليس برطب ولا يابس فلان الرطب هو الذي يقبل الاشكال
الغريبة بسهولة واليابس هو الذي يقبل ذلك بعسر وقد ثبت ان الخرق على

الفلك محال وانت قد عرفت أنه ليس حقيقة الرطب واليابس ما ذكره فبطل
هذا الكلام *

(ونقول) المعتمد في ان الفلك ليس بحار ولا باردان نقول لو كانت الاجرام
السماوية حارة لكانت في غاية الحرارة ولو كان كذلك لكان ما يقرب منها من
اعلى الجو والجبال الشاخنة اشد حرا ولا استحال ان تكون الشمس مختصة عند
طلوعها بالا سخان دون السموات مع انها اضعاف اضعافها بل هي فيها كقطرة في
بحر والتوالي كلها باطلة فالمقدم مثله (بيان انها لو كانت حارة) لكانت في غاية الحرارة
لان طبيعتها اذا كانت مقتضية للحرارة وهي في مادة بسيطة من غير عائق
ولا مانع وجب ان تفيد كمال السخونة لان المسخن اذا لقي القابل للسخونة
خاليا عن كل ما يعوق عنها وجب ان تحدث فيه منه سخونة والسخونة من شأنها
تسخين ما تلاقيه فهذه القوة المسخنة اذا احدثت حدا من السخونة ثم لم تفد بعد
ذلك سخونة وكذلك السخونة الموجودة في المادة اذا لم تفد سخونة اخرى
فاما ان يكون خلل في المقتضى او خلل في القابل وكلاهما ظاهر الفساد لان
الطبيعة لا شك في انها مسخنة وتلك المادة لا شك انها قابلة للسخونة فاذا كان
كذلك وجب ان تكون القوة المسخنة تفيد السخونة البالغة الى اقصى النهاية *
(فان قيل) اليس انكم قد بينتم ان الموضوع اذا عرض له الاشتداد والتقصص
في شيء من الاعراض فانه ليس هناك عرض واحد بالشخص باق مع مراتب
الاشتداد والتقصص بل يكون الحاصل في كل آن يفرض عرض آخر يخالف
الحاصل في الآن الآخر بالماهية فعلى هذا السخونة الفائرة مخالفة في الماهية
للسخونة العظيمة ولا يلزم من كون الشيء موجبا لشيء ان يكون موجبا لما يخالفه
في الماهية فاذا لا يجب من كون القوة المسخنة مؤثرة في سخونة فائرة ان تكون

مؤثرة في سخونة عظيمة وكذلك لا يلزم من قبول المادة لاحدى السخونتين ان تكون قابلة للآخرى *

(فنقول) المادة اذا كانت قابلة لسخونة معينة وحصل فيها ما يقتضى بانفراد ذلك القدر من السخونة تم حصلت فيها حركة او سبب آخر يقتضى مثل ذلك القدر من السخونة لو كانت منفردة فعند اجتماعها لا يخلو اما ان لا يحصل الا ذلك القدر من السخونة حينئذ يجتمع على السبب الواحد سببان مستقلان وقد عرفت فساد ذلك واما ان لا توجد السخونة اصلا حينئذ تكون المادة مع حصول السببين للسخونة خالية عن السخونة هذا خلاف (وبتقدير صحته) فالمتصور حاصل وهو خلو الفلك عن السخونة او تحصل سخونة اقوى من السخونة التى تقوى على افادتها القوة الموجودة فى المادة فيكون فى المادة وفاء لقبول الازيد من تلك السخونة المحذورة بذلك القرض وهو المطلوب (واذا ثبت) ان المادة لا ينحصر قبولها للسخونة فى حدمين بل هى قابلة لجميع مراتب السخونات المتخلفة بالشدة والضعف والسبب حاصل ايضا لان القوة اذا افادت ذلك الحد من السخونة وذلك الحد من السخونة لو انفرد كان مفيدا لسخونة اخرى فوجب ان يفيد السخونة فى هذه المادة وكيف لا والفاعل حاصل والقابل موجود فاذاً وجب ان تزايد السخونة وعلى هذا يجب ان تنتهى تلك السخونة الى حد لا يمكن الزيادة عليها * اللهم الا لعائق مانع وذلك اما طبعى واما قسرى ومحال ان يكون طبعيا والا لكانت الطبيعة المقتضية للسخونة التى هى مقتضية لسخونة اخرى مقتضية لما يكون عائقا عن ذلك فتكون مقتضية لفعلين متعاندين وذلك محال (واما القسرى) فذلك انما يكون بملاقاة جسم لكن الملاقاة للفلك هو النار وذلك مما يعين على

السخونة فيما قبلها لا انها تعوق عن ذلك فتبين ان الفلك لو كان حارا لكان
فى غاية الحرارة ولو كان فى غاية الحرارة لوجب ان يكون اعلى الهواء اسخن
من الهواء القريب من الارض لانه اقرب الى المسخن وليس كذلك بل
كان من الواجب ان يحترق كل هذه العناصر لان الارض بالنسبة الى الافلاك
عديسة النسبة بل كان من الواجب ان لا يظهر تأثير الشمس فى الاسخان
عند الطلوع لان المؤثر الضعيف الجسمانى لا يظهر اثره عند حصول المؤثر
القوى وكل هذه التوالى باطل فدل ذلك على ان الفلك ليس بحار ولا بارد *

(فان قيل) التفسد والمؤثر باى اثر كان هو السطح المماس وهذا السطح يكون
على طبيعة واحدة وان كان الجسم الذى وراءه ضعيفا او عظيما او صغيرا ولما
لم يكن السطح المحيط بالهواء من النار مؤثرا فى افساد الهواء وجب ان لا يؤثر
فى ذلك عندما تكون الافلاك كلها نارية *

(وجوابنا) ما ستعرف ان الاجسام كلما ازدادت عظما ازدادت قوة وبهذه
الحجة تظهر انها ليست بباردة والا لاستولى الجود على العناصر كلها الا ان يقال
بان طبيعتها وان اقتضت البرد الا ان النار المجاورة لها تكسر من تلك البرودة
فحينئذ يكون ذلك اعترافا بان ملاتها قابلة للحرارة والحركة السريعة التى
لها فاعلة للسخونة فاذا هناك الفاعل للسخونة والقابل لها حاصلان فوجب
حصول السخونة القوية ويعود ما ذكرناه وفى هذه الحجة مزيد مباحث
سيأتى بعد ذلك *

(ومما يدل) على ان الكواكب ليست نارا ان النار شفافة على ما سيأتى
والكواكب غير شفافة فان بعضها يكسف بعضها ولا ايضا نارية والا لاحتقرت
واشتملت وكانت النارية التى فى ذلك الكواكب تفرق بين تلك الاجزاء

لكن التو الى باطلة لان انوارها المختلفة لازمة لها فبعض يضرب نوره الى الحمرة
وبعض الى الصفرة وبعض الى البياض وبعض الى السكودة فبطل ما يظن
من كونها نارا اوانارية وهذه حجة اقناعية *

﴿ الفصل السابع في انها غير ملونة ﴾

(الفصل السابع في انها غير ملونة)

﴿ اما ان الافلاك ﴾ شفافة فذلك ظاهر لانها لا تحجب الابصار عن رؤية
ما وراءها واما الكواكب فلا شك انها غير شفافة لان الاسفل منها يكسف
الاعلى اما القمر فالنور واقع عليه من الشمس و الا لما يقدر بحسب ما يوجبه
وضعه من الشمس قريبا وبعدا ومما يحقق ذلك زوال الضوء عنه عند توسط
الارض بينهما *

﴿ واعلم ﴾ ان الجسم لا يقبل النور عن غيره الا ان يكون له لون خاص فان النور
لا يستقر على سطح الشفاف فيدل على ان القمر لونا ومحس بذلك اللون
وهو القتمة القريبة من السواد عند الكسوف *

﴿ فان قيل ﴾ فلماذا لا يحس بذلك اللون عند الاجتماع حتى يرى نصف كرتيه
على ذلك اللون عند الاجتماع كما يرى نصفه مضيئا عند الاستقبال *

﴿ فنقول ﴾ اذا وقع عليه ضوء الشمس عن جهة استضاء سائر سطحه استضاء ما
وان كان ليس بذلك المبلغ وحيث لا يكون ذلك الجانب الآخر قويا في لونه
ولا في ضوءه فلا يحس بالواحد منهما ولذلك يحس بلونه عند الكسوف واما
سائر الكواكب فهل انوارها مستفادة من الشمس ولها ذلك من ذواتها
فالا شبه هو الاخير لوجهين *

﴿ الاول ﴾ ان انوارها لو كانت فائضة عن الشمس لظهر فيها عدم النور
والهلاية في التزايد والتقص لاجل البعد والقرب من الشمس كما في القمر *

(الثنائي) ان الكواكب مختلفة في انوارها كحمرة المريح وبياض المشتري وظلمة زحل ولو كان ذلك مستفاداً من الشمس لما كان كذلك *

(واعترض) بعضهم على الاول فقال هــذا انما يظهر في القمر لكونه تحت الشمس فيكون له وجه اليينا ووجه اليها فعند الاجتماع كان الوجه الذي يليها غير الوجه الذي يليها فلم يكن فيه نور وعند الاستقبال الوجه الذي يليها هو الذي يليها فامتلاء نورا وبينهما يختلف حاله في الزيادة والنقصان بحسب القرب والبعد واما سائر الكواكب فلكونها فوق الشمس يكون الوجه الذي لها اليناهو بعينه الذي الى الشمس فلا يعرض لها فوق ولا امتلاء ولا زيادة ولا نقصان *

(والجواب) ان هذا الشك لا يتوجه في الزهرة وعطارد لكونهما تحت الشمس بدليل انهما يكسفان الشمس ويفعلان اختلاف المنظر اكثر مما يفعله الشمس وايضاً فلان الكواكب العلوية اذا كانت عند سمت الرأس ولم تكن الشمس مقابلة لها ولا مقارنة فلا يكون الوجه المقابل منها للشمس هو الوجه المقابل منها لتابل بعض ذلك فكان من الواجب ان يختلف حالها في الزيادة والنقصان بحسب اختلاف الاتصالات *

(واعترضوا على الحجة الثانية) بما لا جواب عنه وهو ان طبائع الكواكب متخالفة ونور الشمس اذا اشرق على المختلفات ظهرت عليها انوار مختلفة لاختلاف القوابل والمستعدات نعم هذا يدل على ان لكل واحد من الكواكب لوناً مخصوصاً اذا ادى الى ماله من الضوء ولولا ذلك لاستحال اختلافها في الانوار *

(فان قيل) اذا حكمتهم بان الكواكب لها كيفيات مبصرة فوجب ان تكون

لها كيفيات مأمومة لان الحكماء اتفقوا على ان كل ماله قوة الابصار فله قوة
اللمس ولا ينعكس فاللمس اذا اقدم من البصر لكن نسبة البصر الى المبصر
كنسبة اللمس الى الملموس فاذا ابدلنا النسبة تكون نسبة الملموس الى المبصر
كنسبة اللمس الى البصر لكن اللمس اقدم من البصر فالملموس اقدم من
المبصر * وقد بين الشيخ في الشفاء ان ابدال النسبة انما قام البرهان على صحته في
المقادير والعديدات ولم يثبت ذلك في الطبيعيات ولا يمكن ان تقوم عليه حجة
فلا يمكن التعويل عليه واظن في شرحه بما لا حاجة الى اعادته لاسيما وليس
للك قوة قوية على ان من الناس من يمنع تقدم قوة اللمس على قوة الابصار فان
الفلك عنده يبصر ولا يلمس *

﴿ الفصل الثامن في انه ليس لطبيعة الفلك ضد ﴾

﴿ قالوا لو كان ﴾ لطبيعة الفلك ضد لكان اللازم عن ضده ضد اللازم عنه لكن
اللازم عنه هو الحركة المستديرة والحركة المستديرة لا ضد لها لما ثبت فاذا ليس
لطبيعته ضد *

﴿ وتحقيق الشرطية ﴾ هو ان اللازم عن ضد الفلكية ان لم يكن ضد اللازم عن
ضد الفلكية فاما ان لا تكون بينهما مقابلة بوجه ما او تكون بينهما مقابلة فان
لم يكن بينهما تقابل بوجه اصلا كان اللازم عن الفلكية وعن ضدها اصرا ان
متماثلان فيكون ذلك معنى عامالهما فلا يكون متعلقا بخصوصية الواحد منهما
التي بهما يتضادان لان ذلك اللازم اما ان يكون ثبوته متوقفا على خصوصية
احدهما فيمتنع ثبوته الا عند تلك الخصوصية فلا يكون حاصلا لا خروا اما ان
لا توقف على تلك الخصوصية فينعدم يكون تعلقه بغير المعنى الذي يخص كل

واحد منهما فهو لاحق لمعنى عام واللاحق لمعنى عام (١) يخصص العام لكن الحركة المستديرة الثابتة لتلك معين حركة شخصية غير مشتركة بينه وبين غيره حتى يجعل ذلك معنى عاما فإذا لازم ضد الفلكية الممينة لا بد وان يكون مقابلا لل لازم تلك الفلكية هكذا قاله الشيخ (ومدار الحجة) على ان المعلوم النوعي لا يجوز ان يكون معلولا لامور مختلفة وذلك مما قد منا بطلاله فعلى هذا لا استحالة في ان يكون للضدين فعل مشترك (والجواب) عن هذا الشك قريب *

(ثم قال) واقسام التقابل على ما عرفت اربعة ومحال ان يكون ذلك التقابل تقابل المضافين اذ لازم الشيء لا يجب ان يكون بحال لا يعقل الامع تعقل لازم ضده ولا يوجد الامع وجود لازم ضده ومحال ان يكون تقابل اللازمين تقابل العدم والملكة حتى يصدر عن الفلكية شيء ولا يصدر عن ضدها اثر لان الصورة الفلكية مقتضية للحركة المستديرة فاذا لم يكن ضدها مقتضية للشيء فالمادة المتجسمة بتلك القوة اما ان يكون فيها مبدء حركة اولا يكون فان لم يكن كانت المادة خالية عن مبدء الحركة وقد عرفت ان ذلك محال او يكون فيها مبدء حركة ومبدء الحركة ليس هو تلك القوة لان فرضنا ها غير فاعلة فاذا هو قوة اخرى فيكون في جسم واحد مبدء مسكن ومبدء محرك هذا خلف فثبت ان التقابل بين لازم الفلكية ولازم ضد هاليس تقابل العدم والملكة وذلك بعينه يبطل ان يكون ذلك التقابل تقابل السلب والايجاب ومحال ان يكون التقابل بينهما تقابل الضدين لما ثبت ان الحركة المستديرة لا ضد لها فاذا يستحيل ان يكون

(١) وجدنا عبارة زائدة على حاشية نسخة وهي كذا يتخصص نوعا بتخصص العام الملحق بنوعه فالنوعى المتخصص لا يجوز ان يكون لازما للضدين والحركة المستديرة المشار اليها هي نوعية بل شخصية فلا تكون لازمة لطبيعة ولضدها ١٢

يعقل للصورة النوعية التي للفلك ضد فاذاً يستحيل ان يكون لتلك الصورة النوعية ضد هو المطلوب *

﴿ فان قيل ﴾ الحركة المستديرة انما تفعلها نفس ذات ارادة واختيار فكيف نسبتوها الآن الى الطبيعة الفلكية حتى بنيتهم هذا الاصل عليه ﴿ فنقول ﴾ الصورة المقومة لجوهر السماء هي هذه النفس التي يلزمها هذا الاختيار واذا كان مبدء الحركة هو النفس ثم ثبت انه لا ضد لها فقد ثبت المطلوب *

﴿ الفصل التاسع في ان الفلك غير كائن ﴾

﴿ الفصل التاسع في ان الفلك غير كائن ﴾

﴿ وعليه برهانان الاول ﴾ ان الفلك ليس لصورته ضد وكل ما ليس لصورته ضد فهو غير كائن فالفلك غير كائن ﴿ اما الصغرى ﴾ فقد ثبتت وبرهان الكبرى ان نقول ان لكل كائن مادة سابقة عليه فتلك المادة قبل حدوث الصورة المعينة فيها اما ان تكون خالية عن كل الصور اولا تكون وخلق المادة عن كل الصور ممتنع فاذاً قد كانت قبل حدوث الصورة الفلكية فيها صورة اخرى فتلك الصورة اما ان تكون منافية للفلكية ترتفع عند حدوثها اولا تكون فان كانت منافية لها فهي مضادة للفلكية هذا خلف وان لم تكن منافية للفلكية فتكون الفلكية عرضت لمادة متقومة بصورة وتلك الصورة باقية عند حدوث الفلكية فلا تكون للفلكية صورة مقومة بل ربما كان عارضا غير لازم فلا يكون حدوثها كونا للفلك بل ربما كان استكمالا ثم لينظر الآن في ان المادة مع تلك الصورة هل تقبل الحركة المستقيمة والحرق وغير ذلك مما تقبله الاجرام العنصرية اولا تقبل فان لم تقبل شيئا من ذلك كان الفلك موجودا قبل تكونه فلم يكن متكونا وان قبل تلك الصفات لم يكن هو المحدد للجهاز لان كل ما يقبل الحركة المستقيمة فقد كانت الجهة موجودة لانه فلا يكون المحدد

محمد داهذاخلف فظاهر ان المادة الفلكية ان توجد فيها صورة سوى تلك الصورة وكل ما كان كذلك فالكون عليه محال * واعلم ان هذه الحجة انما تتمشى في الفلك المحدد لا في غيره *

(فان قيل) دعواكم ان ما ليس لصورته ضد فهو غير كائن منقوض بالانسانية والفرسية وما يجري مجراهما فانهما يتكونان لا عن اضدادهما بل عن العدم المحض فكذاها هنا *

(فنقول) المادة قد تكون مركبة من اجتماع عدة اجسام مختلفة الطبائع وقد تكون الصورة مقومة لذلك المجموع مثل بدن الانسان والفرس فانه يجتمع من اجزاء العناصر وتكون الصورة الفرسية او الانسانية مقومة لذلك المجموع وليس لذلك المجموع وجود قبل حصول الصورة المقومة لها حتى يقال بانه يجب ان تكون له صورة اخرى تضاد الفرسية فاما المتكون الذي له مادة بسيطة مثلاً كجادة النار فانها قد كانت لا محالة موجودة قبل حصول النارية فيها فلا جرم يجب ان يكون موصوفاً بتضاد النارية *

(ولا يقال) انكم ادعيت ان المادة تكون سابقة على حدوث الكائن والآن فقد جعلتم البدن الحيواني مادة للصورة الحيوانية مع انه غير سابق عليها (لانا نقول) المادة تكون سابقة على حدوث الكائن الذي هو البدن الانساني ولما كان حادثاً وجب ان تكون له مادة اخرى وهى اجزاء العناصر واجزاء العناصر سابقة على اجتماعها وقبل اجتماعها كانت موصوفة بما هو كالمضاد لاجتماعها وهو كونها متفرقة فظاهر ان المادة البسيطة قبل حدوث الصورة المعينة فيها يجب ان تكون موصوفة بضد تلك الصورة او بما يجري مجراها وان هذا الحكم غير واجب فيما مادته غير مركبة *

(البرهان الثاني) لو كان الفلك كائناً لصحت الحركة المستقيمة عليه والتالى باطل فالقدم باطل (بيان الشرطية) ان كل ما يتكون فلا بد ان يكون جسماً مخصوصاً و كل جسم مخصوص فله حيز فللمتكون حيز فلا يخلو اما ان يكون تكونه في حيزه الملائم اوفى الحيز الغريب عنه فان كان في الحيز الغريب عنه فلا يخلو اما ان يقف فيه بطبعه اولا يقف (والاول) يوجب ان يكون الحيز الغير الطبيعى طبيعياً هذا خلف (والثاني) يقتضى ان يكون عوده اليه بميل مستقيم لان ما عدا الميل المستقيم يكون فيه صرف عن التوجه الى تلك الجهة (واما ان كان تكونه) في الحيز الملائم له فيكون ذلك الحيز قبل تكون هذا الشئ فيه اما ان يقال بانه كان خالياً عن الجسم او ما كان خالياً والاول محال لاستحالة الخلاء والثاني لا يخلو ما ان يبقى الجسم الاول في ذلك الحيز عند تكونه فيه اولا يبقى (والاول) محال لامتناع التداخل على الاجسام (والثاني) لا يخلو اما ان يكون ذلك الجسم الذى خرج عنه من نوع هذا المتكون وليس من نوعه فان كان من نوعه فهو قابل للميل المستقيم فهذا المتكون ايضاً قابل لذلك وان لم يكن من نوعه فخصوله في ذلك المكان ليس بالطبع فحين ما حصل في ذلك المكان لا شك انه قد اخرج الجسم الذى هذا المكان مكانه وذلك الجسم لا شك انه يطلب العود اليه طلباً طبيعياً بميل مستقيم فجوهر متمكن هذا المكان قابل للميل المستقيم فهذا المتكون ايضاً قابل للميل المستقيم فظهر ان كل كائن فقيه ميل مستقيم لكن الفلك يمتنع ان يكون كذلك فهو غير كائن *

(الفصل العاشر فى ان الفلك لا يقبل النمو)

(وذلك لوجهين الاول) ان كل نام فقيه زيادة حاصلة كائنة من جنسه وقد ثبت ان الكون على كلية الفلك او على اجزائه محال *

(الفصل العاشر فى ان الفلك لا يقبل النمو)

(والثاني) ان كل نام فقيه حر كتمستقيمة الى احيار قد كانت خالية قبل نموه او مشغولة بغيره والقسمان محالان خارج الفلك والخلاء محال ايضا وهو ايضا غير قابل للاستحالات المؤدية الى افساد الجوهر*

الفصل الحادى عشر فى انه غير فاسد

(لوصح) عليه الفساد لم تكن مادية موقوفة على صورته ولولم يكن كذلك الصح ان يقبل قبل صورته صورة اخرى (١) خيئذ يكون كائنا تكن التالى باطل فالقدم مثله بل نقول كل ماصح عليه الفساد يجب ان يكون كائنا لان المادة الموضوعة للصورة اما ان يجب مقارنتها لها اولا يجب فان وجبت فالفساد عليه محال وان لم تجب فلم قوة على وجود تلك الصورة وقوة على عدمها موكل ما كان كذلك امتنع ان تكون له قوة على ثبوت تلك الصورة دائما هو الا قليد رثبوت تلك الصورة دائما فاما ان تكون قوته على عدم تلك الصورة محدودة الى حد او غير محدودة الى حد فان كانت محدودة وجب ان يكون فيما وراء ذلك الحد ان لا تكون القوة على العدم حاصلة مع ان المادة والاحوال كالمتشابهة هذا خلف وان لم تكن محدودة الى حد فلها قوة على عدم تلك الصورة دائما وكل ما كان مقويا عليه فربما لم من فرض وجوده كذب فاما ان يلزم منه محال فلا لان ما يلزم من وجوده المحال فهو محال ولا شى من المحال بمقو عليه وقد فرضناه مقويا عليه هذا خلف فلنفرض المادة موصوفة بتلك الصورة اذ لا لنفرض ايضا انها تصير موصوفة بعدم تلك الصورة اذ لا فتكون تلك الصورة دائمة الثبوت والاثبوت هذا خلف او تصير فى بعض الاوقات دائمة الاثبوت فى كل الاوقات بعد ان كانت

(١) فى نسخة ان يكون قبل كل صورة صورة اخرى ١٢

دائمة الثبوت في كل الاوقات وهذا اظهر امتناعا من الاول فان ما كان ثابتا دائما فليس فيه قوة فساد فاذا ما فيه قوة فساد فهو غير دائم فلو كان في الفلك قوة فساد لما كان دائما الوجود ولكن التالي باطل فالمقدم مثله *

(ومن هذه الحجة) يمكن ان يقال ليس للسماء اول زمانى والا لكان لعدمه المتقدم عليه استمرار في مدة غير متناهية فالفلك ان كان له قوة على الوجود فلك القوة اما ان تكون متناهية او غير متناهية وكلاهما قد ظهر بطلانه مع فرضنا ان لا ثبوته غير متناه وان لم تكن له قوة على الوجود وجب ان لا يوجد لكنه موجود فاذا له قوة على الوجود دائما وكل ما كان كذلك فليس له قوة على العدم الازلى فاذا هو موجود من الازل الى الآن وانما يتقدمه مبدعه بالذات لا بالزمان ويجب ان نفكر هاهنا في كيفية خروج جزئيات الحوادث *

﴿ الفصل الثاني عشر في محو القمر ﴾

(الفصل الثاني عشر في محو القمر)

(امتناع بمض الموضع) في وجه القمر عن قبول النور التام اما ان يكون بسبب خارج عن جرم القمر او غير خارج عنه فان كان بسبب خارج عنه فاما ان يكون لمثل ما يعرض للمرأة من وقوع اشباح الاشياء فيها فاذا رؤيت تلك الاشياء لم تبراقة فكذلك القمر لما تصورت فيه اشباح الجبال والبحار وجب ان لا ترى تلك الموضع في غاية الاستنارة واما ان يكون ذلك بسبب ستر ساتر والاول باطل بوجوه اربعة *

(اما اولا) فلان الاشباح لا تحفظ هيئاتها مع حركة المرأة وبتقدير مسكونها لا يستقر تلك الاشباح فيها عند اختلاف مقامات الناظرين والآثار التي في وجه القمر ليست كذلك *

(واما ثانيا) فلان القمر ينعكس عنه الضوء الى البصر وما كان كذلك لم يصاح

للتخيل *

« واما ثالثا) فلانه كان يجب ان يكون تلك الآثار كالكرات لان الجبال في الارض كتضريس او خشونة في سطح كرة وليس لها من المقدار قدر ما يؤثر في كرية الارض فكيف لاشباحها المريئة في المرآة *

« واما رابعا) فلان المرآة لا تؤدى الاشباح الا اذا كانت على حد من القرب (وهذا الوجه ضعيف) اذ يحتمل ان يقال ان ذلك انما يكون اذا كانت المرآة صغيرة واما اذا كانت كبيرة والاشياء التي وقعت اشباحها على المرآة كثيرة » فما المانع ان ترى اشباحها من بعيد *

« واما ان كان ذلك) بسبب سائر فذلك السائر اما ان يكون عنصريا او سماويا و الاول باطل لوجهين (اما اولاً) فلانه كان يجب ان تكون المواضع المستتيرة من جرم القمر مختلفة باختلاف مقامات الناظرين (واما ثانياً) فلان ذلك السائر لا يكون هواء صرفا ولا نارا صرفا لانهما شفافان فلا يحجبان بل لا بد وان يكون مر كبا اما بخارا واما دخانا وذلك لا يكون مستمرا (واما ان كان السائر سماويا) فهو الحق وذلك انما يكون لقيام اجسام سماوية كوكبية قريبة المسكان جدا من القمر ويكون من الصغر بحيث لا يرى كل واحد منها بل جملتها على نحو مخصوص من الشكل وتكون اما عديمة الضوء او يكون ضوءها اضعف من ضوء القمر فترى في حالة اضاءته مظلمة *

« واما ان كان ذلك) بسبب عائد الى ذات القمر فلا يخلو اما ان يكون جوهر تلك المواضع مساويا بجوهر المواضع المستتيرة من القمر في الماهية او لا يكون فان لم يكن كان ذلك لا ارتكاز اجرام سماوية مخالفة بالنوع لنوع القمر في جرمه كما ذكرناه قبل وهو قريب منه واما ان تسكون تلك المواضع مساوية

الماهية لجرم القمر فيثبت بمقتضى اختصاصها بتلك الآثار لا بسبب خارجي لكنه قد ظهر لنا ان الاجرام السماوية لا تتأثر بشيء عنصري ولذلك ابطالنا قول من قال ان ذلك المحو بسبب السحاق (١) عرض للقمر من مماسة النار لوجهين *
 (اما اولاً) فلان ذلك يوجب ان يتأدى ذلك في الازمان الطويلة الى العدم والفساد بالكلية والارضاد المتوالية مكذبة لذلك *

(واما ثانياً) فالقمر غير مماس للنار لانه في فلك تدويره الذي هو في حاملة الذي بينه وبين النار بعد بعيد بدليل ان النار لو كانت ملاقية لحاصله لتحركت بحركته الى المشرق وليس كذلك لان حركات الشهب لا تكون في الاكثر الا الى جهة المغرب وتلك الحركة تابعة لحركة النار والحركة المستديرة التي ليست للنار بذاتها فانها مستقيمة الحركة فذلك لها بالعرض تبعاً للحركة السكل فبطل ما قالوه *

﴿ الفصل الثالث عشر في المجرة ﴾

(الاقسام) المذكورة في المحو التي هي آراء مقولة فيه عائدة في المجرة والاشبه انها اجسام كوكبية تتصغر احادها عن ابصارنا وجملتها في الفلك كالأثار في القمر وانها في فلك الكواكب الثابتة بدليل انه لا يتغير اوضاع الثوابت عنها قط والا كثرون على انها آثار دخانية او بخارية واقعة تحت فلك القمر وهذا الرأي يبطل بما ذكرنا في المحو *

﴿ الفصل الرابع عشر في حركات الكواكب ﴾

(الآراء الممكنة) في ذلك ثلاثة *

(اما ان يكون) الفلك ساكناً والكواكب تتحرك فيه *

(واما ان يكون) الفلك متحركاً والكواكب فيه ايضاً متحركة كما في سميت

حركته او مخالفاً لذلك كما يتحرك السمك في الماء الجارى *
 (واما ان يكون) الفلك متحركاً والكواكب ساكنة *
 (اما الرأى الاول) فيبطل بما ذكرناه من ان ذلك يوجب الخرق الذى
 لا يحصل الا بحركة الاجزاء على الاستقامة وذلك محال *
 (واما الرأى الثانى) فحركة الكواكب ان فرضت مخالفة لحركة الفلك فذلك
 يوجب الخرق ايضاً وان كانت حركتها الى سمت حركة الفلك فذلك
 مما يتوهم على وجهين (احدهما) ان تتحرك الكواكب لا مثل حركة الفلك فذلك
 يوجب الخرق ايضاً ومثله (١) فتعرض للكواكب ان لا تفارق مكانها مثل السابح
 فى الماء الجارى اذا سبج مواجها سمت مسيل الماء فان له ان يسكن حتى يسبقه
 السيل ولما كان هذا التوقف سكوناً فمخالفة وهو محاذاته للسيلان حركة مع انه
 لا يخرق الماء ولا يفارق مكانه فحركة الكواكب على هذا الوجه مما لا يوجب
 الخرق وذلك مما لم يقيموا الحجة على امتناعه واما ان عرض من حركته زواله
 من مكانه فذلك يوجب الخرق فيكون محالاً *

(ومما احتجوا به) فى باب امتناع حركة الكواكب ان الجسم الواحد لا يتحرك
 من ذاته الى جهتين مختلفتين فلو كانت الكواكب تتحرك بذواتها لاستحال
 وجود البعد المضاعف للقمر وغيره من الكواكب *

(ويمكن ان يقال) فى ذلك ان الاجسام الكوكبية بسيطة وكل بسيط فشكله
 الكرة فاذا اجرام الكوكبية كرات بسيطة ومكان كل جزء منه يمكن ان
 يصير مكاناً للجزء الآخر منه لوجوب تساوى التماثلات فى جميع الاحكام
 الواجبة فاذا جوه الكوكب تصح عليه الحركة المستديرة فيكون فيه مبدء
 ميل مستدير على ما عرفت فلا يكون فيه مبدء ميل مستقيم على ما عرفت

فإذاً يستحيل ان تكون للكواكب حركة اصلا الاعلى سبيل انها تتحرك في مواضعها على مرأى كزها بالاستدارة * وهذا الوجه مما يوضح امتناع الحركة عليهما من جميع الوجوه *

(الفصل الخامس عشر في ان الافلاك متحركة وان حركاتها نفسانية)

الفصل الخامس عشر في ان الافلاك متحركة وان حركاتها نفسانية *
 (قد عرفت) ان الافلاك بسائط متشابهة الاجزاء فاخصاص كل جزء منه بجزء من حيزه لا مخلوما ان يكون واجبا اولا يكون ومحال ان يكون واجبا والا لكان كل واحد من تلك الاجزاء مخالفا للآخر بالماهية لما عرفت من ان الاشياء المتساوية في الماهية لا تلزمها الوازم مختلفة فيجب ان يكون الفلك مركبا هذا خلف وايضا فلانه وان كان مركبا لكنه يجب ان يكون في كل مركب اشياء كل واحد منها بسيط فلنفرض الكلام في ذلك الجزء البسيط *
 (فنعول) اختصاص احد جزئيه بجزء حيز معين ليس لماهية والا يخالفه الجزء الآخر الذي هو مساو له في نوعيته وذلك محال فاذا اختصاص كل جزء من الفلك بذلك الجزء من الحيز جائز فاذا يصح على كل جزء ان ينتقل الى حيز الجزء الآخر (وقد عرفت) انه لا يمكن ان تكون فيه حركة مستقيمة فاذا تصح عليه الحركة المستديرة فاذا فيه مبدء ميل مستدير على ما عرفت ان كل ما تصح عليه حركة ففيه مبدء ميل لتلك الحركة فيكون متحركاً على الاستدارة وقد عرفت ان المتحرك على الاستدارة يجب ان يكون حركته ارادية فالسما متحركة بالارادة وعن هذا قيل في الكتاب (١) الالهى (خلق السموات والارض اكبر من خلق الناس ولكن اكثر الناس لا يعلمون) وليس المراد بذلك الكبر العظيم والمقدار فان كل الناس يعلمون ذلك فالكبر الذى لا يعلمه الا كثر هو الكبر بالذات والشرف وذلك انما يتم بالحياة والادراك واظهر

منه قوله تعالى (واوحى في كل سماء امرها) *

(ومما قيل) فيه من الاقتناعيات ان الاجسام الخسيسة كيف تكون مخصوصة بالحياة والادراك والنطق والاجسام الشريفة النورية تكون ممنوعة عن ذلك مع انها هي الاسباب لحصول الادراك والنطق في هذا العالم وعن المعلوم ان السبب اولى بكل كمال من مسببه واذ ثبت ان الافلاك حية صح اطلاق القول بان العالم كله حيوان ولا يقدح في ذلك كون العناصر الاربعة غير حية لقلة قدرها فان جملة العناصر الاربعة لا يكاد يكون لها عند الافلاك قدر محسوس فان القياس يوجب ان يكون هذه الجملة بالقياس الى فلک زحل كنقطة من دائرة فكيف بالقياس الى ما فوق فلک زحل ومن المعلوم انه اذا كان في جوف معدة الانسان مدرة صغيرة فانها لا تمنع من القول بان هذا البدن المشار اليه حي مع ان نسبة تلك المدرة الى بدن الانسان اعظم من نسبة العناصر الاربعة الى جملة السموات بل في بدن الحيوان اجسام كثيرة غير حية ولا حساسة مثل الاخلاط والعظام وغيرها فاذا لم يمنع ذلك فكذاها هنا بل اولى *

﴿ الفصل السادس عشر في كيفية حركات الافلاك ﴾

(اعلم) ان المتحرك لا بد ان يعرض له اختلاف وضع بالنسبة الى جسم آخر ولما كان الفلك المحدد متحركا وجب ان يعرض له اختلاف وضع بالنسبة الى جسم آخر وليس ذلك بالنسبة الى جسم آخر خارج عنه اذ ليس جسم آخر خارجا عنه فاذاً ذلك بالنسبة الى جسم داخل فيه وذلك الجسم لا يخلو اما ان يكون ساكنا او متحركا فان كان متحركا لم يلزم من اختلاف نسبة الفلك المحيط الى المحيط به المتحرك حركة المحيط لان تقدير كون المحيط

ساكنا

(الفصل السادس عشر في كيفية حركات الافلاك)

ساكناً فإنه يختلف نسبه إلى المحاط به عند فرض حركة المحاط به فإذا لا يظهر حركة المحيط إلا بالنسبة إلى محاط به ساكن حتى يكون اختلاف النسبة حاصلًا من حركة المحيط*

(ولهذا قال الشيخ) في الاشارات وانت تعلم ان تبدل النسبة عند المتحرك قد يكون للساكن وللمتحرك فيجب ان يكون عند ساكن ومعناه انك اذا نسبت جسمًا إلى جسم متحرك سواء كان الجسم الاول متحركًا أو ساكنًا فإنه لا بد وان تختلف نسبة كل واحد منهما إلى الآخر فلا يظهر به حركة الجسم الاول فاما اذا نسبت الجسم إلى جسم آخر ساكن فمما يختلف النسبة وتبدلها تظهر حركة الجسم الاول وانت ستعلم ان ذلك الجسم الساكن هو الارض*
 الفصل السابع عشر في اشارة خفية إلى المنافع الحاصلة من حركات الافلاك في العالم العنصري*

(فنقول) قد ثبت بالارصاد حركات مختلفة فمنها حركة تشملها بأسرها آخذة من المشرق إلى المغرب وهي حركة الشمس اليومية وحركة أخرى من المغرب إلى المشرق وهي ظاهرة في السبعة خفية في الباقية وانما عرفت بتمازج الارصاد وظهرت حركات أخرى لهذه السبعة شمالية وجنوبية وسريعة وبطيئة ورجوعات واستقامات وهي الخمسة على الظاهر وثبت ان السماء لا تتحرك وان حركاتها مستفادة من طبائعها وان الكون والفساد عليها ممتنع فيمتنع وقوع الاختلاف في حركاتها حتى ترجع بعد استقامتها أو تستقيم بعد رجوعها أو تبطل بعد سرعتها أو تسرع بعد بطولها فإذا من الواجب ان يكون هذه الاختلافات بسبب كرات مختلفة محيط بمضها بالبعض منها موافقة المركز ومنها خارجة المركز عن مركز العالم على ما هو مقرر في صناعة المجسطي*

(واما الكواكب الثابتة) فانها وان كانت محفوظة الوضع الحاصل لبعضها عند بعض فانه لا يدري ان المشتمل عليها كرة واحدة او كرات كثيرة بل بقي الامر فيه وفي اعداد الافلاك على المشهور المقبول عند الجمهور من غير حجة عقلية وقد ثبت ان التغيرات الحاصلة في عالمنا هذا مستندة الى حركات تلك الاجرام وتلك الجركات هي الحافظة للنظام في هذا العالم السفلي ونشير الى قليل من ذلك *

(فنقول) لو لم تكن الكواكب حركة في الميل لكان التأثير مخصوصاً ببقعة واحدة وكان سائر الجوانب تخلو عن المنافع الحاصلة منه وكان الذي يقرب منه متشابه الاحوال وكانت القوة هناك لكيفية واحدة فان كانت حارة افقت الرطوبات واحالت كلها الى النارية ولم تكون المتولدات فيكون الموضع المحاذي لمر الكواكب على كيفية وخط مالا يحاذيه على كيفية اخرى وخط المتوسط بينهما على كيفية اخرى متوسطة فيكون في موضع شتاء دائم يكون فيه النيرة والعجاجة وفي موضع آخر صيف دائم يوجب الاحتراق وفي موضع آخر ربيع او خريف لا يتم فيه النضج ولو لم يكن عودات متتالية وكانت الكواكب تتحرك بطيئاً لكان للميل قليل المنفعة والتاثير شديد الافراط وكان يفرض قريبا عما لو لم يكن ميل ولو كانت الكواكب اسرع حركة فمن هذه لما كملت المنافع وما تمت فاما اذا كان الميل يحفظ الحركة في جهة مدة ثم ينتقل الى جهة اخرى بمقدار الحاجة ويبقى في كل جهة برهة ليتتم بذلك تاثيره بان يتكرر على المدار سريع التشابه فله ولا يفرط تاثيره في بقعة ولا يزال كذلك فهذا لا يتم الا بحركة مستديرة على الوجه الواقع *

(ومن منافع الطلوع والغروب) ان يصل التأثير الى جميع جوانب الارض

تقدر الامكان ثم ان الارض عنصر ملون اغبر ليقف عليه النور المسخن
ولولا ذلك لامتنع التكون من شدة البرد والجود واما الافلاك فهي عديدة
اللون شفافة اذ لو كانت ملونة لوقف الضوء على سطوحها واشتد الحر بسبب
الانعكاس فيصير ذلك سببا لا حترق العناصر *

(بالجملة) فالعقول لا تقف الا على القليل من اسرار المخلوقات فسبحان الخالق
المدير بالحكمة البالغة والقوة الغير المتناهية *

﴿ الفصل الثامن عشر في بيان الحركة النفسانية التي للفلك ﴾

(قال) في رسالة التحفة لما ثبت ان الحركة الفلكية نفسانية فنقول النفس
الفلكية ان تكون نباتية لمعنيين *

(احدهما) ان النفس التي فيه ليست مبدءا للحركة النقلة *

(وثانيهما) ان الفلك غير معتد ولا نام ولا مولد فلو كانت النفس النباتية
موجودة له لكانت معطلة ولا تعطل في الطبيعة * ولا حيوانية اما دراية
واما فعالة والدراية اما الحواس الظاهرة والحاجة اليها لاجل التوقي عن المضار
الخارجية والبدار الى المناقم الخارجة الواقعة بحسب الحس وهذه المعاني غير
متغيرة في الجوهر الفلكي فاذا لو كانت له الحواس الظاهرة لكان وجودها
فيه معطلا واما الحواس الباطنة فمن الظاهر ان وجودها متعلق بسبق
الاولى فمالم توجد الاولى لم توجد هي ونعني بالاولى الحواس الظاهرة *

(واما القوة الفعالة) الموسومة بالشوقية فانها متعلقة بافعالها بالتخييل والحس
المشترك وقد يتناخل الجوهر الفلكي عنها فاذا وجودها في الجوهر الفلكي
معطل فهي اذا غير موجودة فيه فبقي ان النفس الفلكية هي النفس الناطقة *

(وقال) في الفصل الرابع من تاسعة الهيات الشفاء واما النفس المحركة فانها

(الفصل الثامن عشر في بيان الحركة النفسانية التي للفلك)

قد تبين لك جسمية متغيرة وليست مجردة عن المادة بل نسبتها الى الفلك
نسبة النفس الحيوانية التي لنا اليها وهذا الكلام ذكره في النجاة والاشارات
ايضاً ولا شك ان بين الكلامين تناقضاً وامان الحق اي القولين فسيأتي في
علم النفس *

«واما بيان» انه ليس في جوهر السماوات شهوة او غضب فقد قال
الشيخ ان الفلك لا يستحيل الى حالة غير ملائمة فيرجع الى حالة ملائمة
قيلتد او يتنفر من مخيل له فيعضب فهذا هو القدر الذي قاله ويجب ان يتفكر
في تقريره وتحقيقه *

«الفصل التاسع عشر في كيفية تحريك الفلك المحيط للفلك المحاط به»
(ذكروا) ان ذلك على وجهين (احدهما) اختلاف مراكزهما فيكون
الداخل في جانب من الخارج حتى يكون مركز الداخل بمنزلة جزء من
الفلك الخارج فينتقل بانتقاله ضرورة *

(وثانيهما) ان السطح المقعر من الفلك الخارج مكان لما يحويه من الفلك
الداخل فيتثبت المحوى به فيلزم قطباه جزئين من الحاوى طبع الكونه مكانه
فينتقل بانتقاله فهذا ما قالوه *

«ولا يعجبني» هذا الوجه الاخير لان الفلك جسم متشابه الاجزاء فجميع
ما فرض فيه من النقط تكون متشابهة فنسبة كل نقطة تفترض في المحوى الى
كل نقطة تفترض في الحاوى نسبة واحدة فيستحيل ان يكون شيء من النقط
المفترضة في المحوى متشابهاً بنقط معينة من الحاوى وطالباً لها بعينها دون
سائر النقط *

«والعجب انهم» بنوا بيان صحة الحركة على جرم الفلك على ذلك قائم قالوا

لما ثبت

(الفصل التاسع عشر في كيفية تحريك الفلك المحيط للفلك المحاط به)

لما ثبت ان الفلك متشابه الاجزاء وكل جزء منه يلاقى شيئا امكن للجزء الآخر ان يلاقى ذلك الشيء وذلك يقتضى صحة الحركة عليه فاذا كان هذا قولهم ومذهبهم فكيف زعموا الآن ان النقطة المعينة من الفلك المحوى تطلب نقطة معينة من الحاوى دون سائر النقط فظهر ضعف هذا الكلام (ولعل الاولى) ان يجعل السبب في ذلك نفسانيا لا جسمانيا وهو ان النفس التى للجرم الاقصى اقوى من نفوس سائر الافلاك فلا جرم كما قويت على تحريك فلكها قويت على تحريك ما فى جوف فلكها وذلك لقوتها واستعلائها على سائر النفوس وبالله التوفيق *

الفصل العشرون فى ان الافلاك كرية الشكل

(المتعمد) فيه ما ذكرنا انها بسيطة وبيننا ان الشكل البسيط الكرة ومما يقوى الاحتجاج به في ذلك ان الفلك الاقصى لو كان مضلعا لكان عند حركته تخرج تلك الزوايا من احيازها فتبقى تلك الاحياز خالية والخلاء محال واما الفلك الذى فى داخله فلو كان مضلعا لزم وقوع الخلاء فى داخله بالوجه الذى ذكرناه ولو كان بيضيا او عدسيا لكان اذا فرضنا حركته البيضية على قطره الاقصر او حركته العدسية على قطره الاطول لزم وقوع الخلاء وذلك محال *

(ومما قيل) فيه من الاقناعات ان اليق الاشكال بالجرم السماوى هو الشكل الكرى لانه اقدمها بالطبع واتمها بالذات واحوطها لما يحويه واحكمها فى القوام اما تقدمه على سائر الاشكال بالطبع فلان احاطته بما يتشكل به تكون بالوحدة التامة واحاطة الاشكال الاخر بما يتشكل بها تكون بالكثرة اعنى الاضلاع والزوايا ولا شك ان الوحدة متقدمة على الكثرة واما اتميته بالذات فلانه ذو مبدء محدود وهو الر كز وذو غاية محدودة وهى المحيط وذو واسطة محدودة

وهي البعد بينهما وهو بحيث متى زيد عليه أو نقص منه لم يكن كريا وليست الحال في الاشكال الاخر كذلك واما احاطته لما يحويه فالانه يشتمل على كل شئ وجد قطره مساويا لقطره وان يشتمل عليه شئ مما هو مساو له في المقدار واما احكام قوامه فلان سائر الاشكال ينحل الى المثلث والمثلث ينحل الى سائر المثلثات والدائرة لا تنحل الى شكل ولا ينحل اليها شكل واذا ثبت هذا وجب ان يكون الجرم السماوي الذي هو اكمل الاجسام مختصا بهذا الشكل الذي هو اشرف الاشكال وهذه حجة اقناعية ما بها بأس (فليكن) هذا آخر كلامنا في الاجرام الفلكية وبالله التوفيق *

(القسم الثاني في الكلام على الاجرام العنصرية * وفيه ثلاثة عشر فصلا)

(الفصل الاول في ترتيب العناصر)

(اقرب الاجسام) الى الفلك الناري وهي محيطة بالهواء والهواء محيط بالماء والماء محيط باكثر الارض والارض في وسط العالم * والذي يدل على ان العنصر الملاصق للفلك هو النار وجهان *

(الاول) ان الخلاء محال كما مضى فاذا الفلك يتحرك على جسم وطول محاكته يوجب سخونة ذلك الجسم ثم لا وقت الا وقد تقدمته اوقات غير متناهية والجسم البالغ في السخونة هو النار فاذا العنصر الملاصق للفلك هو النار *

(الثاني) ان الشهب لا شك انها اجسام محترقة فلا بد وان يكون في الجو العالي هواء محرق وذلك هو النار *

(واما الجسم) الذي هو في غاية البعد من الفلك فهو في غاية البعد عن وصو تأثير حركته اليه فيكون ساكنا جامدا وذلك هو الارض (ولا نأري) نصف الفلك ابطا لاولو كانت الارض في جانب من جوانب الفلك لما كان كذلك *

(واذا

(القسم الثاني في الكلام على الاجرام العنصرية)
(الفصل الاول في ترتيب العناصر)

«وإذا ثبت ذلك» فنقول الهواء الذي يقرب جدا من الفلك إذا صار نارا فالحواء الذي لا يكون شديد القرب منه لا يتسخن في غاية السخونة فذلك هو الهواء ومما لا شك فيه أن الماء طاف على الأرض ورأسب تحت الهواء فعلمنا أن مكان عنصر الماء تحت مكان عنصر الهواء فثبت بهذه الجملة الترتيب الذي ذكرناه *

«وبالحري» أن يكون كذلك لأن النار لو كانت في حيز آخر لكان الجسم الذي يقرب من الفلك يصير أيضا نارا وكان يصير عنصر النار زائدا على سائر العناصر وكان يحيلها أو يفسدها (ثم إن) المجاور لكل جرم يجب أن يكون ملائما له والهواء ملائم للنار برقته وحرارته ثم الماء ملائم للهواء برقته ولطافته وملائم للأرض ببرودته فعلى هذا العناصر المتناسبة متجاورة والمتضادة مثل النار والماء والهواء والأرض متباعدة وكل ما كان الطيف فهو إلى الفلك أقرب وما كان منها أكثف فهو عنه أبعد فهذا هو الرصف المحكم الذي عليه الوجود *

﴿ الفصل الثاني في الرد على من جعل النار في وسط العالم ﴾

«من الناس من زعم» أن حيز النار وسط العالم لأن النار أشرف من الأرض لكونها مضيئة لطيفة حسنة اللون وكون الأرض كثيفة مظلمة قبيحة اللون وحيز الأشرف يجب أن يكون أشرف الأحياء فحيز النار إذا أشرف والوسط أشرف الأحياء فالنار إذا في الوسط *

«وجوابه» أن أمثال هذه الحجج ليست برهانية بل هي من الأقناعات الضعيفة جدا ومع ذلك فنحن نجيب عنها بمثلها *

«فنقول» أولا لا نسلم أن النار أشرف من الأرض مطلقا فإن النار أن ترجعت على الأرض باللطافة والضوء والحسن فالأرض راجحة عليها بالمورار أربعة

﴿ الفصل الثاني في الرد على من جعل النار في وسط العالم ﴾

(الاول) ان النار مفرطة الكيفية مفسدة والارض معتدلة غير مفسدة (الثاني)
ان النار لا تبقى في المسكان الغريب مثل ما تبقى فيه الارض فان النار في الحال
تتفرق او تفسد وبالجملة تغيب عن الحس (الثالث) ان الارض حيز الحياة والنشوء
للنبات والحيوان والنار مضادة لذلك (الرابع) ان الحس البصري اذا استحسن
النار فليس سمع ما يقول الحس اللمسي (ثم وان سلمنا) ان النار اشرف من الارض
وان الاشرف يقتضى ان يكون حيزه اشرف وان الشرف يقتضى التوسط
لكنه انما يقتضى التوسط الشرفي واما التوسط المقداري فلا شرف له واذا
جعلنا النار ملاصقة للاجرام الفلكية لكانت متوسطة بين الاجرام العنصرية
وبين الاجرام الفلكية فبهذا يحصل الشرف في الوسط مع ان الامر يكون
على ما قلناه *

﴿ الفصل الثالث في بيان سكون الارض وحركتها ﴾

(من الناس) من جعل الارض متحركة ومنهم من جعلها ساكنة اما الذين
يجعلونها متحركة فمنهم من جعلها متحركة على الاستقامة اماها باطية واما صاعدة
ومنهم من جعلها متحركة بالاستدارة وجعل الفلك واقفا ساكنا وزعم
ان الشمس والكواكب تشرق عليها وتغرب بسبب اختلاف محاذاة اجزاء
الارض المتحركة بها وان كانت هي ساكنة لا تشرق ولا تغرب *

(والذي يدل) على بطلان حركتها بالاستقامة وجهان *

(الاول) انا اذا رمينا المدرة الى فوق فانها تعود وتصل اليها ولو كانت
الارض صاعدة لما احتاجت المدرة الى العود لان الارض كانت تصل اليها
ولو كانت الارض هابطة لما وصلت المدرة اليها لان حركة الانقل اسرع
والسريع لا يدرك الاسرع *

﴿ والثاني ﴾

﴿ الفصل الثالث في بيان سكون الارض وحركتها ﴾

(والثاني) انه لو كانت صاعدة لكننا كل يوم اقرب الى الفلك فكان يجب ان يتردد اعظم الكواكب كل يوم في حسنا لانا كل يوم نصير اقرب اليه ولوجب ان يكون المرئي لنا من الفلك كل يوم اقل مما كان مرئيانا من الفلك بالامس لانا كل يوم نصير اقرب منه ولو كانت هابطة لكان الامر بالعكس وكان صغر الكواكب كل يوم ازيد في حسنا وكان المرئي كل يوم من الفلك اعظم *

(والذي يدل) على بطلان حركتها بالاستدارة وجهان *

(الاول) ما شاهد من ان اجزاء الارض فيها ميل مستقيم وقد بينا ان كل ما فيه ميل مستقيم فلا يكون فيه ميل مستدير *

(الثاني) انه لو كان الامر كذلك لوجب في المدرة ان لا تنزل على عمود البتة بل كان لابد من ان تنزل منحرفة والسكان المدرة تتأخر عن المحاذاة ولما كان بعد مسقط السهم المرمى الى المشرق من الرامي كبعد مسقط السهم المرمى الى المغرب *

(واما القائلون بسكون الارض) فمنهم من جعلها غير متناهية من جانب السفلى ولذا كان كذلك لم يكن لها محيط فلا تنزل والوجه في ابطال ذلك بيان تنامي الاجسام *

(ومنهم من) سلم كونها متناهية وهو لاء فريقان فمنهم من زعم انه ليس شكلها الكرة ومنهم من سلم ذلك فاما الاولون فهم فريقان (الاول) زعم ان حدة الارض فوق وسطها اسفل وذلك السطح موضوع على الماء والهواء ومن شأن الثقيل اذا ابسط ان يندغم على الماء والهواء مثل الرصاصة فانها اذا بسطت طفت على الماء وان جمعت رسبت وهذا باطل من وجوه ثلاثة *

(احدها) انكم لما جعلتم سبب وقوف الارض قيام جسم آخر تحتها فان كان

السبب في قيام ذلك الجسم تحتها قيام جسم آخر تحت ذلك الجسم لزم التسلسل وهو محال وان لم يكن كذلك بل سبب قيامه هو نفس طبيعته فلم لم يقل في الارض كذلك *

(وثانيها) ان انبساط الارض من ذاك الجانب ليس طبيعيا الملائمت ان شكل السبيط هو الكرة فذلك الانبساط عارض غير لازم وكان من الممكن ان لا يوجد بتقدير ان لا يوجد كيف كانت حال الارض في حركتها او سكونها فان حركتها دائما محال لتناهي الجهات فلا بد من سكون وحينئذ لا يكون ذلك السكون لاجل العلة التي ذكروها واذا جاز ذلك فليكن السكون الحاصل الآن لا للعلة التي ذكروها *

(وثالثها) وهو ان احتقان الهواء في الارض لا يكون طبيعيا بل هو عرضي وحينئذ يعود الكلام المذكور *
(والفريق الثاني) زعموا ان حدة الارض اسفل وسطحها فوق وهو الذي قلنا وهو يبطل ايضا بما مضى *

(واما الذين) يسلمون كونها كرة فهم فريقان (الاول) من جعل سبب سكونها جذب الفلك لها من جميع الجوانب ويفرض منه ان لا يكون انجذابها الى احد الجوانب اولى من انجذابها الى الجانب الآخر فيلزم ان تقف في الوسط كما يحكي عن صنم حديد في بيت مقناطيسي الجوانب فانه وقف في الوسط لتساوي الجذب من كل جانب (وذلك باطل) من وجهين *
(الاول) ان الاصغر اسرع انجذابا الى الجاذب من الاكبر فبالمدرة لا تنجذب الى الفلك بل تهرب عنه الى المركز *

(الثاني) ان الاقرب اولى بالانجذاب من الابعد فالمدرة المقدوقة الى فوق

اولى بالانجذاب على اصلهم فكان يجب ان لا تعود *

(الثاني) من جعل سبب سكونها دفع الفلك بحركته لها من كل الجوانب كما اذا جعل شيء من التراب في قنينة ثم ادير القنينة على قطبها ادارة سريعة فانه يعرض وقوف التراب في وسط القنينة لتساوى الدفع من كل جانب وهذا ايضا باطل من وجوه خمسة *

(الاول) ان الدفع اذا كانت قوته هذه القوة فما باله لا يحس به مع ان قوته هذه القوة *

(الثاني) ما بال هذا الدفع لا يجعل حركة الرياح والسحب الى جهة بعينها *

(الثالث) ما باله لم يجعل انتقالنا الى المغرب اسهل من انتقالنا الى المشرق *

(الرابع) يجب ان يكون الثقيل كلما كان اعظم ان تكون حركته ابطأ لان اندفاع الاعظم من اندفاع ابطأ من اندفاع الاصغر *

(الخامس) يجب ان تكون حركة الثقيل النازل من الابتداء اسرع من حركته عند الانتهاء لانه عند الابتداء اقرب الى الفلك (فهذا ما قيل) من الوجوه الفاسدة وابطالها *

(ثم الوجه المشترك) في ابطالها ان نقول ان جميع ما ذكرتموه من الجذب والدفع وانسباط احد الجانبين وانحدابه امور عارضة وغير طبيعية ولا لازمة للماهية فيصح فرض ماهية الارض عارية عنها فاذا قدرنا وقوع الممكن فاما ان تحصل الارض في حيز معين اولا تحصل في حيز معين بل اما ان تحصل في كل الاحياز اولا تحصل في شيء من الاحياز وهذا ظاهر الفساد فبقى الاول وهو ان تختص الارض بحيز معين ويكون ذلك الاختصاص لطبيعتها المخصوصة ويكون حيث سكونها في ذلك الحيز لذاتها لا لسبب منفصل

فقد عقل سكّون الارض في حيز معين لا بسبب آخر واذا عقل ذلك فاعقل
في اختصاصها بالمركز كذلك ايضاً

﴿ الفصل الرابع في كيفية كون هذه العناصر ثقيلة وخفيفة ﴾

﴿ ان كان المراد ﴾ بالثقل والخفة الطبائع الموجبة للميل السفلى والميل المصعد
فهذه العناصر تكون ثقيلة وخفيفة ابداً وان كان المراد بهما لا الطبيعية بل الميل
السفلى والمصعد كانت هذه الاجسام في احيائها الطبيعية لا ثقيلة ولا خفيفة
لما عرفت في باب الثقل والخفة ان هذا الميل لا يوجد بالفعل في الجسم عند
ما يكون الجسم في حيزه الطبيعي ولكن الاجسام متى كانت خارجة عن احيائها
الطبيعية كان بعضها ثقيلاً وبعضها خفيفاً وان كان المراد بهما لا الميل الطبيعي مطلقاً
بل الميل حالة ما يكون فاعلالاً للحركات الصاعدة او الهابطة لم تكن الاجسام
عند خروجها عن احيائها الطبيعية مطلقاً ثقيلة او خفيفة بل عند ما لا تكون
ممنوعة عن الحركات فهذا تفصيل لا بد منه لئلا يقع الغلط

﴿ الفصل الخامس في اختلاف الناس في سبب حركة العناصر ﴾

﴿ الناس ذكروا ﴾ في ذلك وجوها خمسة

﴿ الاول ﴾ الاجرام كلها ثقال طالبة للمركز ولكنها متفاوتة في الثقل ولكن
الاثقل يسبق ويضغط الاخف الى فوق حتى يتم له الاستقرار في السفلى
وهذا باطل بوجهين (اما اولاً) فلان انضغاط الاعظم ابطأ ونحن نرى
ان حركة النار العظيمة الى العلوليسست ابطأ من حركة النار الصغيرة (واما ثانياً)
فلان المندفع كلما بعد عن المبدء ذهبته سرعته وهاهنا ليس كذلك

﴿ الثاني ﴾ ان المقل هو يخال الخلاء والمرسب هو لا يخال الخلاء وهذا باطل
لان الجسم الذي يخاله الخلاء لا بد وان تكون فيه اجزاء لا يتخللها الخلاء وتلك

الاجزاء

﴿ الفصل الرابع في كيفية كون هذه العناصر ثقيلة وخفيفة ﴾

﴿ الفصل الخامس في اختلاف الناس في سبب حركة العناصر ﴾

الاجزاء صاعدة وليس صمودها بسبب تخلل الخلاء *

(الثالث) ان المتقل هو اللين والمهبط هو الصلابة وهو باطل لانه يانم ان يكون الحديد والحجر اثقل من الذهب والزيق *

(الرابع) ان تحدد الزوايا هو مبدء الحركة للاشكال المتحددة الى فوق لسهولة الخرق والتسكن من النفوذ وان انقراج الزوايا واستعراض السطوح هو السبب في الثقل وهو باطل لان تحدد الاشكال معين على سهولة الحركة ولكنه لا يكون سببا لسهولة الحصول كما ان حدة السيف لا تكون علة لحصول القطع بل لا بد من قاطع نهم هي علة لسهولة القطع *

(الخامس) ان الخلاء يجذب الاجسام الى نفسه جذبا يسبق بالاثقل فالاثقل ثم يحيط به الاخف فالاخف وهو فاسد لما ثبت في باب الخلاء ان الخلاء لو كان فليس له جذب للاجسام *

(واذا بطات) هذه المذاهب فالحق ما قدمناه من ان لكل واحد من هذه العناصر حيزا طبيعيا فاذا فارقت احيازها القاسر فعند زوال ذلك القاسر تعود بطباعها الى احيازها الطبيعية *

﴿ الفصل السادس في سبب رسوب بعض الاجسام في الماء وطفو بعضها ﴾

(اعلم) ان كل جسم فاما ان يكون المساوي منه للماء في الحجم مساويا له في الثقل واما ان يكون اقل منه واما ان يكون اخف منه فان كان مساويا للماء فاذا التى شيء منه في الماء اخذ ذلك الشيء من الحيز بقدر ما يأخذه ما يساويه في الحجم من الماء وذلك الجسم يعرض له ان لا يرسب في الماء لانه ليس اقل من الماء ولا يطفو عليه ايضا لانه ليس اخف بل يجب ان ينزل فيه حتى ينطبق سطحه الاعلى على السطح الاعلى من الماء واما اذا كان المساوي للماء في الحجم ازيد منه

(الفصل السادس في سبب رسوب بعض الاجسام في الماء وطفو بعضها)

في الثقل فذلك الشيء يعرض له ان ينزل واما اذا كان اخف من الماء فانه ينزل في الماء مقدار يكون ملؤه من الماء مساو بالذلك الشيء في الثقل ثم انه يبقى الباقي خارجا عن الماء فيكون نسبة ما بقى خارجا من ذلك الشيء الى ما دخل في الماء كنسبة فضل ثقل الماء الى ثقل ذلك الشيء *

(ويجب) ان يعلم ان الاجسام الصلبة مثل الخشبة والجمادات تكون اخف من الماء لما يتخللها من الهواء فاذا كانت الخشبة في الهواء لم يكن للهوائية التي فيها ميل البتة فلم تكن فيه مقاومة للارضية والمائية التي فيه فغلبت تلك بميلها الموجود بالفعل فاذا حصل في الماء انبعث الميل الطبيعي للهواء الى فوق فان قوى وقاوم وقع الخشب الى فوق وان عجز اذ عن للهبوط قسرا والغمام والرصاص المنبسطة انما لا ترسب لانها تحتاج ان يتنجى من تحتمها هواء او ماء كثير وذلك لا بطبعها فان اجتمعت كان ما تحتمها مما تدفعه اقل وثقلها المنجى على ذلك القدر اكثر من ثقل ما يخص مثله من المنبسط الرقيق فهذا هو السبب في طفوء بعض الاجسام في الهواء والماء ورسوب بعضها فيهما *

(الفصل السابع في الرد على من زعم ان احدهما الاربعة هو الاصل وان غيره انما حدث لاستحالة فيه *)

(احتجوا) على صحة مذهبهم بان قالوا لما رأينا الاشياء الطبيعية يتغير بعضها الى بعض وكل متغير فان له شيئا ثابتا في التغير وهو الذي يتغير من حال الى حال فيجب ان يكون لجميع الاجسام الطبيعية شيء مشترك محفوظ وهو عنصرها *

(ثم منهم) من جعل الاصل هو الماء لان العنصر يجب ان يكون مطاوعا والتشكيل حتى يتكون منه غيره وتلك المطاوعة بالرطوبة وارطب الاجسام هو الماء *

(ومهم) من جعل الاصل هو الهواء لان الرطوبة بمعنى قبول الاشكال فيه

اتممافي الماء *

(ومنه) من جعل ذلك الاصل هو الارض لاجل ان الكائنات انما تكون عليها وتستقر فيها *

(ومنه) من جعل ذلك الاصل هو النار بوجهين (اما اولاً) فلا عقاده ان الافلاك والكواكب نارية لكونها مضيئة فاستعظم مقدار النار حينئذ بالنسبة الى سائر العناصر فيكم بان الجرم الاكبر مقداراً هو الاولى بان يكون عنصراً (واما ثانياً) فلانه لا جسم اصرف في طبيعته من النار وما الهواء الا نار مفترقة ولا الماء الا هواء مكثف *

(ومنه) من جعل الاصل هو البخار لانه كالموسط بين العناصر الاربعة وبسبب ازدياد لطافته يصير هواء او نار او بسبب ازدياد كثافته يصير ماء او ارضاً *

(ومنه) من جعل العنصر الاول هو الارض والنار لوجهين (اما اولاً) فلان حركات الاجرام العلوية اما الى المركز واما عنه والبالغ في هاتين الحركتين الارض والنار فهما العنصران (واما ثانياً) فلان سائر العناصر ينحل اليهما وهما لا ينحلان الى شيء آخر فاما الهواء الا نار فاترة وما الماء الا ارض متحولة سيالة خالطتها نارية *

(ومنه) من جعل العنصر هو الارض والماء لان المركب لا يتكون الا اذا كان قابلاً للشكل وحافظاً له واليابس اذا تخمر بالرطب استفاد المركب من اليابس حفظ الشكل ومن الرطب قبوله *

(واما جمهور الحكماء) فانهم اتفقوا على ان هذه الاربعة كل واحد منها اصل مستقل بنفسه واحتجوا عليه بأنه قد ثبت ان كل واحد من هذه الاربعة قد ينقاب

الى الآخر والآخر ينتقل اليه فليس بان يكون احدهما اصلا والآخر فرعاً
اولى من العكس وكذلك المركبات محتاجة اليها باسرها لماسياً في بيانها واذا
لم يكن بينها تقدم وتأخر لا في ذراتها ولا في النسبة الى تركيب المركبات عنها
لم يكن لاحدهما تقدم على الآخر فهي سواء في الرتبة والدرجة وذلك هو
المطلوب *

«والذي احتجوا به» من انه اذا انقلب كل واحد منهما الى غيره فلا بد من
شيء مشترك فذلك حق ولكن لم لا يجوز ان يكون ذلك المشترك هو الجسم
فانه يكون مورد هذه الصفات المتعاقبة والصور المتلاحقة وهو محفوظ الذات
باق معها باسرها *

«واعلم» ان من الناس من زعم ان هذه العناصر اما تتركب من اجسام غير قابلة
للانفصال والتقطع وتلك الاجسام هي العناصر لهذه العناصر الاربعة *

«والذي نقوله» في ابطال ذلك ان كل واحد من تلك الاجزاء اما ان يكون
قابلاً للتقطيع والتمزيق اولا يكون قابلاً لذلك والقسم الثاني قد ابطالناه في
الباب الاول فبقي ان يكون كل واحد من تلك الاجزاء قابلاً لذلك *

«فنقول» ان تلك الاجزاء اما ان تكون مختلفة الطبائع اولا تكون فان لم تكن
استحال ان يفعل البعض عن البعض فلا تحدث عند اجتماعها الكائنات المختلفة
الطبائع واما ان كانت مختلفة الطبائع كما يقوله اصحاب الخليط فاما ان يصح
على تلك الطبائع الكون والفساد اولا يصح والقسم الثاني قد بطل لما بينا ان
الحار يمكن ان يصير باردا والبارد يمكن ان يصير حارا والماء يمكن ان يصير
ناراً والنار يمكن ان تصير ماء واذا كان الامر كذلك بطل قول من يقول
بان هذه العناصر مركبة من اجزاء غير متجزية وبطل قول من يقول بالخليط

ونبت ان الجسم له ذات وحقيقة وانه قابل للانقسام ابداء وانه ليس مركبا من الاجزاء الغير المتجزية وان ذلك الجسم مورد لهذه الصورا عنى النارية والمائية والهوائية والارضية فانه ليس لشيء من هذه الصور تقدم بالذات على الاخرى وامانه ليس لشيء منها تقدم على الاخرى في تكون المركبات عنها فذلك مما لا بد من اثباته *

الفصل الثامن في بيان اسطقسية هذه الاربعة ﴿

(وذلك) من طرق ثلاثة (الطريقة الاولى) طريقة الاطباء وهي انهم يشبتون ان في البدن جوهر ا مائيا وجوهرا ارضيا بطريقتين ويشبتون ان فيه جوهر ا هوائيا وجوهرا ا ناريا بطريقتين آخرين اما الطريقة الثانية لان الدالان على ان في المركبات جوهر ا مائيا وجوهرا ارضيا فاحدهما اعتبار التركيب والثاني اعتبار التحليل اما اعتبار التركيب فهو ان البدن مركب من الاعضاء المتشابهة وتكون الاعضاء المتشابهة اما اولا فمن المني وبعد ذلك فمن الدم والمني متكون من الدم فالانسان اذا متكون من الدم والدم من الغذاء والغذاء اما حيوان واما نبات والحيوان حال بدنه كحال بدن الانسان فاذا كلفا ينتهي الى النبات وظاهر ان قوام النبات بالارض والماء واما اعتبار التحليل فهو اننا اذا اخذنا عضوا من الاعضاء المتشابهة وقطرناه في القرع والانيق تميز منه جوهر مائي وجوهرا رضى وذلك يدل على انها كلنا موجودين فيه *

(واما الطريقة الاخرى) الدالان على ان في البدن جوهر ا هوائيا وجوهرا ناريا فالاول ان نقول ان البدن يتألم من الحرارة والبرودة اذا افرطتا والتألم احساس بالمنافى «والمنافى هو المتغير عن الحالة الطبيعية فاذا فرضنا ان البدن كله من الجوهر البارد فاذا اورد عليه من الخارج جوهر بارد

» بالمنافر

(الفصل الثامن في بيان اسطقسية هذه الاربعة)

فالبارد الخارج اما ان ينقص برده عن برودة البدن او يزيد عليها او يكون مساويا لها اما النقصان فظاهر البطالان واما الزيادة فباطلة لان البدن لما كان كله من الجوهر البارد لم تكن طبيعته مغلوبة بضدوكل ما كان كذلك وجب ان يبلغ الى النهاية الممكنة في البرد ومتى كان كذلك استحال ازدياد تلك البرودة بسبب خارجي فاذا كان البدن كله من الجوهر البارد لما تغير عن مجراه الطبيعي بسبب البارد الوارد فكان يجب ان لا يتألم بذلك لكنك قد عرفت ان سوء المزاج نفسه مؤلم فوجب ان يقال ليس البدن كله من الجوهر البارد بل فيه جوهر حار فاذا وصل البارد اليه غيره عن مجراه الطبيعي فحصل التألم *

(الثاني) ان الارض والماء اذا اختلطا فلا بد من حرارة منضجة طابخة لذلك المركب فلذلك اذا القينا البذر في ماء او تراب بحيث لا يصل اليه الهواء وحر الشمس فسد فلا يخلو اما ان يكون في المركب جسم ناضج بالطبع او لا يكون فان كان فهو الجزء الناري وان لم يوجد فيه ذلك لم يكن المركب متسخنا لطبيعته بل ان تسخن كان تسخنه عرضيا فاذا زال ذلك التسخن العرضي لم يكن الشيء حارا في طبعه ولا في كيفيته فكان باردا مطلقا لكن من الادوية والغذية ما يكون حارا بالطبع مع انها باردة الملمس فعلمنا ان حرارتها انما كانت لاجل ان فيها جوهر حارا بالطبع لكن ذلك الجزء لما صار مغلوبا بالضد لم يظهر عن طبيعته تلك الكيفية فاذا بقي البدن صار ذلك الجزء في طبعه اقوى فقاضت عنه تلك الحرارة (فثبت) ان البدن مركب من الجوهر الاربعة *

(الطريقة الثانية) التي ذكرها الشيخ في الشفاء وهي ليست بحجة برهانية بل

هي من باب الاستقراء ونحن نذكر حاصلاً فنقول الاسطقس اما ان يكون واحدا او اكثر من واحد والاول باطل لان المركب دائماً يحصل عند انفعال بعض اجزائه عن بعض والفعل والانفعال لا يكونان الا بقوى متضادة فلا بد من اجسام حاملة لتلك القوى المتضادة فالاسطقس ليس بواحد بل هاهنا اسطقسات وهي اما ان تكون متناهية او غير متناهية والقسم الاخير ايضاً باطل فالاسطقسات متناهية العدد ولها صور يصدر عنها فيما بينها فعل وانفعال ثم لما كان المطلوب اسطقسات هذه الاجسام المحسوسة وجب ان تكون الكيفيات التي تخصها كيفيات محسوسة والكيفيات المحسوسة اقسامها بحسب اقسام الحواس لكن الكيفيات التي يحس بها البصر كالالوان او السمع كالاصوات او الشم كالروائح او الذوق كالطعوم ليست من الكيفيات الموجودة في البسائط بل هي انما توجد في المركبات ويدل على ذلك الاستقراء الصناعي (واما الكيفيات الملموسة) فاما ان يحس باللمس بها احساساً اولياً او احساساً ثانوياً اما التي يحس بها احساساً ثانوياً فليس الا الشكل والثقل والخفة اما الشكل فالطبيعي هو الكرة وهي مشتركة بين البسائط كلها وبتقدير ان لا يكون ذلك الشكل مشتركاً فالشكل لا يصالح لان يحصل به فعل وانفعال من حيث انه غير قابل للاشد والاضعف على ما بيننا فلم يكن فيه وسط بين الطرفين واما الثقل والخفة فقد بينا انهما توجبان تباعد كل واحد منهما عن الآخر وبتقدير ان لا تقتضيا ذلك فانه لا يحصل بسببهما فعل وانتعال بل لا تاثير لهما الا في تحريك محالهما الى امكنتهما التي تخصهما»

(واما الكيفيات الملموسة) التي يحس بها اولاً فهي هذه الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة واللطافة والغلظ واللزوجة والمهاشة والجفاف

والبلية والصلابة واللين والخشونة والملاسة اما اللطافة فقد يعنى بها قبول
القسمة الى اجزاء صغار جدا وظاهر انه لانفع لذلك في الفعل والافعال
وقد يعنى بهارقة القوام وذلك يفيد الاستعداد لحصول الافعال اذا وجد
الفاعل ولا يفيد حصول الافعال والكثافة تقابلها واما الزوجة فهي كيفية
مزاجية فانك اذا اخذت ترابا وماء وجهدت في جمعهما بالدق والتخمير
حدث لك جسم سهل تشكيله باي شكل تريد ويصعب تفرقه وهو الجسم
اللزج والهش هو الذي يقابله وهو الذي يصعب تشكيله ويسهل تفرقه
وذلك لغلبة اليابس عليه واما المبتل فهو المرطب برطوبة غريبة والجاف بازائه
فان جرى بين المبتل والجاف فعل فذلك لما فيهما من الرطب واليابس واما
الصلابة واللين فهما ايضا كفتان مزاجيتان لان اللين هو الذي يقبل الغمز
الى باطنه ويكون له قوام غير سيال ويستقل عن وضعه ولا يقبل امتداد اللزج
ولا يكون له سرعة تفرقه وتشكله فيكون قبوله للغمز لما فيه من الرطوبة
وتماسكه من الليوسة واما الملاسة فمنها ما هو طبيعي لكل جسم بسيط وذلك
لوجوب كونه كرة ومنها ما هو غير طبيعي وهو في الجسم الذي يكون تماسه
سهلا وذلك يتبع رطوبة الشئ والخشونة ما يقابل ذلك وهي تابعة لليوسة
ولما ثبت بالاستقراء ان الفعل والافعال انما يجريان بين الاسطوانات باعتبار
الكيفيات الملموسة وثبت بالاستقراء ان الكيفيات الملموسة هي التي
عددها وثبت بالاستقراء ايضا ان ما عدا الحرارة والبرودة والرطوبة
والليوسة لا يصح لذلك ثبت ان الاسطوانات انما يفعل بعضها في البعض
بواسطة هذه الاربعة ثم قد عرفت فيما مضى حقيقة كل واحد من هذه الاربعة
وعرفت انه لما ذاقنا للحرارة والبرودة انهما فاعلتان وللرطوبة والليوسة

أيهما منفعلتان *

(فنقول) هذه الكيفيات الاربعة تتركب منها اربع مزاجات صحيحة الحار اليابس والحار الرطب والبارد اليابس والبارد الرطب ثم ان الانجذاب جسمي يكون حار يابس لطبعه الا النار ولا حار ا رطب لطبعه الا الهواء ولا بارد ا رطب لطبعه الا الماء ولا بارد يابس لطبعه الا الارض فلا جرم حكمنا بان هذه الاربعة اسطقسات المركبات فهذا آخر هذه الطريقة *

(واعلم) ان الكلام فيها يقع في ثلاث مقامات (الاول) ان يبين ان الكيفيات الاولى للاسطقسات هي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة *
(والثاني) ان يبين ان الازدواجات الحاصلة من هذه الاربعة اربعة لا تزيد ولا تنقص *

(والثالث) ان يبين ان الازدواجات الاربعة حاصلة في الاجسام الاربعة التي هي النار والهواء والماء والارض (اما المقام الاول) فان مقدماته مبنية على الاستقراء (واما المقام الثاني) ففيه شكوك ثلاثة *

(الاول) وهو ان الاقسام الاربعة حاصلة بحسب القسمة العقلية فلم قلتم انها حاصلة بحسب الوجود (بيانه) انه ليس يجب ان يكون جميع ما يوجب القسمة ولا ينكره العقل في اول النظر حاضر افعسى ان لا يمكن ان يكون الشيء حارا رطبا او باردا يابسا لان بداهة العقل وحدها تمنع من اجتماعهما ولكن لا مر ليس يعقل بداهة فانه ليس يمتنع في اول العقل ان يكون حارا با لطبع في غاية الثقل حتى يقال ان من العناصر ما هو حار يابس خفيف ومنها ما هو حار يابس ثقيل ومنها ما هو حار رطب خفيف ومنها ما هو حار رطب ثقيل فلما لم يلزم من اعتبار هذه الاقسام بحسب التقسيم اعتبارها بحسب الوجود فلم لا يجوز

ان يكون الامر كذلك فيما ذكرتموه *

(الثاني) انما سلمنا ان الحاصل بحسب القسمة حاصل بحسب الوجود لكن لم قلتم ان الحاصل بحسب القسمة تلك الاقسام الاربعة لا غير (وبيانه) ان الكيفيات الاربعة قابلة للاشد والاضعف فاذا يوجد في كل واحد منها ما يكون صر فالتارة وما يكون معتدلاً اخرى واذا كان كذلك فيكون هناك حار وبارد صر فبين ومعتدل بينهما وكذلك يوجد رطب ويابس صر فبين ومعتدل بينهما ثم يكون الهواء رطباً معتدلاً في الحر والبرد والنار حاراً معتدلاً في الرطوبة واليبوسة والارض يابساً معتدلاً في الحرارة والبرودة وعسى ان يكون هاهنا عناصر اخر منها ما يكون بارداً معتدلاً في الرطوبة واليبوسة وحاراً رطباً غير الهواء وكأنه البخار وبارداً يابساً غير الارض وكأنه الجمد وحاراً يابساً شديد اليبوسة وكأنه الدخان *

(اجاب الشيخ) عن الشك الاول فقال ان اثباتنا وجود عناصر اربعة ليس المدول فيه كله على القسمة المجردة بل على قسمة يتبعها وجود الشيء اذا اورده العقل في القسمة ثم دل الوجود عليه لم يكن شيء اظهر منه وقد وجدنا الحر والبرد يلائمان للكيفيتين المنفعتين فقد رأينا اليابس يتسخن ورأيناها يتبرد وكذلك رأينا الجسم الرطب يتسخن ورأيناها يتبرد فلم يكن اجتماع البرد مع الرطوبة واليبوسة واجتماع الحر مع الرطوبة واليبوسة مستتكر في التقسيم العقلي وفي الوجود المحسوس فلا جرم كانت الازدواجات ممكنة *

(واعلم) اننا قد ذكرنا في باب الكيف ان اليابس عند الشيخ هو الذي يعسر قبوله للاشكال ويعسر تركه لما بعد القبول وعندنا انه الذي يعسر التصاقه بغيره ويسهل تفرقه فان اخذنا بتفسير الشيخ لم يستمر هذا الكلام لانا ان ندعى

مشاهدة

مشاهدة جسم اجتمعت فيه الحرارة الطبيعية واليبوسة الطبيعية بالمعنى الذى ذكره واما ان ندعى مشاهدة جسم اجتمعت فيه الحرارة العرضية واليبوسة بالمعنى الذى ذكره (والقسم الاول) باطل فاننا لم نشاهد جسماء عسر القبول الاشكال الغريبة عسر الترك لها مع ان طبيعته تقتضى ان تكون حارة فان الجوهر البسيط الحار لطبعه هو النار والنار التى نشاهد ها ليست يابسة بالمعنى المذكور فنحن لم نشاهد الجمع بين الحرارة الطبيعية واليبوسة بالمعنى المذكور واذا لم نشاهد ذلك لم يبق الا مجرد التقسيم العقلى وانت معترف بان ذلك لا يدل على الوجود (والقسم الثانى) لا يدل على المطلوب فاننا اذا شاهدنا حجارة محمأة بالحجر يابس بمعنى عسر قبوله الاشكال وعسر تركه لها وهو ايضا حار لكن حرارته غير طبيعية ولا يلزم من صحة اجتماعهما على هذا الوجه صحة وجودهما في الجسم الواحد بحيث تكونان طبيعيتين له الا ترى ان الحرارة والثقل اجتماعا في الحجر ولا يلزم من اجتماعهما صحة اجتماعهما في الجسم الواحد بحيث يكونان طبيعيتين له فكذلك هاهنا ثبت انه متى فسر اليبوسة بعسر قبول الاشكال لا يمكنه ان يدعى مشاهدة حصولها مع الحرارة الطبيعية واما اذا فسرنا اليابس بالنفسير الذى اخترناه كانت المشاهدة دالة على اجتماع اليبوسة والحرارة لان النار المحسوسة يابسة بهذا المعنى وهو عسر الالتصاق بالغير وسهل التفرق وحار ايضا ولكن امتى فسرنا اليابس بذلك وجب ان نفس الرطب بانه الذى يسهل لتصاقه بالغير والهواء ليس رطبا بهذا المعنى فيستدل لا يمكننا ان ندعى مشاهدة اجتماع الرطوبة بهذا المعنى مع الحرارة اجتماعا طبيعيا فيستدل لا يبقى في اثبات لجسم الحار الرطب الا التعميل على مجرد القسمة *

واما الشك الثانى فقد اجاب الشيخ عنه ايضا بان قال الاجسام البسيطة

تكون كيفيةها قوية بالغة الا اذا وجد عائق وذلك لان ذلك الجسم قابل
للسخونة القوية فانه يمكن ان تسخن بسبب خارجي سخونة قوية والقوة
المسخنة موجودة فيه والسخونة الفائضة عن تلك القوة مسخنة ايضاً فاذا
حصلت القوة المسخنة والسخونة المسخنة ايضاً في المادة القابلة للسخونة
من غير مانع وعائق وجب حصول السخونة فاذا الجرم البسيط الذي فيه
قوة مسخنة وجب ان يكون في غاية السخونة *

(ثم سأل نفسه) فقال ان المادة وان كانت مستعدة فانها لا تخرج الى الفعل
الا عند قوة تقوى على اخراجها الى الفعل فاذا كانت القوة ليس لها ان
تسخن اكثر من حد لم يكف استعداد المادة *

(فاجاب بان قال) ان القوة اذا كان من شأنها ان تسخن ثم وجد القابل
المستعد بالمعاوقة استحال ان لا تسخن لان هذه القوة بعد ان وجدت منها
السخونة لم يبطل عنها انها توجد السخونة فيما يقبل عنها التسخن كل وقت
ووجود ما يوجد من السخونة المقدرة لا يمنع القابل عن ان يكون قابلاً للسخونة
وكذلك السخونة الموجودة فيها من شأنها ان توجد السخونة في اي مادة
قابلة للسخونة تلاقيها فاذا كانت المادة الخارجة تسخن عن تلك السخونة
فالامادة الملاقية اولى فوجب ان يحدث عن القوة في المادة بعد ما حدثت من
السخونة سخونة زائدة في طبائرها ان تقيها وفي طباع القوة والسخونة ان
تحدثها لا من حيث هي زيادة اولية بل من حيث هي سخونة فان تلك الزيادة
سخونة لا شئ آخر كما ان مسخناً آخر لو انضاف اليه لكان يفيد سخونة *

(ولقائل ان يقول للشيخ) انك قد اثبتت في باب الحركة ان العرض الواحد
لا يعرض له الاشتداد والضعف فالسخونة القوية بخالفة للسخونة الضعيفة

فاما ان يكون كون السخونة قوية و صفا لازما لتلك السخونة اولا يكون لازما لها فان لم يكن لازما امكن ان تزول القوة عن تلك السخونة و يحصل الضعف فيها فالسخونة التي كانت قوية بعينها تصير ضعيفة وذلك محال وان كانت قوة السخونة القوية ملازمة لها و ضعف السخونة الضعيفة ملازما لها فالمختلفان في الوصف اللازم مختلفان في الماهية فاذا السخونة القوية مخالفة في الماهية للسخونة الضعيفة *

(واذ اثبت ذلك فنقول) لا يلزم من كون القوة مستقلة بافادة نوع ان تكون مستقلة بافادة شئ آخر يخالف الاول في الماهية فعلى هذا من المحتمل ان تكون القوة الوجودية في الجسم البسيط قوية على افادة سخونة ضعيفة ولا تكون قوية على افادة سخونة قوية لما بينا ان القوى على ايجاد نوع لا يجب ان يكون قويا على ايجاد ما يخالف ذلك النوع بالماهية بل هذا على مذهبه الزم فان عنده الواحد لا يصدر عنه الا الواحد فاذا كانت القوة افادت حداً من السخونة فلو افادت سخونة اخرى فالثانية اما ان تكون مساوية الاولى في الماهية او مخالفة لها في الماهية و الاول محال لاستحالة اجتماع المثليين و الثاني ايضا محال لاستحالة ان يصدر عن البسيط اكثر من نوع واحد واما قوله بان السخونة الصادرة عن تلك القوة يجب ان تفعل سخونة اخرى فذلك في غاية البعد و الا لزم ان تصدر عن كل سخونة سخونة اخرى لا الى غاية فتكون في المحل الواحد سخونات غير متناهية وذلك محال واما قوله بان تلك السخونة اذا كانت تسخن جسما آخر تلاقى محلها فائن كانت مسخنة لمحلها مع ان اختصاصها لمحلها اتم كان اولى فهو ايضا ضعيف لان من الجائز ان يكون شرط افادتها ان تكون في محل آخر اليس ان تلك السخونة قد تكون علة لسخونة مثله في محل

آخرو ان كانت ان لا تكون علة لسخونة مثلها في محل نفسها لا مستحالة حصول المثليين وكذلك الصورة النارية قد تكون علة لحصول الصورة النارية في الجسم الذي يلاقى محلها وان استحال ان تكون علة لحصول تلك الصورة في محل نفسها لا مستحالة حصول صورتين متماثلتين في محل واحد فلم لا يجوز ان يكون الامر في السخونة كذلك فظهر بهذا ضعف هذه الاجوبة المذكورة * (وعلى الحجة المذكورة شك آخر) وهو ان الهواء جرم بسيط وطبعه تقتضى الحرارة والرطوبة ثم ان الهواء لا يكون في غاية الحرارة والا كان ياربطل ما ذكرتموه من ان القوة المسخنة في الجرم البسيط تقتضى السخونة في الغاية *

(اجاب الشيخ) بان طبيعة الهواء مقتضية لكيفيتين احدهما الرطوبة والاخرى الحرارة والرطوبة عائدة عن كمال الحرارة فيه * (ولقائل ان يترض) على هذا الجواب من وجوه اربعة (الاول) انك اذا جوزت ان تكون الطبيعة البسيطة مبدءا لكيفيتين تكون احدهما عائدة عن كمال وجود الاخرى فقد تم المقصود من الشك اذ من المحتمل في كل بسيط يفرض ان تكون طبيعته مقتضية لكيفية تمنع عن كمال الكيفية الاخرى فمن المحتمل ان يكون هاهنا حار يابس معتدل فيهما لان طبيعته كما اقتضت الحرارة واليبوسة فقد اقتضت كيفية تمنع كما لهما و حار يابس قوي فيهما لان الطبيعة المقتضية لهما تقتض ما يمنع كما لهما و حار يابس قوي الحرارة ضعيف اليبوسة و حار يابس قوي اليبوسة ضعيف الحرارة لان الطبيعة المقتضية لهما اقتضت ما يمنع من كمال احدهما فيكون الجسم الحار اليابس انواعا اربعة وكذلك الحار الرطب يكون انواعا اربعة وكذلك القول في البواقى وهذا هو الذى كان مقصودا

للسائل فثبت ان الجواب الذي ذكره الشيخ يؤكد شك السائل *
 (الوجه الثاني) ان يقول الشيطان اذا عاق احدهما عن الآخر كان الآخر عائقاً عنه فالرطوبة لو كانت عائقة عن الحرارة لكانت الحرارة عائقة عنها فكان يجب ان لا تكون رطوبة الهواء كاملة وذلك باطل فان الرطوبة بمعنى سهولة قبول الاشكال لا شك في كمالها للهواء وايضا فالرطوبة بمعنى سهولة قبول الاشكال عبارة عن الرقة واي عائق يحوّل يقول بان الرقة مانعة من الحرارة مع ان الجرم الحار يجب ان يكون ارق الاجسام والظفها وايضا قد جعل الرطوبة مانعة عن كمال الحرارة ولم تكن مانعة عن اصل الحرارة فقد اختلف حكم اصل الحرارة وحكم كمالها فاذا جاز ان يكون الشيء مانعاً من الكمال وان لم يكن مانعاً من الاصل جاز ان يكون الشيء غير مقتضى للكمال وان كان مقتضياً للاصل وعلى هذا لا يلزم من كون القوة مبدأً لاصل السخونة ان تكون مبدأً لكماله او حينئذ يبطل اصل الحجة *

(الوجه الثالث) وهو ان يبس النار اقل من يبس الارض وطبيعة النار مقتضية لليبس لا في غاية وليس له ان يقول يبس النار انما كان ضعيفاً لان غاية حرارتها تمنع من ذلك وذلك لانه جعل غاية رطوبة الهواء مانعة عن غاية حرارته وذلك يقتضي ان تكون بين الرطوبة والحرارة منافرة واذا كانت الرطوبة منافرة لغاية الحرارة كانت غاية الحرارة منافرة للرطوبة لان المعادة تحصل من الجائسين واذا كانت الحرارة منافرة للرطوبة وجب ان تكون ملائمة لليبوسة والا كانت منافرة للرطوبة واليبوسة وذلك غير جائز واذا كانت الحرارة ملائمة لليبوسة امتنع ان يكون كمال حرارة النار مانعاً من كمال يبوسها (الوجه الرابع) ان يقول اذا كان للهواء طبيعة تقتضي الحرارة والرطوبة

مع ان الرطوبة عاتقة عن الحرارة كانت الطبيعة الواحدة قد فعلت فعلين متضادين وذلك محال *

(اجاب الشيخ) عن ذلك بان قال ذلك ليس على سبيل المضادة بل على سبيل تقدير استعداد المادة فمعنى قولنا الرطوبة عاتقة عن كمال الحرارة هو ان وجود الرطوبة يجعل المادة محدودة الاستعداد *

(وهذا الجواب ضعيف) لان الطبيعة المسخنة التي للهواء اما ان تكون مقتضية في ذاتها لكمال السخونة اولا تكون فان لم تكن فقد بطل قولك ان الطبيعة المقتضية للسخونة وجب ان تكون مقتضية لكمال السخونة وان كانت طبيعة الهواء مقتضية لكمال السخونة ومعلوم ان ذلك الكمال انما يوجد لان طبيعته مقتضية لوجود الرطوبة فحينئذ تكون الطبيعة مقتضية لشيء ومقتضية لما يكون مانعا عن ذلك الشيء وذلك محال والمجب ان الشيخ لا يجوز ان يصدر عن البسيط معلولان غير متضادين وهاهنا قد جعل للبسيط وهو الطبيعة معلولين متضادين *

(الشك الثالث) من الشكوك الواقعة في هذا المقام اننا في باب الكيف ان الرطوبة بمعنى سهولة قبول الاشكال ليست كيفية وجودية بل هي عبارة عن ان لا يوجد في الجسم مانع يمنع عن طريان الشكل وبتقدير كونها كيفية وجودية فهي غير محسوسة واذا كان الامر كذلك لم تكن الازدواجيات الاربعة امورا وجودية فضلا عن ان تكون كفاءات محسوسة فضلا عن ان تكون تلك الكفاءات ملموسة والشيخ سلم في الشفاء ان الرطوبة بهذا المعنى امر عديم لكنه زعم اننا اذا نسبنا احد الطرفين وهو اليبوسة الى الحس بالذات كما اننا امر يقابله العدم في المزوجة بل لو وجدنا بالحس اللمسي كفتين لمت

لتمت المزاوجات الرباعية بين متضادين وبين وجودى وعدمى *
 (ولقائل ان يقول) اذا سلمت كون الرطوبة امرا عدميا فقد بطل ما ذكرته
 في اول هذه الحجة من ان المطلوب لما كان اسطقسات الاجسام المحسوسة
 وجب ان تكون كيفيات الاسطقسات كيفيات محسوسة فانك الآن جوزت
 في الامر الذى به يكون الاسطقس اسطقسا ان يكون ذلك عدميا فكيف
 يمكنك ان تقول انه يجب ان يكون ذلك كيفية محسوسة فهذا جملة الكلام
 في المقام الثانى من هذه الحجة *

(المقام الثالث) في بيان ان الازدواجات الاربعة حاصلة في هذه الاجسام
 الاربعة ولنيين ذلك في كل واحد واحد اما النار التى عندنا فلاشك في غاية
 حرارتها ومن الناس من زعم ان النار التى تحت الفلك نارهاوية غير محرقة
 والحجة في ابطال ذلك امور ثلاثة *

(الاول) ان الطبيعة المسخنة اذا كانت حاصلة لتلك الاجسام ولا مانع هناك
 من كمال السخونة وجب حصول السخونة في الغاية وقد عرفت ما يمكن ان
 يقال في هذه الحجة *

(الثانى) وهو ان المحاكاة والحركة توجب السخونة وكلما كانت المحاكاة اطول
 زمنا كانت السخونة اشد ولما كانت المحاكاة دائمة وجب ان تكون النار هناك
 في غاية الحرارة *

(الثالث) ان احتراق الشهب يدل على ان كرة الاثير محرقة *
 (واما اثبات) ان النار يابسة فقد احتج الشيخ على ذلك بان قال لا شك
 انها حارة فاما ان تكون رطبة او يابسة فان كانت رطبة كانت مساوية للهواء
 في طبعه ولو كانت كذلك لما هربت عن حيز الهواء لكنها هربت عن حيز الهواء

فهى غير مساوية للهواء *

« ولقائل ان يقول) انه لا يلزم من اشتراك شيئين في اوصاف عدة اشتراكهما في الماهية والحقيقة فمن الجائز ان تكون النار والهواء متساويين في الحرارة والرطوبة ومع ذلك يكونان مختلفين في الماهية كما ان الانسان والفرس وان اشتركا في الجوهرية والجسمية والتغذى والنمو والحس والحركة لكنه لم يلزم منه اشتراكهما في الماهية بل هما اولى لان الحرارة والرطوبة كقيمتان خارجتان عن ماهية الهواء فان الهواء انما كان هواء لصورته ومادته والصورة الهوائية ليست هى الحرارة والرطوبة بل قوة تفيضان عنها اما الجسمية والنمو والحس والحركة فهى امور ذاتية فلما لم يلزم من الاشتراك في الذاتيات الاشتراك في الماهية فائن لا يلزم من الاشتراك في اللوازم الاشتراك في الماهية كان اولى *

« فان قالوا) ان حقيقة الهواء هى الجسم الحار الرطب بالطبع فلو كانت النار كذلك لكانت حقيقتها حقيقة الهواء فتكون النار هواء *

« فنقول) ان كنت جعلت اسم الهواء مطابقا لهذا القدر فلا منازعة معك لكن لم لا يجوز ان يكون هذا القدر جنسا النوعين احدهما يكون مثل الهواء المحيط بنا والثانى لا يكون كذلك بل يكون محرقا وصاعدا من حين هذا الهواء « وبالجملة) فمن الجائز ان يكون جسمان متساويان في غاية الرقة ثم انهما مع تساويهما في ذلك فانه يختص احدهما بطبيعة تقتضى نهاية السخونة والصعود الى سطح الفلك والاخر يكون مختصا بطبيعة تقتضى سخونة فائرة ولا تكون مقتضية للصعود الى سطح الفلك و اذا احتمل ذلك لم يلزم من التساوى في اصل الحرارة والرطوبة والغلاظ والرقة التساوى في الماهية على اننا لم نبداهة العقل

العقل ان الحرارة لا تلائم الغلظ والجمود بل الرقة واللطافة فكيف يمكن ان يعتقد العاقل بان النار البسيطة تكون يابسة بمعنى كونها عسرة القبول للاشكال واما اذا لم يفسر اليابس بذلك بل يفسره بما يعسر التصاقه بغيره ويسهل تفرقه فلا شك ان النار يابسة بهذا المعنى ويدل عليه الحس *

(اما الهواء) فهو حار رطب اما كونه رطبا فقد زعموا انه ليس من شرط الرطوبة الالتصاق بالغير والا لكان الاكثر التصاقا رطب والعسل اكثر التصاقا بالغير من الماء فكان يجب ان يكون العسل رطب من الماء ولما بطل ذلك ثبت انه ليس من شرط الرطوبة الالتصاق بالغير بل من شرطها سهولة قبول الاشكال وسهولة تركها والهواء البليغ في ذلك من الماء فهو رطب *
(ونحن نقول) انا لا نفسر الرطوبة بالالتصاق حتى يلزم ما قلتموه بل بسهولة الالتصاق والانفصال ومعلوم ان الماء اسهل التصاقا وانفصالا من العسل فلا جرم كان الماء رطب فثبت ان الذي قالوه باطل *

(ومما يدل) على بطلان ذلك وجهان (احدهما) انا لو فسرنا الرطوبة بسهولة قبول الاشكال لزم تفسير اليابسة بعسر قبول الاشكال كما اتفقوا عليه لضرورة التقابل ثم ان النار يابسة بالاتفاق فيلزم ان تكون النار كلما كانت ايسر كانت اكثف وصريح العقل يدفعه *

(وثانيهما) اتفاق الجمهور واعتراف صاحب هذا المذهب بان الرطب اذا تخمر باليابس استفاد اليابس من الرطب اجتماعا عن تشتهه الرطب من اليابس حفظا لقبول الاشكال ولو فسرنا الرطوبة بسهولة قبول الاشكال واليبوسة بالمعنى الذي ذكره لا يفيد ذلك واستقصاء القول في افساد ذلك فقد مضى في باب الكيف *

(وبالجملة) فلسنا ننازع في اطلاق لفظ الرطوبة على ما يذكر ونريدون بل نقول اننا علم بالضرورة ان النار والهواء مشتركان في الرقة واللطافة وان النار اولي بهما من الهواء فان قلنا للهواء انه رطب وعيننا به سهولة قبول الاشكال فالنار اولي بان تكون ا رطب بهذا المعنى وان قلنا للنار انها يابسة بمعنى عدم التصاقها بالغير فالهواء ايضا كذلك واما ان التزم ملتزم بان النار الصرفة ليست رقيقة بل تكون صلبة غير قابلة للتشكلات الا بعسر فذلك باطل بالبديهة ولو جاز له ان يجعل النار مع غاية حرارتها وخفتها غليظة غير رقيقة لجاز لاخر ان يقول الارض التي في المركز مع برودتها وغاية ثقلها تكون في غاية الرقة *

(الاهم) الا ان يدفع ذلك بان الارض لو كانت مع برودتها رقيقة لكانت الارض ماء ولكن ادفعنا ذلك بما بينا من انه لا يلزم من التساوي في بعض الصفات التماثل في الماهية *

(واما بيان) كون الهواء حار افاقوى ما احتج به اننا شاهدان الماء اذا اريد ان يجعل هواء يسخن فضل تسخين فاذا استحكم فيه التسخين كان هواء *

(ولهم) ان يحتجوا عليه بمثل ما احتجوا به على يوسفة النار وهو ان الهواء رطب فان كان باردا كان مساويا الجوهر الماء فوجب ان يقف في حيز الماء فلما يقف علمنا انه ليس من جوهره فهو اذا ليس ببارد فوجب ان يكون حارا والكلام فيه مامضى *

(ثم) هاهنا شكنا (الاول) ان الهواء متى انقطع عنه تأثير الشمس صار في غاية البرد *

(الثاني) ان الهواء كلما كان ابعد عن الارض كان ابرد فان الهواء على قلال الجبال ابرد مما تقرب من الارض فعلمنا ان السخونة للهواء مكتسبة من السخونة

الحاصلة للأرض بسبب أنوار الشمس والكواكب *

« والجواب عن الاول) ان الأرض باردة بجوهرها فاذا تباعدت الشمس عنها فقد زال المسخن الخارجى فعادت البرودة الطبيعية فتصير تلك البرودة سببا للبرودة العرضية للهواء الملاصق للأرض * (واما برد الهواء) الذى على قبال الجبال فلتصاعد الاجزاء المائية البخارية اليها *

« (واما الماء) فهو بارد رطب لاشك فيه ولكن فيه اشكال وهو ان البرودة تقتضى الجمود والصلابة وهى مانعة عن حصول الرطوبة فلو كانت للماء ضرورة غير البرودة والرطوبة مقتضية لها لكانت الطبيعة الواحدة فعلت الضدين فدل على ان الماء ليس له صورة تقتضى هاتين السكيفتين * وهذه النكتة غريبة فى هذا الموضع *

« (واما الأرض) فلا شك فى بردها ويسببها ولكن المشهور ان برد الماء اشد من برد الأرض ومنهم من جعل برد الأرض اشد من برد الماء لان الجمود والكثافة ليستا الا من اثر البرد فاذا كلما كانت الكثافة اكمل كان البرد اكمل لكن الأرض اكثف فهى ابرد ولان كلما كان ابعد عن الحركة الفلكية كان ابرد لان وصول تأثير حركته اليه اقل لان انفعال الماء عن البارد (١) اسرع واشد من انفعال الأرض عنها كما ذكرنا ذلك فى باب الكيفية واما الذى يقال من ان اللبس يجد البرد فى الماء اكثر مما فى الأرض فيمكن ان يكون ذلك لاجل ان الماء للطافته ينسبط على العضو ويصل الى كل موضع منه ويلتصق به واما التراب فكثافته لا يصل الى جميع العضو بل وصوله الى قليل من المواضع ثم لا يلتصق به بل يتأثر عنه فلا جرم يكون تأثير الماء فى التبريد فوق تأثير الأرض *

« (ومما يليق بهذا الموضع) ان الشيخ قال ان البرد الذى يجمده الماء ان اردت

الحق وبركت المعاديات فليس البرد مستفاداً في الهواء من الأرض والماء فإذا صار الهواء بحيث لا يسيل الماء استولت طبيعة الأرض على طبيعة الماء وعاونها الهواء أما بالتبريد وأما بإزالة التسخين فجمد من الماء ظاهره ثم باطنه وطبيعة الماء والأرض هما اللذان تحدثان برداً في الهواء فيعود ذلك البرد معيناً على الأحداث كيفية البرد في بعض الماء { على قدر يتأدى إلى الاجداد »

(والتأمل ان يقول) هذا الكلام ضعيف لأن قوله أولاً البرد الذي يجمده الماء ليس البرد مستفاداً في الهواء من الأرض والماء يدل على ان سبب جمود الماء هو برد الهواء المستفاد من الماء والأرض فقط وقوله بعد ذلك فإذا صار الهواء بحيث لا يسيل الماء استولت طبيعة الأرض على طبيعة الماء وعاونها الهواء أما بالتبريد وأما بإزالة التسخين فجمد الماء يدل على ان سبب جمود الماء أنما طبيعة الماء والأرض بشركة من برد الهواء أولاً بشركة وذلك عندما يجعل تأثيره في إزالة التسخين فإن من قبل المانع لا يكون فاعلاً بالذات بل بالعرض فبالتقدير الأول يكون برد الهواء جزء البرد وبالتقدير الثاني لا يكون مبرداً أصلاً وكلاً الاعتبارين يناقض ما قاله أولاً من ان سبب الجمود هو برد الهواء (والحق في ذلك) ان الماء ان ثبت انه ابرد من الأرض في جوهره كان سبب جموده هو طبيعته فقط وأما برد الهواء والأرض فلا تأثير لهما في الاجداد بل في إزالة المانع من الاجداد فإن سخونة الأرض والهواء مانعتان عن اقتضاء طبيعة الماء جمود الماء وان ثبت ان الأرض ابرد من الماء فلا يبعد ان يكون لطبيعتها تأثير في ذلك الاجداد بشركة من طبيعة الماء وأما برودة الهواء فلا تأثير لها في ذات الجمود بل في إزالة المانع منه (فهذا هو الكلام) في هذه الطريقة وقد ظهر ضعفها وانتشارها فإذا كان لا يتم تقرير هذه الطريقة { في نفس الماء (١٧) لا

الا بالاستقراء فالاولى التعويل على ما ذكرناه في الطريقة الاولى فانه اقرب الى التحصيل والضبط وابعد عن التخليط والخبط *

(الطريقة الثالثة) ان نقول البسائط التي يمكن ان تتركب عنها المركبات لا بد ان تكون قابلة للاشكال والالم تتركب عنها المركبات ثم ان قبولها للاشكال اما ان يكون بسهولة او بعسر فالاول هو الرطب والثاني هو اليابس فثبت ان الاسطقسات يجب ان تكون موصوفة بهاتين السكيفيتين وايضا فلان المركبات لا تتكون الا بتفريق بعض الاجزاء عن بعض وجمع بعضها مع بعض والتفريق والجمع لا يتمان الا بقوة جامعة ومفرقة في البسائط والقوة الجامعة هي البرودة والمفرقة هي الحرارة فثبت ان الاجسام الاسطقسية يجب ان تكون موصوفة بهذه الكيفيات الاربعة ثم ان المزاوجات الممكنة لها اربعة فاذا الاسطقسات اربعة وهو المطلوب وهذا الحصر وان كان متكلفا جدا الا انه على كل حال اجود من الطريقة الطويلة التي ذكرناها *

(والحق عندى) في هذا الباب ان من حاول بيان الحصر الاسطقسات بتقسيم عقل فقد حاول ما لا يمكنه الوفاء به بل الناس لما بحثوا بطريق التركيب والتحليل وجدوا تركيب الكائنات مبتدئا من هذه الاربعة وتحليلها منتهيا اليها ثم انهم لم يجدوا هذه الاربعة متكونة عن تركيب اجسام اخر ولا منحللة الى اجسام اخر فلا جرم زعموا ان الاسطقسات هي هذه الاربعة لان حجة عقلية قامت على انه لا يجوز في العقل وجود اسطقس غير هذه بل لانه لم يدل الدليل الا على هذه وهذا كما انا حكمنا على ان الافلاك تسعة لان حجة عقلية قامت على انه لا يجوز في العقل وجود فلك عاشر بل لان الرصد لم يقف الا على هذه التسعة فهذا هو الحق في هذا الباب واما تكلف الازدواجات الاربعة فكل

ذلك فضول لا يمكن الوفاء بتقريرها ومن حاولها طالت كلماته وكثر هذيانه من غير وصول الى المقصود وبالله التوفيق *

﴿ الفصل التاسع في شرح افتقار المركبات الى هذه الاسطقات الاربعية ﴾
 (اما الارض) فانه تفيد السكان تما سكاو حفظ الماي فاد من الشكل والماء يفيد الكائن سهل قبول التشكل ويستمسك جوهر الماء بعد سيلانه لمخالطة الارض ويستمسك جوهر الارض من تشتته لمخالطة الماء والهواء والنار تكسر ان عنصرية هذين وتفيد انهما اعتد الى الامتزاج والهواء يخالل ويفيد وجود المنافذ والمسام والنار تنضج وتطبخ *
 (ومن المباحث هاهنا) ان النار لا تتحرك الى السفلى طبعاً وليس هاهنا قاسر يحركها الى السفلى فهي اذاً لا تنزل واذا لم تنزل كيف تخالط سائر العناصر حتى تتولد منها المعادن والنبات والحيوان *
 (وجوابه) ان مادة العناصر مشتركة كما ثبت فاذا استعدت مادة عنصر بصورة حدثت فيها تلك الصورة وزالت الصورة الاخرى فالاجزاء النارية التي تخالط المركبات انما تكون هاهنا في الاكثر لانها تنزل من فوق *
 ﴿ الفصل العاشر في سبب حركة النار دورياً بسبب حركة كرة القمر ﴾

(لقائل ان يقول) اذا كانت كرة فوق كرة فانها اذا تحركت ولم تشبث بشيء مما تحته بل زحفت على بسيطها فلا مانع من ان تسكن الداخلة وتحرك الخارجة عليها ماسة على سطحها واذا كان كذلك فما السبب في حركة النار بحركة كرة القمر *
 (فنقول) السبب في تلك الحركة ان كل جزء يفرض من النار فقد تعين له جزء من الفلك كالمسكن وهو بالطبع يتحرك الى المسكن الطبيعي له ويسكن

عنده لازماً إياه ملتصقاً به التصاقاً طبيعياً مثل الالتصاق بالغراء والمسامير
فاذا تحرك المكان الطبيعي لزمه وتبعه ما هو متمكن فيه بالطبع فتكون حركة
النار بالقياس إلى الفلك حركة في الوضع بالعرض وإنما لم يتحرك الماء بحركة
الهواء لانه في أكثر الأمر غير حاصل في المكان الطبيعي على الوجه الذي هو
طبيعي بل في أكثر الأمر به انضغاط إلى السفلى في بعض أجزائه من تحت
فتتبع حركة الهواء الأجزاء العالية من الماء على سبيل التموج وأما السافة فأنها
لا تتحرك بما ذكرناه وإيضاً فلان الهواء قد عرض له بسبب الجبال والرياح
أمران وجب تميزهما في أجزائه *

﴿ ولقائل ان يقول ﴾ ان الفلك عند كم جسم متشابه الأجزاء والنار الملاقية
للفلك أيضاً بسيطة أو قريبة من البساطة فيكون حال كل جزء من النار مع
جزء من الفلك كحاله مع سائر الأجزاء فيستحيل ان يكون ذلك الجزء
من النار طالبا بالطبع لذلك الجزء من الفلك مع ان ذلك الجزء مساو لسائر
الأجزاء في الطبيعة والماهية وإيضاً فلان الهواء اذا تحرك تحركت الأجزاء
العالية من الماء ولا تتحرك الأجزاء السافة مع ان تشبث الأجزاء العالية من
الماء بالأجزاء السافة منه اتم من تشبث أجزاء النار بأجزاء الفلك لان تشبث
الشيء بمثله اتم من تشبثه بخالفه في النوع فاذا لم يلزم من حركة الأجزاء العالية
من الماء حركة الأجزاء السافة منه فأن لم يلزم من حركة جسم حركة جسم
آخر يخالفه في النوع كان ذلك أولى فعلمنا ان العلة المذكورة ضعيفة *

﴿ الفصل الحادي عشر في شكل النار والهواء ﴾

﴿ مذهب الجمهور ﴾ من الحكماء ان النار ليست كائنة بحركة الفلك بل هي
جوهر واسطة بذاتها ولها موضع طبيعي بذاته كغيرها من الاسطوانات

وهو لا يجمعون شكل النار الكرة *

(ومن القدماء) من جعل تكون النار تابعا للحركة الفلك فيأزمهم ان لا يجمعوا النار ككرة لان الموضع القريب من القطب تكون الحركة فيه بطيئة والحركة البطيئة لا تسخن فيكون هناك هواء غير شديد الحرارة بل يكون شكل النار والهواء عندهم على هذا الوجه *

(١)

الفصل الثاني عشر في طبقات العناصر الاربعة *

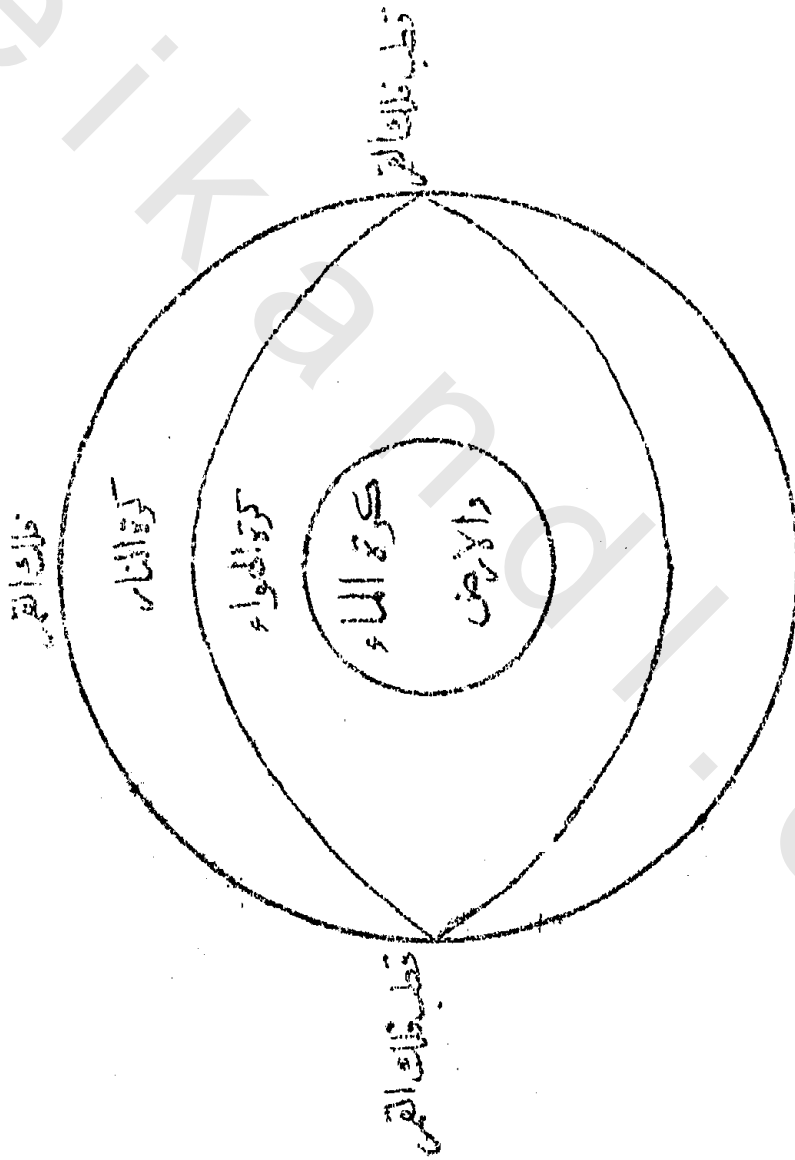
(يشبه ان تكون) غير موجودة على محوضتها وصرافتها في اكثر الامر لانه تحدث فيها من انوار الكواكب حرارة ترتفع بسببها منها بخرة مائية واد خنة ارضية فلذلك يكاد ان يكون جميع المياه وجميع الا هوية مخلوطة ممزوجة ثم ان توهمت صرفة فالاولى بها الاجزاء العالية من النار والاجزاء القريبة من المركز من الارض اما الاجزاء العالية من النار فلان البخرة والاد خنة اقل من ان تصل الى ما هناك وتقدير وصولها فالنار قوية على احوالها نارا واما الاجزاء القريبة من المركز فلانه يبعد وصول شيء غريب اليها *

(واذا عرفت ذلك فنقول) يشبه ان تكون الارض ثلاث طبقات طبقة مائلة الى المحوضه وتحيط بها طبقة طينية وتحيط بها طبقة بعضها منكشف عن الماء جففت وجهها الشمس وهو البر والجبل وبعضها قد ساح عليه البحر واما البحر فهو اسطقس الماء ويمتنع ان يكون للماء كلبية غير البحر لان ذلك الماء اما ان يكون في ظاهر الارض اوفي باطنها وان كان في باطن الارض فاما ان يكون في الوسط اوفي جانب منها والاول باطل فان كونه في الوسط ان كان بالطبع فالماء اقل من الارض هذا خلف وان لم يكن بالطبع بل بالقسر فيكون هناك قاسر قسر الماء الى الحصول في بعض جوانب الارض وهو باطل وان كان في جانب

(الفصل الثاني عشر في طبقات العناصر الاربعة)

في الجبل الثاني

(١) متعلقة بصفحة ١٣٠



من الأرض فهو باطل لثلاثة أوجه *

(أما أولاً) فلأنه ليس بعض الجوانب أولى من البعض *

(وأما ثانياً) فلأن الماء يكون حينئذ أصغر مقداراً من الأرض وذلك باطل
لوجوب تعادل العناصر *

(وأما ثالثاً) فلأن ماء البحر لا يقصر عن ذلك الماء فلم لا يجعل ماء البحر هو
الأسطى فثبت أن كلية الماء هي التي تحيط بالأرض وذلك هو البحر *

(وأما الهواء) فهو أربع طبقات (الطبقة الأولى) المحيطة بالأرض المتسخنة
بسخونة الأرض الحاصلة من استقرار الضوء على الأرض *

(الطبقة الثانية) المحيطة بالأولى وهي باردة جداً لأن البخارات تصعد إليها
والبخار عبارة عن مجموع أجزاء مائة متصغرة وأجزاء هوأية والماء من شأنه
البرد فاذا تباعد عن الأرض بحيث لا يصل إليه تأثير حرارة الأرض الحاصلة
بسبب أنوار الكواكب حينئذ بردت تلك الأبخرة وصار الهواء بسببه بارداً *

(الطبقة الثالثة) طبقة هوأية قريبة من الصرافة *

(الطبقة الرابعة) طبقة دخانية لأن البخار وإن صعد في الهواء صعد الكن
صعد الدخان أكثر منه لأنه أخف حرته وأقوى نفوذاً لشدة الحرارة فيه
واعني بالبخار ما يتصعد عن الرطب من حيث هو رطب وبالدخان ما يتصعد عن
اليابس من حيث هو يابس وهذه الطبقة الدخانية لتقربها من النار تخالطها أجزاء
نارية فهي تكون مركبة من الأرضية والهوائية والنارية وفوق هذه الطبقة
طبقة النار الصرافة *

﴿ الفصل الثالث عشر في الأحوال الكلية للبحر ﴾ وفيه خمسة مباحث *

(البحث الأول) عن سبب ملوحة الماء *

(الملوحة) ليست طبيعية للماء والالكان كل ماء أما لخواص الثاني باطل لان من المياه ما لا يكون مالحا ولا ان الماء المالح اذا قطر زالت ملوحته ولانه قد تتخذ كرة مجوفة من شمع فترسل في البحر فيرشح العذب الى باطنها رشحاً فشبت ان هذه الملوحة انما حصلت لماء البحر بسبب المخالطة وليس ذلك من المخالطة الهوائية فان مخالطة الهواء تزيد رقة وسلاسة وعذوبة بل السبب لذلك مخالطة اجزاء ارضية محترقة مرة الطعم وانت يمكنك ان تتخذ الملح من مواد ومن كل محترق ومن كل حجر يفيد التكليس زيادة حدة ومراة فاذا طبخته في الماء وصفيته ولم تزل تطبخ ذلك الماء وتدعه في الشمس فانه ينعقد ملحاً وسبب ملوحة العرق والبول مخالطة المرة المحترقة للمائية فتماحهما ثم ان الاجزاء المرة المخالطة للماء ان كانت شديدة المرارة لم تملح بل ترعق وان كانت قليلة المرارة بحيث اذا تحلل من الماء وقبل نوعاً من الاستحالة ملح واما السبب الغائي لملوحة البحر انه لولا ملوحته لاجن وانتشر فساد اجنه في الارض وحدث الوباء العام *
(البحث الثاني) عن ثقل ماء البحر وذلك لملوحته وكثرة ارضيته ولذلك قل ما يرسب فيه البيض واما بحيرة فلسطين فلا يرسب فيها شيء ولا يتوالد فيها حيوان ولا يعيش *

(البحث الثالث) عن اختصاص البحر بجانب من الارض دون جانب وذلك امر غير واجب بل الحق ان البحر يتقل في مدد لا تضبطه التواريخ المنقولة من قرن الى قرن الا في اطراف يسيرة وجزائر صغيرة لان استمداد البحر في الاكثر من الانهار التي تفيض اليه والانهار تستمد في الاكثر من الميون واما مياه السماء فان جدواها في فصل بعينه دون فصل ثم لا الميون ولا مياه السماء يجب ان يتشابه احوالها في بقاع واحسدة باعياها تشابهها

مستمرًا فإن كثيرًا من العيون يفور وكثيرًا ما تقطعه السماء ولا بد حينئذ
من نضوب الأودية والأنهار فيعرض بسبب ذلك نضوب البحار وإذا حدثت
العيون من جانب آخر حدثت الأنهار من ذلك الجانب ففصلت البحار
في ذلك الجانب *

(البحث الرابع) عن حركة البحر وسببها رياح تنبعث أمان من قعره أو تعصف
في وجهه أو يضغط يكون ينضغط فيه الماء من الجوانب الثقيلة فيسيل لصدم من
الساحل وينبؤ عنه إلى الناحية التي هي أغور أو لا تدافع أودية فيه موجة *
(البحث الخامس) عن سبب المد والجزر في البحار والأنهار (١) وليكن هذا
آخر كلامنا في أحكام كليات العناصر *

(أما الخاتمة ففيها ثلاثة فصول)

(الفصل الأول في اتصاف الأجرام البسيطة بالكميات)

(أما الكميات) المبصرة فهي أما اللون وأما الضوء أما اللون فقد عرفت أن
الأفلاك غير ملونة وأما الكواكب فقد اتفقوا على أن للقمر لونًا وتوقفوا في
أمر الشمس والغالب على الظن أن السائر الكواكب ألوانًا مخصوصة كما مضى
وأما العناصر فالنار البسيطة غير ملونة لوجوه ثلاثة *

(الأول) أنها لو كانت ملونة لكانت النار التي تحت الفلك ملونة ولو كانت
كذلك لحجبت عن أبصارنا الكواكب فلما لم تحجب علمنا أنها غير ملونة فإذا
النار البسيطة غير ملونة *

(الثاني) أن النار كلما كانت أقوى كان لونها أقل غان كور الحدادين إذا قويت

(٢) ها هنا نقص في كل النسخ ولعله يتم المقصود ها هنا بكذا المد والجزر يرتفعان
في البحار والأنهار من جهة تأثيرات الكواكب ولا سمان تأثير القمر ١٢

النار فيه ذهب لونها»

(الثالث) أنا علم أن النار المتعلقة باصل الفتيلة لا ترى مع انها اقوى واكثر من الصنوبرية المرئية البعيدة عن اصل الفتيلة حتى لا يمكن لقائل ان يقول انما لا ترى النار المتعلقة باصل الفتيلة لا تتشارها وانما ترى ما بعد عنها لاجتماعها واستحصالها فان التي تقرب من الفتيلة اولى بالاجتماع والتي تبعد عنها اولى بالانفراج فدل ذلك على أن النار البسيطة غير ملونة واما النار الملونة فليست نارا صرفة بسيطة بل تخالطها اجزاء ارضية سود ومن شأن الاجزاء السوداء ان الضوء متى وقع عليها صارت هراء والدليل على ان النار المبصرة تخالطها اجزاء ارضية وقوع ظل المصباح عن مصباح آخر والظل لا يقع الا عن الاجزاء الارضية الكثيفة»

(واما الهواء) فظاهر من امره انه غير ملون واما الماء فالمشهور من امره انه غير ملون ولكني وجدت للشيخ كلاما يدل على انه اثبت للماء لونا فان ابا الريحان سأله فقال اذا كانت زجاجة صافية بيضاء مدورة ومليئة من ماء صاف قامت مقام البلور المدور في الاحراق واذا كانت خالية من الماء الصافي ومملوءة من الهواء لم تحرق ولم تجمع الشعاع فلم صار الماء يفعل ذلك والهواء لا يفعله» (فاجاب الشيخ عنه) بان قال الماء جسم كثيف صيقل له في ذاته لون قليل وكل ما كان كذلك انعكس عنه الضوء ولذلك ينعكس الضوء عن الزجاج الصافي المملوء ماء ويحصل عن الانعكاس المتراكم القوى احراق واما الهواء فليس هو الذي ينعكس عنه الضوء بل ينعكس فيه لانه المشف بالحقيقة فاذا كان في الزجاج هواء لم يحصل منها انعكاس قوى (هذا كلام الشيخ) وهو تصریح بان الماء له في ذاته لون ما والعقل ايضا يدل عليه فان المحسوس اولا هو اللون والماء

نحس به فله لون ما *

(واما الارض البسيطة) فقد زعم بعضهم انها غير ملونة ومال الشيخ الى انها ملونة واحتج عليه بان الارض الموجودة عندنا وانكاسات ممتزجة مخلوطة بغيرها ولكننا قد نجد ما يكون الغالب عليه الارضية فلو كانت الارض البسيطة شفافة لكان يجب ان نرى في شئ من اجزاء الارض ما ليس متلوناً تلونا معدنيا صافيا شفافاً ولكان حكم الارض في ذلك حكم الماء والهواء فانها وان امتزجا الا انها ماعد ما الا شفاف بالكلية *

(ثم ان الذين) اثبتوا للارض لونا (منهم) من زعم ان ذلك هو الغبرة (ومنهم) من زعم ان ذلك هو السواد و زعم ان الغبرة انما تكون اذا خلطت الاجزاء الارضية اجزاء هو ائمة فبسببها ينكسر السواد وتحصل الغبرة واما اذا اجتمعت الاجزاء الارضية بحيث لا يتخالطها كثير هو ائمة اشتد السواد وذلك مثل الفحم قبل ان يترمد فان النار لا عمل لها الا تفريق المختلفات فالنار لما حلت ما في الخشب من الهوائية واجتمعت الاجزاء الارضية من غير ان يتخللها شئ غريب عنها ظهر لون اجزائها وهو السواد ثم ان النار اذا رمدت الفحم اختلطت بتلك الاجزاء اجزاء هوائية فلا جرم ابيضت مرة اخرى * وهذا كلام اقناعي *

(واما السبب الغائي) في لون الارض فاستقرار الضوء عليها حتى تسخن فتكون صالحة لان تكون مقر الحيوانات فهذا هو الكلام في الوان البسائط *

(واما الضوء) فهو بالذات للشمس واما للقمر فهو بالعرض واما بسائر الكواكب فهو مختلف فيه على ما عرفته والنار البسيطة غير مضيئة وانما المضي منها هو المركب *

(واما الكيفيات المسموعة) فبعضهم أثبت للفلك بسبب محاكته عن النار صوتا لذيذا متناسبا *

(واما الكيفيات المذوقة والمشمومة) فقد اتفقوا على انها غير موجودة لشي من البسائط اما العناصر فلان لا نجد فيها حال بساطتها طعما ولا رائحة ولو كانتا موجودتين فيها لادر كنههما واما في الافلاك فقد عولوا على انها لو كانت موصوفة بشيء من الطعوم او الروائح لكانت تلك الطعوم والروائح معطلة ولا تعطل في الطبيعة وايضا فالطعوم والروائح تحدثان بالمزاج والافلاك بسيطة فلا يكون لها شيء من الطعوم والروائح *

(وهذه الحجة) ضعيفة جدا لانه لا يلزم من حدوث الطعم والرائحة في عالمنا بالامتزاج ان لا يكون لهما وجودا عند الامتزاج فان اللون هاهنا قد يحصل بالامتزاج مع ان بعض البسائط ملون *

(وبالجملة) فلا يلزم من تقي علة معينة نقي المعلول لما ثبت من صحة تعليل المعلول النوعي بالعلل المختلفة والا قوى في ذلك ان يقال لا دليل على ثبوت الطعوم والروائح لها فلا نسبتهما واما الجزم بالنفي او الاثبات فذلك مما لم تقم عليه حجة برهانية *

(واما الكيفيات المموسة) فقد عرفت حال البسائط فيها *

(واذا قد تكلمنا) في الاجرام العلوية والسفلية فلنتكلم في ان العالم واحد *

الفصل الثاني في بيان ان العالم واحد *

(المعتمدية) انه لو فرض عالم آخر لكان الشكل الطبيعي ايضا لذلك العالم هو الكرة والكرتان اذا لم تكن احدهما محيطة بالآخرى لزم الخلاء بينهما والخلاء محال فالقول بوجود عالم آخر محال *

(ومما قيل فيه) انه لو كان في الوجود عالم آخر موجودا لكان ذلك العالم ايضا مستندا الى الباري تعالى فيكون قد صدر عنه اكثر من معلول واحد وذلك محال فهذا هو البيان المطلق لاستعالة وجود عالمين واما ان جعل كل عالم في الصورة كالعالم الآخر حتى يكون في كل عالم ارض وناو وهواء وماء وسمااء كما في الآخر لزم ان تكون الاجسام المتفقة في الطبع تسكن اما كن متباينة في الطبع وذلك محال كما ثبت *

(فان قيل) الارضون وان كانت كثيرة بالعدد الا انها مشتركة في الارضية وامكنتها مشتركة في كونها وسطا لتلك العوالم فالارضية المطلقة تقتضى الوسط من العالم واما الارض المعينة فانها تقتضى الوسط من العالم المعين *

(اجاب الشيخ) عنه بان قال انه وان كان لا شك في ان الاجسام الكثيرة بالعدد لها امكنة كثيرة بالعدد ولكن يجب ان تكون كثيرة على نحو يجعل الكل لو اجتمع كل المتمكن شيئا واحدا ومكانا واحدا بالعدد على ما بيناه وهذا الاجتماع مما لا مانع له عنه في طبعه فان الطبيعة الواحدة المتشابهة لا تقتضى الافتراق والتباين *

(واقائل ان يقول) الستم زعمتم ان الاجسام الفلكية والكواكب وان كانت مشتركة في الجسمية والكوكبية والضوء واللون والمقدار لكن كل واحد منها مخالف للآخر بنوعيته فاذا جوزتم ذلك فلم لا تجوزون ان تكون الارضون الموجودة في العوالم وان كانت متساوية في الارضية الا انه مع ذلك تكون لكل واحد منها حقيقة نوعية مخالفة لنوعية الارض الاخرى وعلى هذا تلك الارضون لاجل اشتراكها في مطلق الارضية تكون طالبة لمطلق الوسط ثم ان كل ارض بحقيقتها المخصوصة التي بها تخالف الارض

الآخري تكون طالبة للوسط المعين وإذا كان هذا الذي قلناه محتملا لم تكن حجبتكم برهانية *

«فإن قالوا» أنا لا نعقل من الأرض إلا الجسم البارد واليابس بطبعه فإن كانت لها خصوصية وراء ذلك لم تكن تلك الخصوصية لازمة لهذا القدر المشترك وإذا لم تكن لازمة أمكن فرض الأرضين عارية عن تلك الخصوصية وعند ذلك الفرض تكون الأرضون متساوية في النوعية فيجب أن يطلب كل واحد منهما ما يطلبه الأرض الآخري من الوضع والحيز *

«فنقول» أن كان الأمر كذلك لزم أن تكون الأجرام الفلكية كلها متحدة في النوع لأنها مشتركة في مطلق الجسمية فإن كانت هناك خصوصية لم تكن تلك الخصوصية لازمة لتلك الجسمية وإذا لم تكن لازمة أمكن فرض تلك الجسمية عارية عن تلك الخصوصية وعند ذلك الفرض تكون الأجرام الفلكية متساوية في النوعية فيجب أن يطلب كل واحد منهما ما يطلبه الفلك الآخر من الوضع والحيز *

«فإن قالوا» هذه الأجسام الفلكية اختلفت لموادها فلابد لاختلاف موادها اختلفت أوضاعها وأحيازها (فنقول) جوزوا هاهنا أن تختلف الأرضون في موادها حتى يكون لكل أرض وسط عالم معين *

«فإن ادعوا» أن الأرضين متماثلة في المادة (فنقول) لا نزاع في أن أجزاء الأرض التي في عالمنا متشاركة في المادة ولكن لم قلتم أن مادة الأرض الموجودة في عالم آخر يجب أن تكون متساوية لمادة الأرض الموجودة في هذا العالم *
«وبالجملة» فشكل ما ذكرناه هاهنا ينتقض بالأجرام الفلكية فثبت أن هذه الحجة ضعيفة *

(ومما احتجوا به) على امتناع وجود ارضين كثيرة مثلاً انها لو كانت موجودة لسكانت متساوية في الماهية فانفصال بعضها عن البعض ليس بطباعها والا لاستحال ان يوجد منها جزء متصل واما السماويات فهي علة تحدد امكنة العناصر لاعلة حصول تلك العناصر في تلك الامكنة فاذا انفصل بعضها عن البعض ليس لذواتها ولا للسماويات فهو اذا لقاسر خارج وذلك محال لما ثبت من امتناع الخرق على الفلك وامتناع انتقاله من موضعه وموضعه الى وضع آخر وموضع آخر *

(وهذه الحجة) مبنية ايضاً على انها لو كانت موجودة لكانت متحدة في النوع وقد سبق الكلام فيه *

(واحتج) من أثبت عوالم كثيرة بان قال ان مفهوم قولنا عالم اما ان يكون مانعاً من ان يكون مشترك كافي بين كثيرين واما ان لا يكون مانعاً فان كان مانعاً لم يكن علمنا بوحدة العالم موقوفاً على حجة وبرهان بل كان كل من تصور العالم عرف بالضرورة استحالة وجود العوالم وذلك ظاهر الفساد فاذا مفهوم قولنا عالم لا يمنع من ان يكون مشترك كافي بين كثيرين لكن العالم ليس من الامور التي اذا فرضت له جزئيات كانت تلك الجزئيات على سبيل ان واحد يتكون بعد تكون آخر لان العالم شيء ازلي بل لما ثبت امكان وجود العالم فقد ثبت امكان وجود امور ازلية والامور الازلية لو لم تكن موجودة في وقت استحالة حصولها لانها اذا كانت معدومة فمن المستحيل ان توجد بعد عدمها بحيث تكون ازلية فاذا لو كان العالم الثاني ممكن الوجود لكان ازلي الوجود لكنه ممكن الوجود فهو ازلي فالعوالم الكثيرة موجودة في الازل *

(والجواب) ان الكلي هو الذي لا يكون نفس مفهومه سبيلاً لامتناع الشركة

فيه وليس يلزم من عدم تعليل امتناع الشركة بنفس ذلك المفهوم عدم امتناع الشركة اذ المتنع لا يعقل ان يكون امتناعه معللاً بكل شيء بل علة الامتناع امر واحد ثم لا يلزم من سلب تعليل ذلك الامتناع بما عدا ذلك الواحد سلب الامتناع فكذا هاهنا لا يلزم من كون ذلك المفهوم غير موجب اذ ذلك الامتناع ان لا يكون الامتناع حاصلًا *

﴿ الفصل الثالث في ان الاجسام الفلكية اقدم من الاجسام العنصرية وان احياز الافلاك متقدمة على احياز العناصر ﴾

(ان المركبات) انما تتكون عن البسائط فالمركبات متأخرة عن البسائط والبسائط محتاجة الى الاحياز فهي متأخرة عن الاحياز واحياز العناصر انما توجد بسبب الاجرام الفلكية فالاحياز متأخرة عن الاجرام الفلكية فثبت ان الاجرام الفلكية متقدمة بالطبع والشرف على الاجرام العنصرية وليكن هذا آخر ما نقوله في الاجرام البسيطة *

﴿ الباب الثالث في المزاج وكيفية الفعل والانفعال ﴾ وفصوله تسعة عشر ﴿
﴿ الفصل الاول في حقيقة المزاج ﴾

(قد عرفت) ان العناصر اذا اختلطت فان كل واحد منها يكسر كيفية الآخر وينكسر في كيفية عن الآخر فكسر كل واحد منها بكيفية للآخر مسمى بالتفاعل *

(فتقول) هذا التفاعل لا يحصل الا عند مماسة بعضها ببعض فانه ان لم تكن المماسية معتبرة في ذلك التفاعل فاما ان تعتبر فيه نسبة اخرى وضعية اولا فتعتبر تلك بل يكون كيف ما اتفق والقسم الآخر باطل والا لكان الجرم يستغن بسبب نار موجوده على بعد مائة فرسخ منه واما ان كان على نسبة وضع آخر

غير المماسّة تقتضى نوعاً آخر من المحاذاة والقرب فإن المتوسط اذا كان لا يسخن ولا يبرد لم يسخن المنفعل الا بعد ايضا ولم يبرد وان سخن المتوسط القريب وبواسطته يسخن الجسم البعيد وجب ان يكون المسخن مسخناً لذلك البعيد بواسطة المماسّة لا محالة فالفعل والانفعال انما يجريان بين الاجسام التي عندنا بقمل بعضها في بعض اذا كانت بينهما مماسّة * هذا مقال الشيخ *

(وقد ذكر) في الفصل السابع من المقالة الثالثة من علم النفس من طبيعيات الشفاء فصلاً يتقضى ما ذكره هاهنا فاقوله بلفظه *

(قال) في جواب من انكر تأدى اشباح البصرات في الهواء من غير ان يتكيف الهواء انه ليس يتأثر بنفسه ولا ظاهراً ان كل جسم فاعل يجب ان يكون ملاقياً للملموس فان هذا وان كان موجوداً استقراء في اكثر الاجسام قليل واجبا ضرورة ان يكون كل فعل وانفعال باللقاء والتماس بل يجوز ان يكون افعال اشياء من غير ملاقة فتكون اجسام تفعل بالملاقة واجسام لا تفعل بالملاقة وليس يمكن لاحد ان يقيم برهاناً على استحالة هذا ولا على انه يجب ان يكون بين الجسمين ونسبة وضع يجوز ان يؤثر به احدهما في الآخر من غير ملاقة وان بقي هاهنا ضرب من التمتع فكما انه لو كان اتفق ان كانت الاجسام كلها انما يفعل بعضها في بعض بمثل تلك النسبة لمباثنة واتفق اذاً ان شوهد فاعل يفعل بالملاقة يتمجب منه ايضاً كما يتمجب الآن من مؤثر بغير ملاقة *

(فاذا كان) هذا غير مستحيل في اول المعقل وكانت صحة مذهبنا المبرهن عليه توجبه وكان لا برهان البتة بقيقضه فنقول ان من شأن الجسم المضى بذاته او المستنير الملون ان يفعل في الجسم الذي يقابله اذا كان قابلاً للشبح قبول البصر

و بينهما جسم لا لون له ولا تأثير هو صورة مثل صورته من غير ان يفعل
في المتوسط شيئاً اذ هو غير قابل لانه شفاف هذا ما ذكره في هذا الموضع
(وقد ذكر هذا المعنى) ايضاً في الفصل المشتمل على المقدمات التي يحتاج اليها
في معرفة الحالة وقوس قزح *

(ولا يخفى) ان ذلك منه مبالغة في بيان ان الفعل والانفعال بين الاجسام
لا يتوقف على الملاقاة والمماس مع انه تصدى في فصل حقيقة المزاج لاقامة
البرهان على ان الفعل والانفعال بين الاجسام لا يتمان الا باللقاء والمماس
وانه ليكثر تعجبي من وقوع امثال هذه المناقضات الظاهرة في كلام الشيخ *
(ومن الاشكالات) على اصل الكلام ان الشمس تسخن الارض مع انها
لا تسخن الاجسام القريبة منها فانها لا تسخن الافلاك وكذلك تضيئ الارض
مع انها لا تضيئ الاجسام التي تتوسط بينها وبين الارض فان الافلاك والنار
والهواء لا تصير مضيئة بل هي شفافة واذا كان كذلك فكيف يجوز للرجل
الذكي مع هذه الاشكالات ان يجزم بان الفعل والانفعال لا يتمان الا باللقاء
والتماس *

(فان قيل) ليس غرض الشيخ من الحجة التي ذكرها بيان توقف الفعل
والانفعال مطاعاً على اللقاء والتماس بل بيان ان كل جسمين يؤثر كل واحد منهما
في الآخر ويتأثر عن الآخر فان ذلك لا يثبت الا باللقاء واما الشمس فانها وان
افادت الضوء والسخونة للارض لكن الارض ما اثرت فيها وكذلك المرئي
وان اثر في العين لكن العين لا تؤثر في المرئي فظهر الفرق *

(فنقول) انه لما ثبت في العقل جواز ان يؤثر احد الجسمين في الآخر من غير
ملاقاة جاز ايضاً ان يؤثر الآخر فيه ايضاً من غير ملاقاتة والحجة التي ذكرتموها

ان صحت كانت مائة من ذلك مطلقا اذ ليس فيها ما يمنع احد التقديرين دون الآخر فلم ان الحجة المذكورة ضئيفة جدا فالصحيح ها هنا ان يترك الاحتجاج ويعول فيه على المشاهدة وهو ان يقال ان الكلام انما وقع في اجزاء الممتزج وهي لا محالة تكون متلاقية ونشاهد ايضا ان بعضها لا يؤثر في البعض ولا يتأثر عنه الا عند اللقاء والتماس فاعتبرنا التماس ذلك واما ان يقال لا يجوز في العقل ان ينفع عنصر من عنصر من غير ملاقاته و مماسه فذلك غير محتاج اليه في هذا الموضع بل الحق ان ذلك محتمل وان كان نادرا فهذا ما نقوله في هذا الموضع *

(واذا ثبت ذلك فنقول) العناصر اذا تلاقى انكسر كل واحد منهما في كفيته بالآخر فهناك امور ثلاثة المنكسر والكاسر والانكسار اما المنكسر فليس هو الكيفية لما علمت ان الكيفية الواحدة بالذات لا يعرض لها الاشتداد والتقص بل المنكسر هو الموضوع واما الكاسر فليس ايضا هو الكيفية لان انكسار كفيته العنصرين المتضادين اما ان يحصل معا او لا معا فان حصل معا فكاسر كفيه كل واحد من العنصرين هو كفيه العنصر الآخر والعلة واجبة الحصول مع المعلول فاذا كان الانكسار ان يوجدان معا فالكاسر ان موجود ان عند حصول الانكسارين فالكيفيتان المتضادتان موجودتان على صرافتهما عند حصول انكساريهما وهذا محال واما ان كان انكسار احدهما بالآخر سابقا على انكسار الآخر فهو باطل لان المكسور لا يعود كاسرا الكاسره فكان يجب ان لا ينفع الكاسر عن المكسور بعد حصول الانكسار وحينئذ يكون ذلك فسادا لا حدهما لا من اجا فثبت ان الكاسر ليس هو الكيفيات بل الصور التي هي مبادئ تلك الكيفيات *

﴿ وهاهنا اشكال ﴾ وهو ان الماء البارد بالفعل والماء الحار بالفعل اذا اختلطا انكسر البارد بالحار وليس للماء الحار صورة هي مبدء حرارته حتى تجعل تلك الصورة كاسرة لبرودة الماء فاذاً الكاسر لبرودة الماء هو نفس كيفية الحرارة الموجودة في الماء الآخر *

﴿ فنقول ﴾ كما ان الذي يحرك حركة مكانية بالقسر لا يفيد الحركة فقط بل يفيد بالقسر مبدءاً للحركة محفوفاً في جميع زمان الحركة فيشبه ان يكون الامر هاهنا كذلك وهذا موضع يجب ان يتفكر فيه *

﴿ واما الانكسار ﴾ فهو عبارة عن زوال تلك الكيفيات الصرفة عن تلك البسائط *

﴿ واذا عرفت ﴾ هذا فثبت ان كل واحد من العناصر يفعل بصورته وينفعل بعادته ثم ان طبائع المتزجات اذا كانت باقية كان كل واحد منهما مانعاً من ان يصدر عن صورته في مادته تلك الكيفية الصرفة البسيطة وقد عرفت ان تلك الكيفيات تكون قابلة للاشد والاضعف بالمعنى الذي عرفت وحيثئذ تكون الكيفية التي يستعد لقبولها احد اجزاء ذلك الممتزج عند ذلك الامتزاج مثل الكيفية التي يستعد لقبولها الجزء الآخر من ذلك الممتزج عند ذلك الامتزاج وتلك الكيفية تكون لا محالة حرارة مكسورة او برودة مكسورة او رطوبة مكسورة او يبوسة مكسورة وذلك لان الطبيعة التي للجزء الناري من الممتزج لو لم تكن ممنوعة بضدها لكانت تعطى الحرارة القوية فاذاً صارت ممنوعة بالمعارض فلا جرم لا تفيض عنها الحرارة القوية التي يعوق عنها المعارض واما الحرارة الضعيفة التي لا يعوق عنها المعارض فيجب ان تفيض والحرارة الضعيفة بعينها هي البرودة الضعيفة فظهر من هذا ان التفاعل

التفاعل متى استقر فانه يحصل في جملة الممزج كيفية متشابهة وهي المزاج *
 (واعلم) ان الشيء لا يكون متشابهاً لذاته وانما قلنا للكيفية المزاجية انها
 كيفية متشابهة لان كل جزء من اجزاء المركب ممتاز بحقيقته عن الجزء الآخر
 فتكون الكيفية القائمة به غير الكيفية القائمة بالجزء الآخر الا ان تلك
 الكيفيات القائمة بتلك الاجزاء متساوية في النوع فلذلك قلنا الكيفية
 المزاجية متشابهة فهذا هو التحقيق في المزاج *

(ثم ان الشيخ) رسمه بانه كيفية تحدث عن تفاعل كيفيات متضادة موجودة
 في عناصر متصغرة الاجزاء تماس اكثر كل واحد منها اكثر الآخر اذا تفاعلت
 بقواها بعضها في بعض حدثت عن جعلها كيفية متشابهة في جميعها وهي المزاج
 وفيه شكوك ثلاثة *

(اولها) انه حال التفاعل على الكيفيات ونحن قد بينا انه محال على الكيفيات
 وانه انما يصح ذلك على الصور *

(وثانيها) انه حد الضدين بانهما الذاتان الوجودتان المتعاقبتان على موضوع
 واحد ولا تجتمعان فيه وبينهما غاية الخلاف فاذا كان مراده بالضد ذلك
 فقد تطرق الخلل الى رسم المزاج لان المزاج منه اول وهو الذي يكون
 حصوله من اجتماع البسائط ومنه ثان وهو الذي يكون حصوله من اجتماع
 المركبات مثل الدهنية الحاصلة من تفاعل الزئبق والكبريت و معلوم ان
 هذا المزاج الثاني لا يكون حصوله من تفاعل كيفيات متضادة لان الكيفية
 الكبريتية لا تكون في غاية البعد عن كيفية الزئبق لان كل واحد منهما مركب
 وكيفية المركب لا تكون في الغاية فظهر انه لما اعتبر في الضدين غاية الخلاف
 واعتبر في المزاج ان يكون عن كيفيات متضادة لزمه خروج المزاج الثاني

عن الحد *

« وثالثها » ان الطعوم والروائح والوان المركبات كلها كيفيات حادثة عن تفاعل كيفيات متضادة الى آخر الرسم ولما دخلت هذه الاشياء في هذا الرسم فقد بطل هذا الرسم *

« والاولى » ان يقال المزاج كيفية ملهوسة حاصلة في الجسم المركب عن العناصر المتضادة الكيفية عند انكسار كيفية كل واحد منها بطبيعة الآخر ثم لا يشترط في الضدين هاهنا غاية الخلاف *

الفصل الثاني في مذاهب الناس في المزاج

« من الناس » من زعم ان البسائط اذا امتزجت وانفعل بعضها عن البعض ادى ذلك بها الى ان يخلع صورها ولا تكون لواحد منها صورته الخاصة وتلبس حيثند صورة واحدة يصير لها هيولى واحدة وصورة واحدة (ثم منهم) من جعل تلك الصورة امراً متوسطاً بين الصور المتضادة التى للبسائط (ومنهم) من جعل تلك الصورة صورة اخرى للنوعيات ويدل على فساد هذا القول امران *

« الاول » اننا اذا وضعنا قطعة من اللحم في القرع والانسيق فتنتحل الى جسم مائى قاطر والى كلس ارضى غير قاطر (فنقول) الاجزاء التى كانت في المركب اما ان يكون بينهما اختلاف فى استعداد التقطر وعدمه واما ان لا يكون بينهما اختلاف فى ذلك فان لم يكن بينهما اختلاف وجب ان يكون الشكل قاطرا او السكل ممتنعاً عن التقطر واما ان كان بينهما اختلاف فذلك الاختلاف اما ان يكون بنفس ماهياتها او بما يكون داخلها فيها او بما يكون خارجا عنها والقسمان الاولان يقتضيان اختلاف اجزاء المركب بالمساهية واما ان كان

ذلك

(الفصل الثاني في مذاهب الناس في المزاج)

ذلك الاختلاف بامر خارج عنها فذلك الامر الخارجى ان كان لازما لزم منه اختلاف ماهياتها لان الامور المختلفة في اللوازم مختلفة في الماهيات وان لم يكن امرا لازما لتلك الاجزاء امكن ان توجد اجزاء المركب من غير ان تحصل فيها تلك الامور التي باعتبارها صار البعض بحال والبعض بحال اخرى وذلك يقتضى ان يوجد في اللحوم لحم يقطر كله او يرسب كله وكذلك القول في سائر المركبات ولما بطل ذلك بطل هذا المذهب *

(الثانى) هو ان صور البسائط لو تفسدت فان كان فساد كل واحد منها مقارنا لفساد الآخر مع ان فساد كل واحد منهما معلول لوجود الآخر لكانت الصورتان موجودتين عند كونهما فاسدتين وذلك محال وان سبق فساد احدهما فساد الآخر استحالة ان يصير الفاسد مقسدا لمفسده فبقى ان يقال التغير انما وقع في كيفيتى العنصرين والفاعل لذلك التغير هو ما لكل واحد منهما من الصورة وان تلك الصورة محفوفة الذات في كل واحد من العناصر من غير ان تفسد العناصر اصلا *

(واحتج الخصم) بان قال ان كان الممزج لا يتغير جوهر بسائطه فتكون النار فيه موجودة لكنها متغيرة قليلا فالماء موجود ولكنه متسخن قليلا ثم يستفيد بالمزاج صوراً زائدة على صور البسائط وتلك الصور حاصلة في كل واحد من الاجزاء فكان الجزء الموجود من الاسطقسات في المركب وهو نار مستحيلة قد اكتسبت صورة لحمية فيكون من شأن النار في نفسها اذا عرض لها نوع من الاستحالة ان تصير لحماً وكذلك كل واحد من البسائط فيكون نوع من الكيفية المحسوسة وحده من حدود التوسط بين الحار والبارد والرطب واليابس بعد الاجسام العنصرية لقبول اللحمية فيكون حينئذ من شأن

البسائط ان تقبل صور هذه الانواع وان لم تتركب بل اذا استحالت فقط فلا يكون الى التركيب والمزاج حاجة في حدوث هذه الصور *

(والجواب) ان هذه الشبهة ليس اعتراضها على احد المذهبين باولى من اعتراضها على الآخر وذلك ان اجزاء الممتزج انما تفسد عنها صورها وتحصل فيها صور اخرى عند انتهاء كيميائتها الى حد معين فاذا كان كذلك فمن الجائز ان تنتهي كيفية كل واحد من البسائط الى ذلك الحد حتى تفسد عنه الصورة التي كانت وتحدث فيه الصورة المزاجية (الا ان يقال) بان المعد لحصول تلك الصورة ليس هو الاستحالة التي في ذلك الحد فقط بل الاستحالة مع التركيب وحينئذ يكون هذا هو جوابنا *

﴿ الفصل الثالث في اقسام الامزجة ﴾

(قد عرفت) ان الكيفيات الاولى التي في الاركان التي باعتبارها يصح التفاعل اربع هي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة فبين ان المزاجات عنها وذلك على قسمين *

(احدهما) ان تكون المقادير من الكيفيات المتضادة في الممتزج متساوية متقاومة ويكون المزاج كيفية متوسطة بينها بالتحقيق وذكر في القانون ان المعتدل على هذا المعنى ممالا يجوز ان يوجد اصلا وذكر في المقالة الثالثة من طبيعيات النجاة انه اذا كان الجسم المركب من اسطقسين فقط فيمكن ان يكون التركيب فيه من قوى متساوية ولا يمكن ان يتركب من اجزاء متساوية القوى فوق اثنين جسم البتة وذكر في الفصل الحادى عشر من المقالة الرابعة من الفن الاول من طبيعيات الشفاء ان المركبات ان كانت عن اكثر من بسيطين وفيها غالب فالخير للغالب وان تساوت غلب البسيطان

المالذان جهتهما واحدة بالتقياس الى الموضع الذي فيه المركب وحصل المركب في اقرب الحيزين من حين وقوع التركيب *

(اقول) النقل الاول صريح في امتناع التركيب من بسيطين متساويين والنقل الثاني صريح في جواز التركيب من بسيطين متساويين ومنع من جواز التركيب عن اكثر من بسيطين والنقل الثالث صريح في جواز التركيب عن ثلاث بسائط متساوية (الا ان يقال) الحق هو الاول والاخر ان صدق كوران على سبيل التقدير بمعنى انه لو وجد هذا المحال فكيف الحكم فيه (الا انا نقول) المعتمد في المنع من تركيب الجسم عن بسيطين متساويين هو انه يلزم ان لا يحصل في حيز واحد منهما لانه ليس الحصول في احدهما اولى من الآخر فاذا اعترف الشيخ بانه في تلك الحالة يمكن ان يتخصص بحيز معين فقد اعترف بما اعتمد عليه في استحالة التركيب عن البسيطين المتساويين (ويشبه) ان يكون الحق هو ان التركيب عن البسائط المتساوية ممكن لكنه لا يكون باقيا مستمرا بل يكون سريع التحلل او سريع الغاية بعضها لبعض *

(وثانيهما) ان لا يكون المزاج وسطا مطلقا بين الضدين بل يكون اميل الى احد الطرفين لكن المعتبر في صناعة الطب بالا اعتدال وعدم الاعتدال ليس هذين القسمين المعينين المذكورين فان المعتدل بهذا المعنى اما ان لا يكون ممكنا او كان ممكنا فان كان ممكنا فهو غير مستمر بل المعتدل الذي يستعمله الاطباء في مباحثهم هو مشتق لا من التعادل الذي هو التساوي بل من العدل في القسمة وهو ان يكون قد توفر على المنزج من العناصر القسط الذي ينبغي له في مزاجه (واذا عرفت) معنى المعتدل عرفت ايضا معنى غير المعتدل *

(فنقول) الخارج عن الاعتدال اما ان يكون خارجا في كيفية واحدة

فقط اوفى الكيفيتين معا اما القسم الاول وهو ان يكون معتدلا في احد المتضادين و خارجا عن الاعتدال في احد المتضادين الآخر ين فلنفرض الاعتدال حاصل في الرطوبة واليبوسة فتكون الغلبة حينئذ اما للحرارة او للبرودة فهذان قسمان ولنفرض الاعتدال حاصل في الحرارة والبرودة فتكون الغلبة حينئذ للرطوبة او اليبوسة فهذان قسمان آخران واما ان يكون غروجه عن الاعتدال في الكيفيتين فلنفرض كون الحار غالبا فاما ان يكون الغالب معه الرطوبة او اليبوسة وهذا ان قسمان ولنفرض كون البارد غالبا فاما ان يكون الغالب معه الرطب او اليابس وهذا ان قسمان آخران فهذه الاقسام الثمانية اقسام للخارج عن الاعتدال اما المعتدل فهو قسم واحد فالمنزلة اذا تسعة فهذا ما يليق بالحكمة من البحث عن امر المزاج واما ما وراء ذلك فقد ذكرناه في شرح القانون *

(الفصل الرابع في اقسام انفعالات الحار والبارد والرطب واليابس)

﴿ الفصل الرابع في اقسام انفعالات الحار والبارد والرطب واليابس ﴾
 (ان لهذه الكيفيات) الاربع افعالا وانفعالات (فمنها) ما هي للفاعلتين (ومنها) ما هي للمفعلتين فاما التي للفاعلتين (فمنها) ما ينسب الى الحر (ومنها) ما ينسب الى البارد (ومنها) ما ينسب اليهما جميعا فالمنسوب الى الحر مثل النضج والطبخ والشوي والقللي والتبخير والتدخين والاشتعال والاذابة والحل والعقد والمنسوب الى البارد مثل التفتيح ومنع الطبخ والنضج والشوي ومنع التبخير ومنع التدخين ومنع الاشتعال ومنع الاذابة الذي هو الاجهاد ومنع الانعقاد وهو الحل والتكرج واما الامر المشترك بينهما فمثل التفتين ومثل تجميد كثير من الاجسام كالحديد والقرن فان كل واحد منهما يجمد بالحر والبرد ومثل العقد والتبخير واما الامور المنسوبة الى الكيفيتين

المنفعتين فهي انفعالات لا غير (فمها) ما هي بازاء هذه الافعال الصادر
عن الكيفيتين الفاعلتين مثل قبول النضيج وقبول الطبخ ومثل الانتقاء
والانشواء والتبخير والتدخين والاشتعال والذوبان والانعقاد (ومنها)
ما ليس بازاء هذه الافعال فن ذلك ما هو بقياس احدى الكيفيتين الى الاخرى
(اما اليابس) فمثل الابتلال والنشف والانتقاع والميعان (والرطب) مثل
الجفاف والاجابة الى النشف واما ما ليس بقياس احدهما الى الاخرى
فن ذلك ما هو للرطب وحده ومنه ما هو لليابس وحده ومنه ما هو للمركب
منهما اما الذي للرطب وحده فمثل الانحصار وسرعة الاتصال والانخراق
والذي لليابس مثل الانكسار والارتضاض والتفتت والانشقاق وامتناع
الاتصال بمثله والاتصاق بغيره واما الذي للمختلط فمثل الانشداخ
والانطراق والانمجان والانعصار والتلبد والتلزوج والامتداد فهذه
هي الافعال والانفعالات التي تصدر عن بساطة هذه الكيفيات وتركبها
صدورا اوليا لما كان من هذه الاحوال مشتركا جميعا القول فيه في فصل واحد
وما كان من هذه الاحوال مشتركا بين الفاعلة والمنفعة فسيبينان لا نكرره
في فصل المنفعة فلنعمد الآن في شرح هذه المعاني فصولا *

﴿ الفصل الخامس في النضج ﴾

(الفصل الخامس في النضج)

﴿ حده ﴾ انه احالة من الحرارة للجسم ذي الرطوبة الى موافقة الغاية
المقصودة وهو على نوعين طبيعي وصناعي والطبيعي على نوعين نضج نوع
الشيء ونضج ضرورياته ونضج الضروريات على قسمين نضج ما يحتاج الى
جذبه وهو نضج الغذاء ونضج ما يحتاج الى دفعه وهو نضج الفضل واما نضج
نوع الشيء فكنضج الثمرة والفاعل في هذا النضج موجود في جوهر النضج

ويحيل رطوبته الى قوام موافق للغاية المقصودة وانمايتهم اذا صار بحيث تولد
المثل ان كان من شأنه ذلك واما نضج الغذاء فهو افساد جوهره واحالته الى
مشاكلة طبيعة المعتدى وفاعل هذا النضج ليس موجودا في جوهر النضج
بل في جوهر المعتدى لكنه مع ذلك احالة من الحرارة للجسم الرطب الى
موافقة الغاية المقصودة التي هي افادة تدل على ما يتخلل والاسم الخاص بهذا
النضج هو الهضم واما نضج الفضل وهو نضج الشيء الذي لا يتنفع به في
التغذية فهو مفارق للنوعين الاولين فان هذا النضج احالة للجسم الرطب الى
قوام يسهل معه دفعه وذلك اما بتغليظ القوام ان كان رقيقا او بترقيقة ان كان
غليظا او بتقطيعه ان كان المانع من الدفع شدة اللزوجة وهذا النضج ايضا
احالة من الحرارة للجسم الرطب الى موافقة الغاية المقصودة وكذلك القول
في النضج الصناعي *

﴿ الفصل السادس فيما يقابل النضج ﴾

(وهو امر ان احدهما) كالعدم وهو ان تبقى الرطوبة غير مبلوغ بها الغاية
المقصودة مع انها لا تكون قد استحال الى كيفية منافية للغاية المقصودة مثل
ان تبقى الثمرة نية او يبقى الغذاء بحيث لا يكون قد استحال عن حاله او يبقى
الفضل غير مستحيل الى ماوافق الا ندفاع وهذه الفجاجة يفعلها بالعرض
مانع وجود الحرارة وهي البرودة *

(ثانيهما) ان تتصل بتلك الرطوبة حرارة غريبة ولا تكون الحرارة
الغريزية موجودة وان كانت فتكون ضعيفة وحيثئذ تستولى على تلك
الرطوبة الحرارة الغريبة فتحيلها الى ماوافق الغاية المقصودة وتلك
الحرارة الغريبة اما ان تكون قوية بحيث تسرع في تحليل الرطوبات واما ان
لا تكون

لا تكون فالاول هو الاحراق والتجفيف والثاني هو العفونة وكأن الرطوبة الغريزية تد اول تدبيرها حرارة غريزية وحرارة غريبة فان استولت الحرارة الغريزية جعلتها موافقة للغاية المطلوبة وان استولت الحرارة الغريبة افادتها كيفية منافرة للغاية المطلوبة ومنتهى العفونة اليبس او حصول نوع تلك الحرارة التي كانت عفينة بالنسبة الى الاولى غريزية بالنسبة الى ذلك النوع (واعلم) ان البرد يعين على العفونة لتضعيفه الحرارة الغريزية وحفظه الحرارة الغريبة واعلم ان سبب النضيج الثاني والثالث حرارة غريبة ولكنها غريزية للشيء الذي لاجله النضيج فاذا فعلت هذه الحرارة فعلها وبلغت الغاية المقصودة فقد نضيج الغذاء وان عاوقها برد كانت بحاجة وان استولت عليها حرارة غريبة فحينئذ افسدت على الغريزية فعلها فيزول الغذاء عن الكيفية الملائمة للطبيعة المغتذى وذلك هو العفونة *

﴿ الفصل السابع في الاسباب الاربعة للنضيج والعفونة ﴾

(مادة النضيج) جسم رطب وفاعله الحرارة الغريزية وصورته تكيف الرطوبة بكيفية موافقة لغرض الطبيعة وغاياته تميمه لنشو الاشخاص الجزئية (والعفونة) مادتها جسم رطب وفاعله عدم حر او برد وصورتها بقاء الرطوبة غير مسلوكة بها الى الغاية الطبيعة وذلك امر عديم وغايتها العرضية هي التي تسمى بالباطل * وبالله التوفيق *

﴿ الفصل الثامن في التكرج ﴾

(انه يتبدأ) من حرارة عفينة في الشيء فيفسل تبخيراً فيه لا يبلغ الى ان يفصل عنه بالتمام بل يحبس البرد على وجه الشيء ويحدث منه لون ابيض من اختلاط الهوائية بتلك الرطوبة كما يمرض للزبد ويبقى على وجهه فان لم تكن هنالك

حرارة لم يكن تخرج وان كانت اقوى من المكرجة كانت عفونة وان كانت
اشد من ذلك كان تجفيفا واحراقا *

﴿ الفصل التاسع في الطبخ ﴾

(فاعل) القريب جسم فيه حرارة ورطوبة يسخن المطبوخ بحرارته ويرطبه
برطوبته ومادته جوهر فيه رطوبة واذا قيل للذهب انه يطبخ فباشتراك
الاسم *

﴿ الفصل العاشر في الشئ ﴾

(الفاعل) القريب له حرارة خارجية يابسة تأخذ من رطوبة ظاهري المشوى
اكثر مما يأخذ من رطوبة باطنه فرطوبة المشوى جوهرية ورطوبة المطبوخ
مركبة من الاصلية والغريبية ثم الحار الملاقى اما ان يكون هوايا او ارضيا
فالاول هو الشئ المطلق (والثاني) لا يخالو اما ان يتوسط بين الفاعل والمنفعل
واسطة وذلك هو القلي ولا يتوسط وهو التكييب واما اذا كان التأثير بحرارة
شئ لرج سمي تلطيخا (١) *

﴿ الفصل الحادى عشر في التبخير والتدخين ﴾

(التبخير) تحريك الاجزاء الرطبة متحللة من شئ رطب الى فوقه والتدخين
كذلك الاجزاء الغالب فيها اليابس فالبخار ماء متحلل والدخان ارض متحللة
وكل ذلك عن حرارة مصددة فالرطب المحض لا يتدخن واليابس المحض
لا يتبخر *

﴿ الفصل الثانى عشر في اصناف تأثير الحرارة فى المركبات ﴾

(اعلم) ان الرطب مطيع للتصعد واليابس عاص عليه فهما اذا امتزجا فاما
ان تجمد تلك الرطوبة ولا تجمد فان انجمدت فالنار اما ان تسوى على تخليص

الرطب من اليابس وعلى افساد ذلك الجوهر اولا تقوى فان لم تقوى فاما ان تقوى على ازالة ذلك الجود اولا تقوى فان لم تقوى فذلك الجسم لا يكون متطرقا وسبب ذلك ان رطوبته غير لزجة ولا دهنية وهذا القسم على قسمين (احدهما) ان يكون الغالب عليه الماء كالياقوت (وثانيهما) ان يكون الغالب عليه الارض كالطابق (واما اذا قويت) الحرارة على ازالة جمود المركب ولم تقوى على تفريق اجزائه كان ذلك مجرد الاذابة كما في الحديد والزجاج او تقوى ذلك على الاسالة والتذويب كما في سائر الاجساد وهذا ان القسم قد تكون رطوبتها لزجة دهنية فيكون متطرقا كالا جساد السبعة وقد لا يكون كذلك كالزجاج والخزف ثم ان الاقسام الاربعة اعنى ما يذوب وما يلين وما لا يذوب وما لا يلين فالنار وان كانت لا تقوى على افسادها لكنها تفيد رزاة وثقلا وذلك كالنحاس والفضة فان هذه اذا عملت فيهما النار عملا كثيرا انفصل عنهما شيء يشبه الكبريت وازدادت عند ذلك ثقلا لان المنفصل شيء هوائى خفيف فاذا زال بقيت الارضية فينشد يصير الشيء اثقل و(اما اذا كانت) الحرارة قوية على تخليص رطب المركب من يابسه فذلك على قسمين اما ان يكون قد حصل بين ذلك الرطب واليابس تأثير وتأثر او لم يحصل فان حصل فهو كالشمع والثاني كالطلق المعجوف بالماء وفي كلا الموضعين فالنار تقوى على التفريق *

(واعلم) ان الجسم اليابس لا يتصعد الا عند احد امرين (الاول) ان يكون متحللا اجزاء قابلا للتصغير المفرط فاذا فعل به ذلك قبل التصعد مثل النحاس فانه لا يتصعد لكنه اذا زنجر زنجرة محكمة يصعد *

(الثاني) ان يخلط بما يقبل التصعيد خلطا محكما مثل ما اذا ارفنا تصعيد الطابق

والزجاج ربينا هما بالنوشادر تربية محكمة ثم او قدنا عليهما ايقاد اقويا فانه يتصعد الجميع وكما عرفت السبب في تصعيد اليابس فمعكساها هما المانعان من تصعيد ما في شأنه ان يتصعد *

﴿ الفصل الثالث عشر في المشتعل و المتجمر ﴾

﴿ المشتعل ﴾ هو الذي ينفصل عنه بخار دخان دهنى لطيف من شأنه ان يتصعد عنه دخان قابل للاستحالة الى النار المضيئة المشرقة واما المتجمر غير المشتعل فهو الذي يستحيل اجزؤه الى النارية اشراقا وضاءة وسخونة لكنه لا ينفصل عنه شيء اما ليوسسته مثل الصخرة واما لشدة رطوبته ثم ان من الاشياء ما يكون مشتعلا ومتجمرا معا كالخطب ومنها ما لا يشتعل ولا يتجمر كالدهن ومنها ما يتجمر ولا يشتعل كالجم * وبالله التوفيق *

﴿ الفصل الرابع عشر في الحل والعقد ﴾

﴿ اصل ﴾ هذا الباب ان نعرف ان الحل والعقد كالطرفين والخثورة كالواسطة فلننظر في قابل هذه الامور الثلاثة وفاعلها *

﴿ اما القابل ﴾ فهو ان النار والهواء لا يقبلان الجمود لغاية لطافتها واما الارضية والمائية فتقبلان الاحوال الثلاثة اما بالنظر في التفاعل فنقول ان الانحلال في الارضية يحصل اما بسبب البرد واما بسبب الرطوبة واما في المائية فالانحلال انما يحصل بسبب الحر واما الانعقاد في الارضية فهو يحصل اما بسبب الحر واما بسبب اليبس واما الخثورة فقد تكون بسبب مخالطة الارضية للمائية وقد تكون بسبب مخالطة الهوائية للمائية كما في الزيت لان الهواء اذا احاط به سطح مائي واحتقن فيه عرض لذلك الهواء في ذلك السطح ما يعرض له في الزق المنفوخ اذا دفع باليد من خارج وذلك هو الخثورة التي

لا معنى

﴿ الفصل الثالث عشر في المشتعل و المتجمر ﴾ ﴿ الفصل الرابع عشر في الحل والعقد ﴾

لامعنى لها الا عدم النفوذ فيه لما فيه من المقاومة *

(واذا عرفت هذا الاصل) فنقول المالح ينعقد بالحر وينحل بالبرد والرطوبة
اما انعقاده بالحر فلان فيه اجزاء ارضية مختلقة فاذا استعانت بالحر الخارجى
فادت التجفيف واما انحلاله بالبرد فلان البرد يوهن قوة اليبوسة التى فيه
المستفادة من الحر اعنى القوة التى بسببها قدر اليابس على عقد تلك الرطوبة
واما انحلاله بالرطوبة فلان مادته ماء عقده يبس ارضى فاذا غلبت الرطوبة
صارت اليبوسة الماقدة مغلوية ولكن الرطوبة يجب ان لا تكون لزجة فان
اللزوجة تزيد في العقد *

(واما البيض) فانما ينعقد بالحر لان المنبت فى جوهره اليبوسة التى رقيقها
النضيج فى الرطوبة فاذا سخن البيض استعان ما فيه من اليبوسة بذلك
الحر فقوى على العقد *

(واما الدم) فاما ان يكون رقيقا او غليظا فان كان رقيقا فيجمد لمائته ولم يخثر
والشظايا التى فيه تعينه على الجمود ولذا لك فان تلك الشظايا ان كانت قليلة
كما فى دم بعض الحيوانات لم ينعقد واما ان كان الدم غليظا حصلت اختشورة
فيه او لا ثم الجمود ثانيا وذلك لاختلاف اجزائه فى الجمود واما انحلاله
بالرطوبة فلما فيه من الارضية المتحللة بالرطوبة *

(واما الزيت) فانه لا يجمد لكنه يخثر من الحر والبرد اما عدم انجماده فلما فيه
من الهوائية واما خشورته من الحر فلما فيه من الارضية واما خشورته من البرد
فلما فيه من المائية *

(واما النى) نخشورته لاجل ان الهوائية خالطته فاذا لك متى تعرض للبرد
وفسدت قوته وفارقت الهوائية حينئذ يصير رقيقا *

(واما العسل) فان الحر يجعله ارق مما كان لتحليله اللطيف منه واما البرد فانه لا يجعله ارق مما كان بل يزيده جمودا واما انعتاد اللبن بالجبنية فلما فيه من الارضية العاقدة ولذلك فكل لبن قليل الجبنية لا ينعقد*

(واعلم) انه ربما كان يجتمع الحر والبرد على اجماد الشئ* وحينئذ يصعب اذا به وذلك الشئ هو الذي اعان الحر على تحليل رطوبته واعان البرد عاياه بتجميد ما بقى من الرطوبات وذلك كالحديد والخزف والطلق ومع ذلك فهذه الاشياء كلها قابلة للذوب ولو بالقسر*

(واعلم) ان كل ما يذوب فانه يلين اولا الا الملح وذلك لان اليابس فيه قليل الكمية كثيرة القوة فمادامت القوة باقية لا يذوب واذا زالت القوة حصل الذوب (وقد بقي) من المباحث المتعلقة بالحرارة والبرودة شئ آخر يقال له تعاقب الحر والبرد*

﴿ الفصل الخامس عشر في سبب تعاقب الحر والبرد ﴾

(اذا استولى) الحر على ظاهر جسم بارد بردباطنه وبالمكس والجسم الذي يقع فيه ذلك على قسمين*

(الاول) ان يكون ذلك الجسم اما يستخن او يبرد النفوذ اجسام لطيفة في عمته اما حارة واما باردة فاذا استولى الضد على الظاهر انهزمت تلك الاجسام اللطيفة الى الباطن واختفت فيه فتشتد تلك الكيفية*

(الثاني) ان تكون سخونة ذلك الجسم او برودته لا النفوذ جسم آخر فيه بل يكون الجسم في ذاته سخينا او باردا ثم اذا استولى الضد على الظاهر اشتدت تلك الكيفية في الباطن ويدل على ذلك ان مياه الآبار تذيب الجمد في الشتاء في الحال وفي الصيف لا تذيب الا بعد زمان*

الفصل الخامس عشر في سبب تعاقب الحر والبرد

(وذلك يبطل) قول من قال ان الماء لا يكون حاراً في الشتاء بل البشارة
لاعتيادها البرد حينئذ لا تنفعل عن برود الماء واماً في الصيف فلما اعتادت البشارة
الحرارة لا جرم انفعلت عن برودة الماء فاستبردت به فانه لو كان كذلك
لما اختلف حال ذوبان الجمد بالماء حالتي الصيف والشتاء *

(واذا ثبت) ذلك فنقول لا يمكن ان يكون السبب في ذلك انهزام الحرارة
من البرودة وبالعكس لا استحالة انتقال الاعراض بل السبب فيه ان فعل
القوة الواحدة في الموضوع العظيم اضعف من فعلها في الموضوع الصغير
فانه لا تستوى اضاءة مشكاة صغيرة عن سراج و اضاءة صحراء واسعة
عنه واذا ثبت ذلك فالبرد اذا استولى على ظاهري الجسم تعذر على القوة
المسخنة تسخين ذلك الظاهر فلم تقدر الا على تسخين الباطن فيصير موضوع
فعل القوة اقل فيصير فعل القوة اقوى وقد حان ان نتكلم في انفعالات الرطب
واليابس *

(الفصل السادس عشر في النشف)

(اذا كان) في الجسم الارضي مسام احتبس الهواء فيها قسراً بالضرورة الخلاء
فاذا حصل فيها من الاجزاء المائية ما يقوم مقام الاجزاء الهوائية قدرت
الاجزاء الهوائية على مفارقة تلك المنافذ ثم ان الاجزاء المائية التي تنفذ في تلك
المسام قد يعرض لها ان تنعقد من يبوسة تلك المنافذ وقد لا يعرض لها ذلك
وايضاً فكثيراً مما ينشف يعرض له الجفاف في الحال لان الرطوبة اذا كانت
قليلة انجذبت بالقوة الى الباطن ثم ان المسام الظاهرة تجذب هواء آخر الى
نفسها فيظهر من ذلك ان المصمت لا يجوز عليه النشف *

(فان قيل) الاجزاء المائية لو بقيت في المسام الظاهرة بقيت الاجزاء

الحوالية في المسام الباطنة وذلك امر قسرى ولو انجذبت الاجزاء المائتة الى المسام الباطنة احتاجت المسام الظاهرة الى جذب هواء آخر وذلك ايضا قسرى فلما ذاصار القسر الثاني اولى من القسر الاول *

(فتقول) قد عرفت ان الجسم اذا كان في مكانه الطبيعي كان عديم الميل بالفعل واذا كان خارجا عنه كان ذا ميل بالفعل فحصل الترجيح بهذا السبب *

(الفصل السابع عشر في الانحصار)

(وهو عبارة) عن تشكل الجسم الرطب بشكل باطن ما يحويه فان كان الحاوى مشتملا على جميعه تشكّل جميعه بشكله وان كان اعظم منه فان كان الجسم رطبا مائيا تشكّل علوه بتقرب والسبب فيه ان ذلك السطح لا يلزمه شيء غريب فتشكل بشكله الطبيعي *

(الفصل الثامن عشر في الاتصال ومقابلاته)

(اما الاتصال) فالرطب اذا لاقى ما يماسه بطل السطح بينهما بسهولة وصار مجموعهما واحدا بالاتصال واليابس لا يسهل ذلك فيه والوطوبات اذا اجتمعت فقد يظهر تميز السطوح فيها كما في الماء والدهن وقد لا يظهر كما في الماء والشراب *

(واما مقابلاته) فمنها الانحراف وهو يقال على سهولة انفصال الرطب بمقدار حجم النافذ فيه مع الشامة عند زواله ويقال ايضا على انفصال يحدث في الجسم يجذب بعض اجزائه عن بعض (ومنها الاقطاع) وهو انفصال يحصل في الجسم لنفوذ جسم آخر فيه بحيث يكون الا انفصال مساويا لحجم النافذ في جهة حركته وانما قلنا في جهة الحركة لانه يجوز ان يفصل القاطع على مقدار القطع من الجهة التي عنها حركة القاطع (ومنها الانشقاق) وهو على وجهين تارة لا جل

مداخلة

(الفصل السابع عشر في الانحصار) (الفصل الثامن عشر في الاتصال ومقابلاته)

مداخلة جسم في جسم ولكن يزيد مقدار التفرق على مقدار النفوذ وتارة لا جل جذب مفروق يمرض للاجزاء بعضها عن بعضها (واعلم) ان اكثر ما ينشق طولاً لا ينشق عرضاً (ومنها الانكسار) وهو انفصال الجسم الصلب بدفع دافع قوي من غير نفوذ جسم فيه الى اجزاء كبار فان كان الى اجزاء صغار فهو الارضاض وان كان يتأتى ذلك بقوة ضمنية فهو النفقت *

(الفصل التاسع عشر في اللين والصلب)

(قد فرغنا) في باب الكيف عن بيانها ولكننا نحكي كلام الشيخ فيهما لما فيه من مزيد فوائد (قال) اللين هو الذي يتطامن سطحه عن الدافع بسهولة ويمكن ان يبقى بعد مفارقه مدة قصيرة او طويلة ولهذا يفارق السيل فانه لا يحفظ الشكل الا مع ملازمة فاعل الشكل (والصلب) الذي لا يتطامن سطحه الا بعسر ثم ان اللين تحته اقسام (منها) المنشدخ وهو الذي يتحرك اجزؤه الى باطنه فنه ما يبقى على ما يعمل به وهو المتطرق ومنه ما يفارق المعصور من حيث ان المعصر يخرج الجسم الغريب عنه والمتطرق ليس كذلك واما الذي لا يبقى فيه اثر الانفاز بل يعود بعد ساعة فهو كالاسفنجية (ومنها) المنحني وهو الذي من شأنه ان يصير احد جانبيه من الطولين ازيد والآخر انقص بزواله عن الاستقامة الى غيرها وذلك للين المطاوع (ومنها) التمدد وهو حركة الجسم مزداد في طوله منتقصة في جانبيه الآخرين وسبب ذلك اشتداد امتزاج الرطب واليابس وهو على قسمين منه ما يلزم الماء له لا يتعلق به ويسمى لدنا وهو الذي يقبل التمدد والمطف ولا يقبل الفصل بسرعة ومنه ما يلزم الماء من غير حاجة الى ان يتعلق به ويسمى ذلك لزجاً وان كان اللزج بالحقيقة اعم منه فان اللدن لزج ايضاً *

(الباب الرابع في الكائنات التي لانفس لها)

(الباب الرابع في الكائنات التي لانفس لها)
 (يجب) ان يعلم ان جميع الآثار العلوية تابع لتكون البخار والدخان وذلك لان الحرارة اذا اثرت في البلة صعدت منها البخرة وخصوصا اذا اعانتها حرارة محتفية فما يصعد من جوهر الرطب فهو بخار وصعوده ثقيل وما يصعد من جوهر اليابس فهو دخان وصعوده خفيف سريع والبخار حار رطب والدخان حار يابس وقل ما يتصعد بخار ساذج بل انما يسمى الواحد منهما باسم الغالب وفي اكثر الامور يتصعدان من الارض مختلطين لكن البخار منهما مصعده الى حد قريب والدخان اذا كان قويا انفصل عنه مرتقيا مجاوزا اياه الى حد النار *

(واذا عرفت هذه المقدمة) فنقول الكائنات التي لانفس لها اما ان يكون حدوثها بغير تركيب او يكون حدوثها بتركيب اما الذي حدوثه بغير تركيب فاما ان يكون حدوثه فوق الارض او على وجه الارض او تحت الارض واما الذي يكون حدوثه فوق الارض فاما ان يتكون من البخار او من الدخان فلنتكلم في هذه الاقسام *

(القسم الاول) فيما يتكون فوق الارض من البخار وفيه ستة فصول *

(الفصل الاول في السحاب والمطر والثلج والبرد والطل والصقيع)

(والكلام) في هذه الامور يقع في بحثين *

(البحث الاول) عن اسباب تكونها (فنقول) ان تكون هذه الاشياء في الاكثر من تكاثف البخار وفي الاقل من تكاثف الهواء اما الاول فالبخار الصاعد ان كان قليلا وكان في الهواء من الحرارة ما يحلل ذلك البخار فحينئذ يتحلل وينقلب هواء واما ان كان البخار كثيرا ولم يكن في الهواء من الحرارة ما يحلله

(البحث الثاني في السحاب والمطر والثلج والبرد والطل والصقيع)

ما يحال له فتكون تلك الابخرة المتصاعدة اما ان تبلغ في صعودها الى الطبقة الباردة من الهواء اولا تبليغ فان بلغت فلا يخلو اما ان يكون البرد هناك قويا اولا يكون فان لم يكن البرد هناك قويا تكاثف ذلك البخار بذلك القدر من البرد واجتمع وتقاطر فالبخار المجتمع هو السحاب والمتقاطر هو المطر والديمة والوابل انما يكون من امثال هذه الفيوم واما ان كان البرد شديدا فلا يخلو اما ان يصل البرد الى الاجزاء البخارية قبل اجتماعها وانخلاقها حبات كبارا او بعد صيرورتها كذلك فان كان على الوجه الاول نزل ثلجا وان كان على الوجه الثاني نزل بردا واما اذا لم تبلغ الابخرة الى الطبقة الباردة فهي اما ان تكون كثيرة او قليلة فان كانت كثيرة فهي قد تنعقد سحابا مطرا وقد لا تنعقد اما الاول فذلك لاجل اسباب خمسة *

(احدها) اذا منع هبوب الرياح عن تصاعد تلك الابخرة *

(وثانيها) ان تكون الرياح ضاغطة اياها الى الاجتماع بسبب وقوف جبال قدام الريح *

(وثالثها) ان تكون هناك رياح متقابلة متصادمة فيمنع صعود الابخرة حينئذ *

(ورابعها) ان يعرض للجزء المتقدم وقوف لشقله وبطوء حركته ثم انه يلتصق به سائر الاجزاء الكثيرة المدد *

(وخامسها) لشدة برد الهواء القريب من الارض *

(وحكي الشيخ) انه شاهد هذا النوع من تكون السحاب الماطر فانه شاهد البخار وقد صعد في بعض الجبال صعودا يسيرا حتى كأنه مكب موضوع على وهددة وكانت هناك قرية احاطت بها تلك الوهدة لا تبلغ نصف فرسخ وكان الشيخ فوق تلك الغمامة في الشمس وكان اهل القرية

يمطرون من تلك الغمامة - فصل الملبان البخار كثير اما يؤدي به تكاثفه وتواتر مدده وبطوره حركته المصعدة اياه الى فوق الى ان يتكاثف ويقطر مثل المصهور واما الذي لا ينمقد سحبا بامطار فهو الضباب *

(واما اذا كانت) الانخرة القليلة الارتفاع قليلة لطيفة فاذا ضربها برد الليل وكثفها وعقدتها ماء محسوسا فنزل نزولا ثقيلا في اجزاء صفار لا يحسن نزولها الا عند اجتماع شيء يعتدبه فان لم يجمد كان طلا وان جمد كان صقيما ونسبة الصقيع الى الطل نسبة الثلج الى المطر واما ان يكون السحاب من التقباض الهواء فذلك عندما يبرد الهواء وينقبض وحينئذ تحصل منه الاقسام المذكورة *

(البحث الثاني) عن احكام هذه الاقسام وهي سبعة (الاول) ان اكثر البرد يكون في الخريف والربيع ولا يكون في الشتاء لان البرد الشتوي اذا كان شديدا قبل الثلج لانه يجمد البخار قبل انعقاده حبا وان كان ضميما لم يفعل الا المطر ولا في الصيف ايضا لقلة الانخرة الرطبة الثقيلة واما في الربيع والخريف فان البخار مادام لم يتكاثف بعد تكاثفه يعتدبه يكون الحر مكثفا اياه ولا يجمد لاجل ان استحكم استحصافه واحاط به الهواء الحار والرياح الحارة القوية هربت البرودة دفعة الى باطن السحاب ويكون الاستحصاف قد جعل البخار قطرا وكانت الانخرة ايضا لها استعداد شديد للجمود لتغلغل الحراياها كما ان الماء الحار اسرع جمودا من البارد فينتد يجمد بعد صيرورتها حبا كبيرا *

(الثاني) ان يكون البرد في الخريف اكثر منه في الربيع وسببه ان الصيف افاد الاجسام زيادة تغلغل والتغلغل اقبل لتأثير الحر والبرد ولهذا السبب قد يتكون البرد من معارضة ريح باردة ببخار حار قريب من الارض فيجمعه

بحركته

بحركته جمعا ويجمد اجزأؤه بيرده *

(الثالث) ان البرد ان كان نازلا من سحب بعيدة فهي تكون صغيرة ومستديرة لذوبان زواياه بالاحتكاك في الجو واما الكبار وخصوصا التي لا استدارة فيها فهي التي تنزل من سحب قريبة *

(الرابع) انما يكثر المطر بارض الحبشة مع حرارتها لاندفاع الابخرة هناك وانضغاطها بسبب الجبال المانعة من الرياح *

(الخامس) ان الامطار الصيفية في الاكثر حباتها كبار وتكون متباعدة وفي الشتاء بالعكس لان الابخرة المتصاعدة في الصيف لا تخلو في الاكثر عن الارضية التي هي مادة الريح فتلك الرياح تصل بعض القطرات ببعض فتكثر القطرات وتباعد واما في الشتاء فيكون الهواء ساكنا فلا جرم لا تتصل القطرات وتكون مقارنة *

(السادس) الضباب ما كان منحدرا من العلو وخصوصا عقيب الامطار فهو ينذر بالصحو وما كان متصعدا الى فوق ولا يتخلل فهو ينذر بالمطر *

(السابع) ذكر بعضهم ان الثلج يكون على جميع الاقسام الا الخامس *

الفصل الثاني في مقدمات يحتاج اليها في معرفة الآثار الظاهرة على السحاب وهي سبع

(المقدمة الاولى في بيان انعكاس الضوء) (انه اذا وقع الضوء من جسم مضى على جسم صقيل فانه ينعكس الضوء من الصقيل الى جسم آخر وضعه من ذلك الصقيل كوضع المضى من ذلك الصقيل بشرط ان تكون جهته مخالفة لجهة المضى ويلزم هاهنا ان تكون زاوية الانعكاس مساوية لزاوية الشعاع ولينين ذلك بشكل هندسي (٢) فلتكن دائرة (ك ز) هي الشمس ودائرة

(الفصل الثاني في مقدمات يحتاج اليها في معرفة الآثار الظاهرة على السحاب)

(ح ط) موضع المرآة وخط (اب) شعاع الشمس*
 (فتقول) انه لاشك انه ينعكس الشعاع من مرآة (ح ط) الى جسم (ل ج)
 اذ لم يكن بينهما حائل ولنفرض انه ينزل من خط (اب) وهو الشعاع خط
 عمودي على سطح مرآة (ح ط) وهو (س د) ويمكننا ان نصل بين نقطتي
 (ب د) ثم نخرج ذلك الخط على استقامة الى طرفي المرآة وليكن ذلك الخط
 (ده) فيحصل هناك بالضرورة من (اب) وهو الخط الشعاعي ومن (ده) زاوية
 وايضا يحصل من (ب ج) وهو الشعاع المنعكس ومن (ب ه) زاوية اخرى
 وهاتان الزاويتان بالضرورة متساويتان فزاوية (اب د) زاوية اتصال الشعاع
 وزاوية (ه ب ج) زاوية انعكاس الشعاع واما ان كانت خط الشعاع
 عمودا على سطح المرآة مثل خط (ب) كان انعكاس الشعاع ايضا على
 ذلك الخط*

(المقدمة الثانية) في بيان انعكاس البصر (الحال) في انعكاس البصر مثل
 الحال في انعكاس الضوء فاذا فرضنا مرآة خرج اليها من وسط الحدقة خط
 مستقيم وفرضنا سطحها قائم على المرآة بالطريق المذكور في المقدمة الاولى
 ارسم لاحالة خط على سطح المرآة ويكون ذلك الخط مع الخط الخارج
 عن الحدقة محيطين زاويتين فان كانت الزاوية قائمة كان انعكاس البصر
 ايضا الى الراى وان لم تكن قائمة كانت التي تلي الراى اقل من قائمة فاذا
 خرج من تلك النقطة المشتركة بين هذين الخطين خط آخر خرج الى
 خلاف جهة الراى واحاط مع الخط المرسم على المرآة بزاوية مثل الزاوية
 الاولى فشكل شئ يقع على محاذاة خط الانعكاس في صوب امتداده فيراه
 الناظر في المرآة ومالا يكون كذلك فلا يراه البتة*

(واما بيان) ان هذه الخطوط والانعكاسات وهمية لا وجود لها في الخارج فذلك مما سيأتى في علم النفس ولكن الاحكام التى نحن في اعتبارها لا تختلف سواء كانت هذه الخطوط وهمية او تكون وجودية *

(المقدمة الثالثة) ان المرأة اذا كانت صغيرة جدا لم تظهر فيها اشكال المراثيات لان الجسم لا يمكن ان يرى متشكلا الا وهو بحيث يقسمه الحس فكيف يرى متشكلا بما لا ينقسم في الحس وان كانت مع صغرها مفردة فرما عجز البصر عن ادراك ما يؤديه من اللون ايضا واما اذا كثرت وتلاقت ادى كل واحد منها لونا ولم يؤد واحد منها الشكل فحصل من جملة ما من تأدية اللون ما لو كانت متصلة متحدة لادت مع ذلك اللون والشكل *

(المقدمة الرابعة) ان المرأة اذا كانت ملونة فانها لا تؤدى الوان المراثيات كما هى بل تؤدى لونا متوسطا بين لون المرأة وبين لون ذلك المراثى مثل ان السكا فور يرى في الزجاج اخضر لاهل بياضه *

(المقدمة الخامسة) ان صور المراثيات غير منطبعة في المرايا والالكان لها مقر معلوم في المرأة ولما كانت تتقل بانتقال الناظرين فيها والمراثى ساكن بل ادراكها على سبيل الخيال ومعنى الخيال ان يجد الحس المشترك شىء مع صورة شىء آخر كما يجد صورة الانسان مع المرأة ثم لا يكون لتلك الصورة انطباع حقيقى في مادة ذلك الشىء الثانى الذى يؤديها ويرى معها كما ان صورة الانسان غير منطبعة في المرأة كما بيناه *

(المقدمة السادسة) اذا كان الصقيل مشفا فيرى ما وراءه مشفا بالفعل لم يكن ان يرى عليه هذا الخيال واذا روى عليه الخيال لم يرم ما وراءه ولم يكن مشفا بالفعل حينئذ بالقياس الى ما وراءه وان كان وراء الجسم الشفاف جسم ذو لون

يحدده ماوراءه ادى هذا الخيال وان لم يكن ماوراءه ما يحدده نقد منه البصر ولم يؤد « هذا الخيال » *

(المقدمة السابعة) اذا كانت النسبة بين الرأى وبين اجزاء المرآة وبين المرئ واحدة وجب ان تكون الزوايا التى تحدث من خطوط متوهمة خارجة من البصر الى المرآة ومنها الى الشئ ذى الشبح زوايا متساوية من جميع الجهات فيكون مثل الشكل المرتسم من زوايا الشبح مستديرا فهذه جملة ما يحتاج اليها من المقدمات *

﴿ الفصل الثالث في الهالة ﴾ وفيه بحثان ﴿﴾

(البحث الاول) زعم بعضهم ان سطح الغمام كرى بدليل انه متشاكل البعد عن الارض فاذا وقع عليه شعاع القمر حدث من الشعاع ومنه قطع مستديرة (وقال آخرون) ان الشعاع اذا وقع على السحاب كان شبيها بحجر يلقى على الماء فيحدث هناك موج مستدير مركزه المسقط ووسطه يكون كالظلم لان الشعاع يحل ما فى ذلك الموضع من الغمام وهذان القولان باطلان (اما اولا) فلان الهالة لو كانت كما قالوا لكان لها موضع معلوم من السحاب وليس كذلك بل يراها الذين تختلف مقاماتهم فى مواضع مختلفة من السحاب (واما ثانيا) فليس ضوء القمر مما يختص بموضع من السحاب دون موضع (بل الحق) ان الهالة خيال وذلك لانه اذا توسط بين الرأى وبين القمر غيم رطب رقيق لطيف بحيث لا يستر القمر فالذى يقابل القمر من ذلك الغيم لا يستره ولا يرى ايضا خيال القمر فيه فان الشئ انما يرى على الاستقامة نفسه لا شبحه واما الاجزاء التى لا تقابل القمر وكانت لطيفة رقيقة ادى كل واحد من تلك الاجزاء خيال القمر على الوجه الذى عرفت معنى الخيال ولما كان

(الفصل الثالث في الهالة)

كل واحد من تلك الاجزاء السحابية صغيرا لا جرم ما ادى شكل القمر بل ادى ضوءه فلا جرم ظهر الضوء في كل واحد من تلك الاجزاء وان لم يظهر الشكل في شيء منها ولما كانت النسبة الحاصلة بين الرأى وبين كل واحد من تلك الاجزاء وبين المرئى واحدة لا جرم كان شكل الهالة دائرة *

(البحث الثانى) في احكامها وهى سبعة (الاول) ان الجزء الذى يقابل القمر في الغيم انما لا يرى لان قوة الشعاع الذى للكواكب تخفى حجم السحاب الذى لا يستره لان ذلك السحاب رقيق لطيف ويعرض للرقيق اللطيف ان لا يرى في الضوء القوي الذى لا يستر به فيكون كأنه ليس موجودا مثل ما لا ترى الهيئات الخزفية في الصحراء وان رؤى لم يرمضئابل اسود واذالم ير اورؤى اسود يخيل كأن هناك خلاء (١) اوشئنا اسود (ويدل) على صحة ذلك ان السحابة الرقيقة التى تجتاز تحت القمر ترى كأنها ليست او ترى ضعيفة سوداء فاذا فارقت محاذاته رؤيت انحن حجبها *

(الثانى) ان النير اذا لم يكن على سمت الرأس وجب ان يكون السحاب ثخيناً لان النير اذا كان منحرفاً عن سمت الرأس كانت المرأة ايضاً منحرفة ويكون الجانب الذى يلي الرأس من المرأة اقرب من الجانب الآخر فلو لم يكن السحاب ثخيناً وقعت الخطوط على ظاهر السحاب كان الخط المتصل بالجانب الاقرب اقصر من المتصل بالجانب الابعد وذلك يحل باستدارة هذا الخيال اما اذا كان السحاب ثخيناً بعد الخط المتصل بالجانب الاقرب في عمق السحاب حتى يصير طوله مساوياً لطول الخط المتصل بالجانب الآخر *

(الثالث) ان الهالة اكثر ما تولد عند عدم الريح فلا جرم ان تخرقت من جميع الجهات دلت على الصحو وان ثخن السحاب حتى يطالب الهالة دلت على

المطر لان الاجزاء المائية قد كثرت وان تخرقت من جهة دلت على ريح ياتي من تلك الجهة *

(الرابع) اذا وجدت سحابتان بالصفة المذكورة احد هما تحت الاخرى امكن ان تتولد هالة تحت هالة والتحتانية تكون اعظم من الفوقانية لانها اقرب فتكون ناديتها المرئي باجزاء ابعد من الوسط حتى ان بعضهم ذكر انه رأى سبع هالات معا *

(الخامس) هالة الشمس وهي المسماة بالطفاوة نادرة جدا لان الشمس في الاكثر تحلل السحب الرقيقة ومع ذلك فقد يوجد هذا النادر حكى الشيخ انه رأى حول الشمس هالة تامة في الوان قوس قزح ورأى بعد ذلك هالة فيها قوسية قليلة وانما تنفرج هالة الشمس اذا كشف السحاب واطلم *

(السادس) حكى الشيخ انه رأى حول القمر هالة قوسية اللون وكان ذلك لان السحاب كان غليظا فشوش في اداء الضوء وعرض مايعرض للقوس مما سنذكره *

(السابع) الهالة قل ما ترى مكسورة بالافق لقرب النير من الارض لان خط البصر في مثل هذه الهالة يصيب من السحاب في الاكثر عمقا كثيرا والهالة الشمسية فهي في الاكثر انما ترى اذا كانت الشمس قريبة من وسط السماء وبالله التوفيق *

﴿ الفصل الرابع في قوس قزح * وفيه عشرة مباحث ﴾

(البحث الاول) عن سببه فنقول اذا وجدت في خلاف جهة الشمس اجزاء مائية لطيفة شفافة صافية رشيّة وكان وراءها جسم كثيف اما جبل او سحاب كدرتم كانت الشمس في الافق الآخر او قريبة من الافق فاذا ادبر الانسان

(الفصل الرابع في قوس قزح)

الانسان على الشمس و نظر الى ذلك الهواء الكثير المائية فاجزاء الماء
يكون كل واحد منها صقيلا ويكون وضعها بحيث ينعكس شعاع البصر
عنها الى الشمس على ما عرفت وكل واحد من تلك الاجزاء صغير فلا يؤدي
الشكل بل يؤدي الضوء ويكون ذلك اللون مركبا من لون المرآة
وضوء الشمس *

(البحث الثاني) زعم الشيخ ان هذا الاثر لا يؤديه نفس السحاب البتة لاني
شاهدت في البلاد الجبلية مرارا كثيرة سحابا يتولد مع مثله هذا الاثر فكان
ذلك السحاب مشرفا شاهقا وجهته حيث جهة الجبل فظهر الاثر فوق
البصر اول ما وقع على ذروة القوس وتخيأت انه في ذلك السحاب فلما تأملت
اسافله كان قائما فيما بيننا وبين الجبل قياما في الجو وانه لولا الجبل لكان يتوهم انه
في السحاب الكدر ورأيت القوس مرة اخرى وهي مرتسمة في الجو المضي
قدام الجبل الا ان ذلك الجو كان رطبا مائيا وقد توارت مني هذه التجربة
فظهر لي ان السحاب الكدر ليس يصاح ان يكون مرآة البتة لهذا الخيال وانما
ينعكس البصر فيه عن هواء رطب منتشر فيه اجزاء صغار من الماء مشغلة
صافية كالرش *

(البحث الثالث) ان هذا الهواء الرشي اذا لم يكن وراءه ملون لم يكن مرآة
وذلك كالبلورة فانها اذا سترت من الجانب الآخر صارت مرآة في الجهة
التي تليك وان لم تستر لم تكن مرآة فيجب ان يكون وراء هذا الهواء الرطب
شيء لا يشف اما جبل او سحاب مظلم حتى يؤدي هذا الخيال *

(البحث الرابع) عن الوان القوس والغائب ان يكون لهذا القوس ثلاثة
الوان وعلل بعضهم ذلك بان ناحية العليا تكون اقرب الى الشمس وانما كان

البصري يكون اقوى فتري حمرة ناصعة والناحية السفلى ابعد منها واكل اشراقا فتري حمرة في سوادوهو الارجواني ثم يتولد فيما بينهما لون كرائى مركب من اشراق حمرة الفوقانى وكدرة ظلمة السفلاى *

(وزير الشيخ) هذه العلة من وجهين (الاول) ان هذه العلة تقتضى ان يكون الاقرب ناصع الحمرة ثم لا يزال كذلك على التدريج يضرب الى الارجوانية فيكون طرفه الآخر ارجوانيا فاما انفصال هذه الالوان بعضها عن بعض حتى يكون بعضها متشابه الحمرة وبعضه متشابه الارجوانية وبعضه متشابه الكرائية فهو بعيد (الثانى) ان تولد الكرائى بين الارجوانى والاحمر الناصع بعيد لان الكرائى لا مناسبة له مع واحد منهما لان تولد الكرائى من الاصفر والاسود *

(البحث الخامس) عن علة استدرة هذا القوس وهى ان الاجزاء التى تنعكس عنها شعاع البصر وقعت بحيث لو انا جعلنا الشمس مركز دائرة كان القدر الذى يقع من تلك الدائرة فوق الارض يمر على تلك الاجزاء فان كانت الشمس على الافق كان الخط المار بالنظر والنير على بسيط الافق وهو المحور فيكون حينئذ سطح الافق يقسم المنطقة بنصفين ويرى القوس نصف دائرة فان ارتفعت الشمس انخفض الخط المذكور وصار الظاهر من المنطقة الموهومة اقل من نصف دائرة حتى اذا ارتفعت الشمس ارتفاعا كثيرا لم يكن قوس واما اذا كان ارتفاعها الى حد كان قوسا *

(البحث السادس) ان هذا القوس فى اى اوقات النهار يظهر لما عرفت ان القوس لا يظهر عندما يعظم ارتفاع الشمس علمت انه يجوز ان يحدث القوس فى بعض البلاد فى الشتاء عند انتصاف النهار ولا يحدث فى الصيف لقلة ارتفاع الشمس فى انصاف نهار الشتاء وكثرته فى انصاف نهار الصيف *

(البحث السابع) انه هل يمكن ان يشاهد تمام هذا القوس من الدائرة (حكي الشيخ) ايضا عن نفسه انه رأى بجبل بين آبنور و طوس وهو مشرف جداً وكان قد اطبق غيم عظيم غامر دون قلة الجبل بمسافة يعتدبها لكن الهواء الذي فوق الغيم كان رشيما وكانت قد ظهرت هذه القوس على الغمام (قال) ونحن نزل عنه الى الغمام فترى هذا الجبل فيما بيننا وبين الغمام المتراكم متشجعا على السحاب منثلما الاستدارة لضيق الجبل لا ينقص عن الدائرة الا قدر ما يكسره الجبل وكنا كلما اصعنا في النزول صغر قدره ونقص قطره حتى صار دائرة صغيرة جدا لان قربها منا وبعد الشمس عنها كان يزيد فكان يصير الخروط البصري اصغر فلما قربنا من السحاب وكنا ان نخوض فيه اضمحل ولم يتخيل بعد (وهذه التجربة) دلت على امور ثلاثة (احدها) انه يجوز ان يشاهد تمام هذا القوس (وثانيها) ان القوس قد تحدث عند ما تكون الشمس في غاية الارتفاع (وثالثها) ان مرآة القوس هي الهواء الرشي لا السحاب *

(البحث الثامن) ان هذه القوس كلما كانت اكبر من نصف دائرة كانت من دائرة اصغر وكلما كانت اصغر من نصف الدائرة كانت من دائرة اكبر وفي الحالة الاولى تكون اقوم على الافق وفي الحالة الثانية تكون زاويتها عند الافق اشد انفرجا لان الشمس كلما كانت اكبر ارتفاعا كان مركز هذه الدائرة اكثر انخفاضا فكانت الزوايا الحادة على الافق اكثر انفرجا *

(البحث التاسع) ان قوس قزح كيف ترى من شعاع السراج (حكي الشيخ) انه رأى هذا الشكل منطبعا تمام الانطباع في حائط الحمام لا على سبيل الخيال وكان السبب فيه ان الشعاع وقع على حام السكوة فنفذ في الرش الماوع عنه

هواء الحمام ووقع على حائط الحمام ثم انعكس عنه في الهواء الرشي الى الحائط
الآخر الوان قوس مستقرة غير زائلة عن موضعها بانتقال الناظر (وهذا يدل
على ان مرآة هذا القوس هو الهواء الرشي لا السحاب *

(البحث العاشر) ان القمر قد يحدث قوساً خياليا لا يكون له الوان لان
الضوء الليلي اضعف من النهار فيكون خيال ضوء القمر في السحاب اضعف
من لون السحاب في الليل فلا جرم يرى ابيض واماً خيال ضوء الشمس عن شيء
بعيد منها فيكون اقل ضوءاً من ضوء النهار فيرى ملوناً لا شديد الاشرار
ولذلك ترى النار في النهار جهراً ارجوانية منكسرة النور وترى في الليل
بيضاء نيرة بسبب غيبة الشمس *

(واذا عرفت ذلك فنقول) هذا القوس الليلية نادرة جداً فانه لا توجد
الا عند اشتداد نور النير وذلك في القمر عند تبدره فان الاشياء الضعيفة النور
لا ينعكس عنها ضوءها انعكاساً يظهر ولا يد ايضاً من ان يكون الجو شديد
الاستعداد فانه ان كان قاصراً لم يؤد خيال ما يكون بالغافي كقيته ولن تدور
اجتماع هذه الاسباب كلها كانت هذه القوس نادرة *

الفصل الخامس في الشمسيات

(ان لها) اسماً ثلاثاً (احدها) ان يحصل بقرب الشمس غيم كثيف مندمج
الاجزاء صقيل فيقبل في ذاته ضوء الشمس قبول الجرم المكثف للضوء
كافي القمر *

(وثانيها) ان لا يقبل ضوء الشمس ولكنه يكون مؤد يا خيال الشمس لان
المرآة الكبيرة كما يؤدى للون يؤدى الشكل ايضاً *

(وثالثها) ان البخار اللازج اذا تصاعد وتشكل بشكل الاستدارة على ما هو

طبيعة الاجسام الرطبة في الهواء وبلغ في صعوده الى كرة النار اشتعلت النار فيه وهو مستدير الشكل فلا جرم يكون شكله شكل الشمس وربما كانت المادة كثيفة فتبقى اياما وليالي بل شهورا وربما وصل الى الموضع الذي يتحرك عليه بتبعية الفلك فهو ايضا يتحرك على الاستدارة *

(واعترض بعضهم) على هذا الوجه فقال هذه المادة التي اشتعلت النار فيها اما ان تكون لطيفة او كثيفة فان كانت لطيفة فاما ان يقال بانها لا تزال تستمد من الارض مدة بقائها استمداد المصباح من الدهن واما ان تكون منقطعة الاستمداد من الارض والاول باطل لثلاثة اوجه (اما اولها) فلانها انما تستمد من موضع واحد من الارض فاذا تحركت بحركة الفلك فقد زالت عن مسامته ذلك الموضع فلا تستمد منه (واما ثانيا) فلان انتهاء الاشتعال الى المواد المتصاعدة اولى من تصاعد المادة الى ذلك الموضع (واما ثالثا) فلان الابخرة المتصاعدة لا يجب تصاعدها الى موضع واحد بعينه بل يذهب يمنة ويسرة فكان يجب ان لا يرى ذلك الاثر على شكل واحد (واما ان كانت المادة) لطيفة وكانت منقطعة الاستمداد من الارض فانه يجب ان تشتعل وتنطفئ عن قريب كما في الكواكب المستضيئة (واما ان كانت المادة) كثيفة مندحجة الاجزاء وكثافتها تكون مشكلة بشكل واحد فلا جرم لا يذهب الاشتعال يمنة ويسرة ولا يندماج اجزائها بقى الاشتعال فيها مدة (فهذا ايضا) كلام باطل لان المادة التي تكون كذلك استحال وقوفها في الهواء لثقلها بل كان يجب ان تسقط على الارض (والجواب عنه) اننا بينا ان مكان المركب مكان الغالب من اجزائه وقد بينا ان الدخان لا يوجد وحده صرفا بل لا بد وان يخالطه شيء من البخار فليس بعيد ان تختلط بتلك

المادة اجزاء هوأية كثيرة واجزاء قليلة نارية بحيث يكون العنصران الخفيفان غالبين على الثقيلين ثم يستحكم ذلك الامتزاج لشدة خلخلة تلك الاجزاء وتحصل في ذلك المركب دهنية بحيث تصلح لان تشتعل النار فيه فذلك الممزج يبقى في الهواء لاجل ان الجوهر الخفيف فيه اكثر من الجوهر الثقيل ويدوم اشتعال النار مدة لا استحكام امتزاج تلك الاجزاء وقوة تركيبها واذا كان ذلك محتملا لم يمكن انكاره ومنعه (ثم ان هذا المعترض) لما قدح في هذه الوجوه بما ذكرنا زعم ان السبب في حدوث امثال هذه الحوادث اتصالات فلكية اوقوى روحانية اقتضت وجودها*

(ونحن نقول) ان هذه الوجوه التي ذكرناها لاتنا في هذا الوجه وهو في امثال كالصحة والمرض فانهما يوجدان تارة باسباب ارضية عنصرية وتارة باتصالات فلكية وتأثيرات نفسانية وليس في اسنادهما الى احد النوعين ما يبطل اسنادهما الى النوع الآخر فكذلك هاهنا (ومما يؤكده) الظن بصحة هذا الوجه ان الحكماء من اصحاب التجارب شهدوا بان حدوث امثال هذه الحوادث في الجودال على حدوث حوادث في الارض ولولا ان حدوثها مستند الى الاتصالات الفلكية لم يستمر هذا الاستدلال*

﴿ الفصل السادس في النيازك والعصى ﴾

(اما النيازك) فانهما خيالات في لون قوس قزح الا انها تكون في جنبه الشمس يمنة ويسرة لاتحتها ولا امامها وسبب استقامتها انها اما ان تكون قطعا صغارا من ذوات كبر رؤيت مستقيمة واما لان مقام الناظر بحيث يرى المتحدب مستقيما وهذه قل ما تكون عند كون الشمس في نصف النهار بل عند الطلوع والغروب لان الشمس في هذا الوقت تحلل السحاب الرقيق

في الاكثر وهذه الآثار تدل على المطر لانها تدل على وفور الخمر قرطبة والتحقيق فيه ما ذكرناه في الفصل الذي مضى وبالله التوفيق *

(القسم الثاني فيما يتكون من الدخان فوق الارض * وفيه سبعة فصول)

﴿ الفصل الاول في الرعد والبرق ﴾

(الفصل الاول في الرعد والبرق)

(قد عرفناك) الفرق بين البخار والدخان وانه لا يوجد بخار خالص ولا دخان خالص بل هما في اكثر الامور يصعدان معا فاذا ارتفع بخار مخلوط بدخان ارتفعا يصل الى الطبقة الباردة من الهواء حتى يتكاثف وينتقدسحابا فلا محالة يمتس ذلك الدخان في جوف السحاب فذلك الدخان اما ان يبقى حارا او يصير باردا فان بقي حارا قصد العلو ومزق السحاب تمزيقا عنيفا فيحصل من ذلك التمزيق الرعد وان صار باردا تثاقل وقصد السفلى ومزق السحاب فيحصل الرعد ولان هذا الدخان شيء لطيف وفيه مائة وارضية عملت فيه الحرارة والحركة والخلخلة الممازجة عملا قرب مزاجه من الدهنية فهو لا محالة يشتعل بادنى سبب مشعل فكيف بالحركة الشديدة والمحاكة القوية ويؤكد ذلك ما يحدث من الاضواء والالتهابات عند امسار اليد على الاشياء السود في الليل مع كشافتها فكيف مع الشيء اللطيف واذا كان كذلك اشتعلت تلك الادخنة من شدة محاكتها عند شدة تمزيقها للسحاب وذلك هو البرق وربما كان البرق سببا للرعد فان الدخان المشتعل ينطق في السحاب فتسمع لانتفائه اصوات كما انا اذا اطلقنا النار بين ايدينا حدث صوت *

(واعلم) ان حدوث البرق والرعد معا الا ان البرق يرى في الحال والرعد يسمع بعد زمان لان الابصار لا يحتاج الا الى محاذاة البصر للمبصر من غير حجاب وذلك مما لا حاجة فيه الى الزمان واما السماع فهو انما يحصل بوصول موج

الهواء الى الصماخ وذلك يستدعى زمانا *

﴿ الفصل الثاني في الصاعقة ﴾

﴿ الدخان ﴾ الذى يخرج من السحاب الى اسفل اماثقله واستحضافه اولما منع يمنع من صعوده اذا وصل الى الارض فربما كان في غاية السخونة وربما كان لطيفا ينفذ في المتخايل ولا يحرقه بل يبقى فيه منه ارسوا و يذوب ما يصادمه من الاجسام الكثيفة المندمجة مثل ما يذوب الضباب المنصب على الترس من الفضة والنحاس ولا يحرق الترس بل بما يسوده وكذلك فقد يذوب الذهب في الصرة ولا يحرقها الا ما يحترق من الذوب وربما كان كشيئا غليظا فلا يصل الى شيء الا ويحرقه وكثيرا ما يقع على الجبل فيد كدكا وعلى البحر فيغوص فيه ويحرق ما فيه من الحيوانات وربما كانت جرم الصاعقة دقيقة جدا مثل السيف فاذا وصل الى شيء قطعه بنصفين ولا تكون مقدار الانفراج الا قليلا (ويحكى) ان صبيا كان نائما في صحراء فاصابت الصاعقة ساقه فسقط الرجلان عنه ولم يخرج عنه الدم لحصول الكي من حرارة الصاعقة وبالله التوفيق *

﴿ الفصل الثالث في الانوار التي تشاهد بالليل في بعض المواضع ﴾

﴿ اذا اصاب ﴾ المطر بعض البقاع التي تكون فيها الزوجة دهنية تصعدت من تلك البقاع البخرة دسمة لطيفة فتشتعل من ادنى سبب شمسي او برقي او من انوار الكواكب فترى على وجه الارض شعل مضيئة غير محترقة احتراقا يعتدبه للطفها ويكون حالها كحال النار التي تشتعل في بخار شراب معمول فيه الملح والنوشادر اذا وضعت الفتيلة في خمرية بخرتم قرب من بخاره سراج فانه يشتعل ويبقى اشتعاله مدة بقاء البخار على ان البخرة المطرية تكون الطف وارق كثيرا *

(الفصل الرابع في الكواكب المنقضة وما يشبهها)

﴿ الفصل الرابع في الكواكب المنقضة وما يشبهها ﴾

﴿ ان الدخان ﴾ اذا وصل الى حيز النار وانقطع اتصاله عن الارض اشتعل واذا
اشتعل فر بما يبقى فيه الاشتعال فرؤى كأن كوكبا يقذف به وربما لم يشتعل بل
احترق ويشت فيه الاحتراق ويبقى على صورة دابة او ذنب او كوكب او حية
او حيوان له قرون وربما بقي ذلك اشهر اعلى ما حكاه الشيخ وقد تكون
الادخنة الصاعدة غليظة فرؤيت الملامات الهائلة الحمراء والسوداء وربما اشتعل
وكان غليظا ممتدا فثبت فيه الاشتعال فرؤى مثل كوكب دوار يشبه النار
الدائرة بدوران الفلك وكان ذنبه وربما كان عريضا فرؤى كأنه لحية
لكوكب وربما كانت المادة غليظة فاذا اشتعلت النار فيها ظهرت الحمرة فرؤيت
كالجمر وربما كانت المادة اغلظ من ذلك فرؤيت سوداء على شكل الفحم او كأنه
ثقبه ومنفذه خال وربما حميت الادخنة في برد الهواء للتعاقب المذكور
فانضطت مشتملة *

(الفصل الخامس في حقيقة اشتعال النار وانطفائها)

﴿ الفصل الخامس في حقيقة اشتعال النار وانطفائها ﴾

﴿ انا نحتاج ﴾ الى بيان ذلك لنبتنى عليه امورا نحتاج الى شرحها في هذا الباب
﴿ فنقول ﴾ يجب ان يعلم ان النار المشتعلة ليست نارا واحدة بالعدد باقية بل كل نار
تفرض فانها تبطل وتتجدد نارا اخرى على الاتصال لان كل نار تحصل فانها تتحرك
بطبيعتها الى فوق فيلحقها من البرد ما يبطلها *
﴿ واما الانطفاء ﴾ فهو على وجهين (احدهما) ما يكون بسبب قوة النار فانها اذا حالت
المادة احالة تامة الى النارية صار الشكل نارا وقد عرفت ان النار البسيطة لا ضوء
لها بل هي شفافة فيشذ زول الضوء عنها *
﴿ وثانيهما ﴾ ما يكون بسبب ضعف النار وذلك عند ما يعرض لها شيء

بارد يطفئها *

(واذا عرفت ذلك فنقول) انطفاء النار في الجو العالي يكون من القسم الاول وامافي حيزا هذافانه يكون من القسم الثاني ويظهر لك من هذا ان انطفاء الكواكب المنقضة لا محالة يكون من القسم الاول *

﴿ الفصل السادس في الحريق ﴾

(اذا ارتفع) عن الارض بخار دخان لزوج دهني وتصاعد حتى وصل الى حيز النار من غير ان ينقطع اتصاله عن الارض فاذا وصل الى حيز النار اشتعلت النار فيه ثم لا تزال النار تسرى سفلا وترى في هذه الحالة كأن بيننا شملا تنزل من السماء الى الارض فاذا وصلت النار الى الارض احترقت تلك المادة بالكلية وكل ما يقرب منها وسيل ذلك كسبيل السراج المنطفي اذا وضع تحت السراج المشتعل فاتصل الدخان من المنطفي بالمشتعل فأنحدر اللهب الى فتيلة المنطفي فاشتعلها بالسرعة *

﴿ الفصل السابع في حد الريح وكيفية تولدها ﴾ وفيه ثمانية مباحث *

(البحث الاول) قيل انه يجب ان تحد الريح بانها متحركة هي لا بانها هواء متحرك وقد جاء ذلك في كلام ارسطو (والذي يمكن ان يقال) في ذلك ان الهواء مادة الريح وموضوعها ومادة الشيء لا يجوز وضعها مكان الجنس * (ثم نقول) الرياح انما تولد عن الدخان وليس الدخان كله هو الجسم الاسود المرتفع مما احترق بالنار بل كل جسم ارضي يرتفع بتصعيد الحرارة سواء كانت الحرارة جرارة النار او حرارة الشمس فهو دخان وتولد الرياح عن الادخنة على وجهين الاول اكثرى والثاني اقل *

(اما الاكثرى) فهو انه اذا صعدت ادخنة كثيرة الى فوق فعند وصولها

الى

(الفصل السادس في الحريق)

(الفصل السابع في حد الريح وكيفية تولدها)

الى الطبقة الباردة اما ان ينكسر حرها برود ذلك الهواء اولا ينكسر فان
انكسر فلا محالة يثقل وينزل فيحصل من نزولها توج الهواء فتحدث الريح
وان لم تنكسر برودة تلك الطبقة من الهواء فلا بد وان تتصاعد الى ان يصل
الى كرة النار المتحركة بحركة الفلك وحيث لا تتمكن من الصعود بسبب حركة
النار ترجع تلك الادخنة وتصير ريحا *

(فان قيل) لو كان اندفاع هذه الادخنة بسبب حركة الهواء العالى لما كانت
حركاتها الى اسفل بل الى جهة حركة الهواء العالى *

(فالجواب عنه) من وجهين (احدهما) انه ربما اوجبت هيئة صعود تلك
الادخنة وهيئة لحوق المادة بها ان تحرك الى خلاف جهة المتحرك المانع
كالمهم يصيب جسما متحركا فيعطفه تارة الى جهة ان كان للماوق كما يقدر
على صرف المتحرك عن متوجهه يقدر ايضا على صرفه الى جهة حركة
نفسه وتارة الى خلاف تلك الجهة اذا كان للماوق يقدر على الحبس ولا يقدر
على الصرف *

(وثانيهما) انه ربما كان صعود بعض الادخنة من تحت مانع الادخنة النازلة
من فوق ان يتقل ذلك فلاجل ذلك يتحرك الى سائر الجوانب *

(واعترض) بعض اهل التحقيق على هذه العلة بوجهين (اما الاول) فقال ان
الاجزاء الدخانية ارضية فهي اقل من الاجزاء البخارية المائية ثم ان البخار
لما رزق على الخط المستقيم مطرا فالدخان لما رزق فلما ذالم بعد على الخط المستقيم
بل ذهب عنه ويسرة وصار ريحا *

(واما الثاني) فان حركة تلك الاجزاء الى اسفل طبيعية وحركاتها عن يسرة
غير طبيعية والحركة الطبيعية اقوى من الغير الطبيعية وان لم تكن اقوى فلا اقل

من المساواة ثم ان الريح عند ما تتحرك يمنة ويسرة ربما تقوى على قلع الاشجار وهدم الجدار فتلك الاجزاء الدخانية عند ما تحركت بالحركة الطبيعية التي لها وهى الحركة الى السفلى وجب ان تهدم السقف ولكننا نرى الغبار الكثير ينزل من السماء ويسقط على السقف فلانحس بنزوله فضلاع ان يهدمها فثبت بطلان هذه العلة *

(والجواب) اما عن الاول فلان الاجزاء الثقيلة اذا كانت صغيرة جدا لم تكن تقوية على خرق الهواء والنزول الى السفلى على الخط المستقيم والاجزاء البخارية مادامت متصرفة جدا فانها لا تنزل بل اذا تكاثفت واجتمعت واتصل ببعضها البعض حتى صار للمجموع قدر يقوى على خرق الهواء فيثبت تنزلها واما الاجزاء الدخانية فانها ليسها لا يتصل ببعض منها ببعض فلا يحصل فيه من الاجزاء ما يكون قويا على خرق الهواء والنزول الى اسفل فظهر الفرق بين البخار والدخان *

(واما الثانى) فجوابه ان الدخنة الكثيرة اذا تصعدت ثم تراجعت لما منع من التوانع المذكورة كان كل جزء متأخرا يطرد الجزء المتقدم الكثيرة الامداد المتلاحقة الحاصلة بتصعيد الشمس فيثبت يحصل من دفع البعض لبعض شبه الماء النازل من العلو الى السفلى فلا جرم بلغت تلك الحركة فى القوة الى حيث تقوى على قلع الاشجار وهدم الجدران واما الغبار الساقط على الارض فلا يكون خلفه مواد دفاعة الى السفلى فلا جرم لا يكون سقوطه على الارض موجبا لشيء من ذلك فاندفعت هذه الشكوك *

(واما الاقل) فهو ان الدخنة قبل وصولها الى كرة النار والى الطبقة الباردة من الهواء تنصرف الى جهة ما انصرفا قويا اما لانها منفذها معوجا في الصعود

و اما الرياح هابية قوية فوقها فتتمنع عن الصعود فتسقط الى بعض الجهات فتحدث الريح (ومن اسباب الريح) ان يعظم مقدار جانب منه فيتحرك ولكن ذلك نادر جدا لانه كثيرا ما تهب الرياح من جهات مقابلة للجهات المتباعدة التي تكون من خائفة الشمس *

(البحث الثاني) ان الريح والمطر متماثلان في الاكثر ومتماثلان في الاقل اما التماثل فلان السنة التي يكثر فيها المطر تقل فيها الريح وبالعكس وعلة هذه المماثلة امان جانب الريح فلانها في الاكثر تلتطف مادة السحاب بحرارتها وتفرقها بحركتها واما من جانب المطر فلانه يبل الادخنة ويصل بعضها ببعض فتثقل عند ذلك ولا تتمكن من الصعود وهذه المماثلة تدل على ان مادة الرياح غير مادة المطر التي هي البخار الرطب (واما التعاون) فاما من جانب المطر فلانه يبل الارض فيعدها لان يتصعد منها دخان فان الرطوبة تعين على تصعيد اليابس وتحليله واما من جانب الريح فلانه اما ان تجمع السحاب او يهرب منها برودة السحاب الى باطنه فيشتد البرد المكثف *

(البحث الثالث) في تفسير الرياح السحابية تقدير ادبها الرياح المولدة للسحاب وتقدير ادبها الرياح المنفصلة عن السحاب *

(البحث الرابع) في الزوابع انها عبارة عن ريح تستدير على نفسها وتكون مثل المنارة وقد تكون هابطة وقد تكون صاعدة (اما الهابطة) فسببها انه اذا انفصلت ريح من سحابة وقصدت النزول فعارضتها في طريق نزولها قطعة من السحاب وصدمتها مع انه يدفعها من فوق سائر الرياح فيبقى ذلك الجزء بين دفع ما فوقه الى اسفل ودفع السحابة التي تحته الى العلو فيعرض من الدفيعين المتماثلين ان يستدير وربما زادهما تعوج المنافذ تلويها كما يعرض للشعر ان يتجمد

بسبب التواء مسامه *

(واما الصاعدة) فهي ان المادة الريحية اذا وصلت الى الارض وقرعتها اقربا عتيقا ثم انشت فلقيتها ربح اخرى من جهتها فلو تمها وقد يحدث ايضا من تلاقى ريحين شديتين وربما بلغت قوة الزوبعة الى حيث تقلع الاشجار وتختطف المراكب من البحر وعلامة الزوبعة النازلة ان تكون لفائفها تصعد وتنزل معا كالراقص وعلامة الصاعدة ان لا يرى للفاثها الا الصعود ويشبه ان يكون حدوث الزوبعة ايضا من شكل سماوي واتصال فلكي يقتضى ذلك *

(واعلم) انه ربما اشتمل دور الزوبعة على بخار مشتعل قوى فترى كان نارا تدور والزوابع العظام تكون من هذه *

(البحث الخامس) في مهاب الرياح واساميها (قال الشيخ) مهاب الرياح اثناعشر لان الافق يتحدد باثنى عشر حدا ثلاثة مشرقية وثلاثة مغربية وثلاثة شمالية وثلاثة جنوبية اما المشرقية (فاحدها) مشرق الاعتدال (وثانيها) مشرق الصيف وهو مطلع نقطة رأس السرطان (وثالثها) مشرق الشتاء وهو مطلع نقطة رأس الجدى وتقابلها مغاربها ثلاثة اما النقطة الشمالية والجنوبية فاحدها نقطة تقاطع خط نصف النهار والافق والاخرى ان نقطتا تقاطع الافق دائرتين موازيتين لدائرة نصف النهار من جنسيه مماسيتين لدائرتين الدائمتى الظهور والخفاء من غير قطع *

(هذا ما قاله الشيخ) وعندى ان تحديد المهاب الشمالية والجنوبية بما قاله ليس بجيد وذلك لانه اما ان تكون البلدة بحيث يكون معدل النهار على سمت رؤس اهلها ولا يكون فان كان وجب ان يكون قطباه على الافق ولا يكون هناك شئ من الدوائر ابدية الظهور ولا ابدية الخفاء فلا تحصل هناك هذه المهاب

واما

واما اذا لم يكن على سمت الرأس فهاهنا تفصيل لا بد من ذكره (وهو ان) مقدار ميل معدل النهار عن سمت الرأس لا بد وان يكون مساويا لمقدار ارتفاع القطب ومقدار ارتفاع القطب بعينه نصف قطر الدائرة الابدية الظهور ونصف قطر هذه الدائرة هو مقدار ما بين مهب الشمال وبين المهبين الآخرين اللذين على جنبيه بتقدير ان يكون ما قاله الشيخ في تحديد هذه المهاب حقا فيلزم من ذلك ان يكون ما بين مهب الشمال وبين المهبين الآخرين تساويا لميل معدل النهار عن سمت الرأس لكن مقدار هذا الميل يختلف باختلاف البلدان فيلزم ان لا يكون لهذين المهبين نقطتان معينتان بل تكون هذه المهاب الاربعة في كل بلدة موضعا آخر*

(بل نقول) البلدة التي عرضها مثل تمام الميل تكون الدائرة الابدية الظهور فيها هي المرتسمة من مدار رأس السرطان وهناك تكون الدائرتان الموازيتان لنصف النهار المماستان لهذه الدائرة الابدية الظهور انما تقطعان الافق على مدار رأس السرطان والجدى (والشيخ) قد جعل هذه النقط هي المهاب الاربع المشرقية والمغربية فتكون هناك المهاب المشرقية والمغربية هي المهاب الشمالية والجنوبية بل يلزم انه متى كان عرض البلدة اكثر من تمام الميل ان يكون المهب الشمالى اقرب الى مهب مشرق الاعتدال من مهب مشرق الصيف الى مشرق الاعتدال وكل ذلك باطل* واما اذا كان عرض البلدة تسعين درجة فان الفلك هناك يكون متحركا حركة رجوية وكان احد النصفين منه بعينه ظاهرا ابدا والنصف الثانى خفيا ابدا ولا يفرض فيه التحديد المذكور فثبت انه لا يجوز تحديد مهاب الرياح الشمالية والجنوبية بما ذكره* (والحق) ان الرياح تهب من كل جانب من جوانب العالم فالمهاب على هذا

التقدير غير محصورة الا أنهم حصروها في النقط الأربعة التي تقسم الفلك
بارباع متساوية وجعلوها اصول الرياح *

(ثم أنهم) قسموا كل ربع بثلاثة اقسام متساوية حتى صار الافق منقسماً
بأثنى عشر قسمًا متساويًا وجعلوا لكل واحد من تلك النقط مهبطًا واحدًا
فلذا ذكر الآن اسامي هذه المهباب بالعربية وهم يسمون ما عدا المشرقية
والمغربية والشمالية والجنوبية نكباء ثم أنهم يخصصون كل واحد بعينه باسم
على حدة فالذي بين المشرقية وهي المسماة بالصبا وبين الشمالية اثنان فالاول
وهو الذي يلي المشرقية وهو المسع والثاني ما يلي الشمالية وهو النسم والمنسع
واما الذي بين الشمالية وبين المغربية وهي الدبور والذي يلي الشمالية هي
الجرباء والذي يلي المغربية هي محوة والذي هو بين المغربية والجنوبية
وهي الدبور فما يلي المغربية هو الخرجوج وما يلي الجنوب هو الهيف والذي
بين الجنوبية والمشرقية وهو الجنوب فالذي يلي الجنوبية هو النعامي والذي
يلي المشرقية هو الازيب *

(البحث السادس) في البحث عن احكام هذه الرياح * ابرد الرياح هي الشمالية
لان ناحية الشمال منا باردة وفيها جبال وثلوج كثيرة واسخنها الجنوبية
لمرورها بالمواضع الحارة وهي ايضا كدرة رطبة لما يخالطها من البخرة البحار
فان اكثر البحار جنوبية عنا هذا في الاكثر ويجوز ان تهب رياح شمالية
تلقى اكثر البراري الحارة والبحار فتكون حيثئذ حارة رطبة وان تهب رياح
من نواح جنوبية قريبة من مياه باردة فتكون باردة ولكن الحكم الاول
اغلب واما الرياح المشرقية والمغربية فهي قريبة الى الاعتدال واختلافها
انما يكون بسبب اختلاف البلدان وبسبب البحار والجبال او بسبب

مسامات الكواكب *

(البحث السابع) في كيفية هبوبها الرياح المتضادة قل ما يتفق لها الهبوب لان السبب الفاعل للرياح هو الشمس ولا تكون مائلة في وقت واحد الى جهتين فان اتفق ذلك لا بسبب الفاعل بل بسبب المنفعل حدثت الزوابع والرياح المتضادة قد تعاونا على فعل واحد مثل ما اذا كان احدهما من مشرق الصيف والآخر من مغرب الشتاء فانهما ترطبان الهواء هذا الشمالية وذلك الغربية البحرية وقد يتفق للرياح الواحدة ان تضاد اولها آخرها مثل ريح المشرق الشتوية فانها تحدث اولا يسا لان الشمس في اول شروقها تجفف الرطوبة المجمعة ليلا ثم انها بعد طلوعها تحلل البخارات فتزيد الريح رطوبة *

(البحث الثامن) في وقت هبوب هذه الرياح * ان من شان الرياح الاثني عشر ان تهب كل واحدة منها عند ميل الشمس الى جهتها ولكن ليس في اول ما يصل اليها وخصوصا الشمالية والجنوبية فانها لا تهب كما توافي الشمس ناحيتها لان الشمس لا تقدر على ان تحمل الجامد من الرطوبات الى البخار بسرعة في اول وصولها وخصوصا الجنوبية التي تهب لا من القطب بل من دون البحر ومن الارض اليابسة لان اليابس ابطا انحلالا فكذلك هذه الرياح تتأخر قريبا من شهرين وتسمى هذه الرياح التي تهب البيضاء لانها تحدث الصحو ولان من خاصيتها ان تجعل الدجاج من غير سفاد وهذه الرياح التي تهب مع حرارة الشمس تسمى الحيوانية * واذا قلت كلامنا على الامور التي تحدث فوق الارض من غير تركيب العناصر بل من استحالتها فلتكلم فيما يحدث على وجه الارض وتحتها لا بالتركيب بل بالاستحالة

﴿ القسم الثالث ﴾ (الفصل الاول في سبب ارتفاع القدر العاصر من الارض وما تحتها بغير تركيب* وفيه خمسة فصول)

﴿ الفصل الاول في سبب ارتفاع القدر العاصر من الارض على الماء ﴾
 (قد عرفت) ان الموضع الطبيعي للارض هو وسط الفلك فانها بطبيعتها راسية تحت الماء وكان من الواجب ان يكون البحر محيطا بها من كل الجوانب ولكن لما حصل في جانب من الارض تلال وجبال ومواضع عالية مشرفة وفي جانب آخر وهادات وانوار ومواضع عميقة بالاسباب التي سنذكرها بعد ذلك في تكون الجبال وكان من طبع الماء ان يسيل من المواضع العالية الى المواضع الغائرة العميقة لاجرم انكشف الجانب المشرقي من الارض وسال البحر الى الجوانب العميقة منها وللحوالك تأثيرات ايضا في ذلك بحسب المسامات التي تتبدل عند حرارتها وخصوصا الشوابت والواجات والحضيضات المتغيرة في امكنتها فيشبه ان تكون هذه اسبابا عظاما في احداث المائية في جهة ونقلها اليها وابطال المائية عن جهة ونقلها عنها واما السبب الثاني في ذلك فهو ان يكون للحيوانات الارضية التي لا تمشي الا باستنشاق الهواء مكان *

﴿ الفصل الثاني في قدر ما انكشف من الارض ﴾

﴿ ان اصحاب الرصد وجدوا طول البر نصف دور الارض وعرضه احد ربع دور الارض الى ناحية الشمال حتى يكون الربع الشمالي مكشورا واما الارباع الباقية فلم يتم دليل على كونها مغمورة في الماء ولكن الاشبه ذلك اذ الماء اكثر من الارض اضعافا لان كل عنصر يجب ان يكون بحيث لو استحال بكميته الى عنصر آخر لكان مثله والماء يتصغر حجمه عند الاستحالة ارضا ومع ذلك فلو كان في بعض المواضع من الارباع الثلاثة عمارة كانت عمارة قليلة لا يعتد

(القسم الثالث) (الفصل الاول في سبب ارتفاع القدر العاصر من الارض على الماء)

(الفصل الثاني في قدر ما انكشف من الارض)

بها واما تحت القطبين فلا يمكن ان يكون هناك عمارة اصلا لا شتداد البرد*

(الفصل الثالث في امزجة البلدان* وفيه اربعة مباحث)

(البحث الاول) الذى عليه اكثر المشائين وجمهور المنجمين ان كرة الارض مقسومة بخمسة اقسام تفصلها دوائر موازية لمعدل النهار فن ذلك دائرتان تفصلان الخراب من العالم بسبب القرب من القطب وشدة البرد احدها شمالية والاخرى جنوبية وهاتان تفصلان من الارض قطعتين طيليتين تحيط بكل واحدة منهما طائفة من محيط الكرة وسطح مستقيم والحد المشترك بينهما دائرة واما الحدبين الخراب من جهة البحر وبين المعمور فهو الذى على خط الاستواء وهو محدود بدائرتين جنوبية وشمالية يليهما من جهة القطبين موضعان هما معتدلان فيكون ثلاثة قطوع دفية يحيط بكل واحدة منهما من الجانبين سطحا دائرتين ويصل بينهما سطح دفي لكن السطحين المحيطين بالدفين المعتدلين غير متساويين بل الذى يلي القطب اصغر واما سطحا دفي الارض المحترقة فتساويان والشكل هذا (١) وعلى هذا التقدير يكون خط الاستواء اسخن المواضع (واما الشيخ) فانه زعم انه اشد المواضع اعتدالا في الحرو البرد واكثر تشابها في هذه الاحوال*

(البحث الثانى) في تحقيق مقدمة تبتنى عليها هذه المسئلة وهي ان شدة تسخين الشئ قد تكون لقوة المسخن وقد تكون لدوام اسخانه وان كان ضعيفا وقد يكون تأثير الضعيف اقوى من تأثير القوى اذا كان تأثير الضعيف ادوم ويدل عليه امورانية وامورالية*

(اما الآية) خمسة (الاول) ان تسخين الشمس عند كونها في السرطان اضعف من تسخينها عند كونها في الاسد مع ان قربها من سمت الرأس عند

(الفصل الرابع في امزجة البلدان)

ما تكون في السرطان اشد وما ذلك الا لانها حين ما تكون في الاسد تكون مدة تسخينها اطول *

(الثاني) ان الحر عند كون الشمس في الاسد والسنبلة اقوى منه عند كونها في الجوزاء والثور مع ان البعدين للمساومة سميان وما ذلك الا لما قلنا *

(الثالث) ان تسخن الحديد في نار لينة مدة طويلة اشد من تسخينه في نار قوية في ساعة لطيفة *

(الرابع) ان الحر بعد الزوال اشد من قبل الزوال مع ان النسبة واحدة *

(الخامس) ان البرد في الاسحار وقد قرب طلوع الشمس اشد منه في نصف الليل مع انها في ذلك الوقت ابعد من وقد السماء منها وقت الصبح *

(واما اللمية) فهي ان السبب يفيد في الوقت الاول افاذا بقي الى الوقت الثاني افاذا اثر اجدى داومتى كان ذلك السبب اطول بقاء كانت الآثار المجتمعة اقوى فلاجرم كان الاثر اقوى وها هنا شكوك قد مضى ذكرها *

(ومن وجه آخر) وهو ان السبب في الوقت الاول اذا افاد اثار انضم ذلك الاثر الى السبب الاول وصار المجموع متمضيا لآثاره ولا شك ان تأثير المجموع اقوى من تأثير السبب وحده وعلى هذا الطريق كلما كان السبب ابقى كانت الممولات المعينة للملة على التأثير اكثر فلاجرم كان الاثر اقوى فهذه مقدمة يقينية لا شك فيها *

(البحث الثالث) في احتجاج الشيخ على ان الموضع الموازي لمعدل النهار اعدل المواضع في الحر والبرد *

(قال) في الشفاء المواضع التي على مدار نقطتي الانقلابين يمرض لها ان الشمس تقرب منها بتدريج يتقدمه تسخن بعد تسخن ثم اذا وازاها عرض ان يقيم

عند هامة لا تتحى عن رؤس اهلها لان الميول عند قرب المنقلين تقل
وتصغر جداً ثم ان تلك المسامطة او ما يقرب منها يعود اياما كثيرة وتكون
النهر طويلة والليالي قصيرة فيدوم الحاح الشمس عليها بالتسخين من وجهين
(احدهما) طول النهر وقصر الليالي (والثاني) بقاؤها على موضع واحد وعلى
ما يقرب منه مدة طويلة فلاجل ذلك يكون الحر متجاوزا عن الحد هناك *
(واما) في خط الاستواء فان المسامطة تحصل هناك دفعة ثم ان الميل هناك
يكثر ويتفاوت فتاوتا لا يؤثر الاثر المسامطة المغافصة (١) وذلك يقتضى
تباعد الشمس عن سمت رؤسهم سرعاً ومع ذلك فتكون النهر مساوية
للليالي فوجب ان لا يكون الحر هناك شديداً فهذا كله لبيان ان الحر هناك
ليس بقوى *

(واستدل ايضاً) على ان احوالهم متشابهة بان بعد الشمس عن رؤسهم ليس
يكثر جداً فلا يكون بردهم شديداً بل متوسطاتهم يتقلون من حالة متوسطة
في البرد الى حر قليل فمن يكون منشأؤه في ذلك الموضع لا يحس بتغير بل
يتشابه عنده احواله وهواء بلده ويكون كأنه في ربيع دائماً واما في سائر
البلاد فان الشمس تتباعد عنهم جداً فيشتد البرد ثم تعود الى سمت دائماً على
رؤسهم فيشتد الحر فلا جرم تبلى الابدان بالاثقال من ضد الى ضد هذا
مجموع كلام الشيخ *

(ونحن نقول) اما الدعوى الاولى فقيها نظروبيانه اننا نقرض بلدة عرضها
ضعف الميل كله فاذا وصلت الشمس الى غاية القرب من سمت رؤس اهلها
كان بعدها عن سمت رؤسهم كبعدها عن سمت رؤس سكان خط الاستواء
وايضاً فالشمس عند كونها في غاية الميل قد كانت قبل ذلك في القرب من

سكان خط الاستواء وذلك سبب السخونة وفي البعد عن سكان البلدة
 المفروضة وذلك سبب لا شتداد البرد نخط الاستواء لم يخل قبل ذلك في جميع
 السنة من مثل هذا التسخين او مما هو اقوى منه بكثير اما ما هو مثل هذا
 التسخين فذلك عند كونها في غاية الميل من الجانب الآخر واما ما هو اقوى
 من هذا التسخين فذلك عند ما لا تكون في غاية الميل فاتها تكون لا محالة
 اقرب الى خط الاستواء مما اذا كانت في غاية الميل وحيث يكون تسخينها
 لخط الاستواء اقوى مما اذا كانت في غاية الميل واما سكان ضعف الميل
 فبما سباب البرد الشديد في حقهم قد كانت موجودة في كل السنة السابقة
 فالشمس حين ما تكون في غاية الميل تكون كالمسخن المتوسط بين جسمين
 (احدهما) كان المسخن العظيم ملاقيه طول السنة السابقة (و الثاني) كان
 البرد العظيم ملاقيه طول السنة السابقة فمن المعلوم ان تسخن البارد من ذلك
 المسخن اضعف كثيرا من تسخن ذلك بل لا نسبة لاحدهما الى الآخر فانا
 قد بينا ان الآثار الحاصلة من المسخن في سالف الزمان تنضم اليه ويصير
 المجموع ه وثر في التسخن فيخرج مما قلنا ان حر سكان خط الاستواء في صميم
 شتائهم لا نسبة له الى حر البلدة المفروضة في صميم صيفهم ثم ان الحر الشديد
 في البلدة المفروضة حر عظيم لا يطيقه اهلها وحر شتاء خط الاستواء اعظم
 كثيرا من ذلك الحر بل لا نسبة له اليه واذا بلغ حر غاية شتائهم الى هذا الحد
 العظيم فما ظنك بحر صيفهم فثبت بهذا ان الحرارة في ذلك الموضع عظيمة جدا *
 (واما الذي) ذكره الشيخ من ان المسامطة لا تبقى الا زمانا قليلا فهو مسلم
 ولكن بعد الشمس عن مسامطة رؤسهم ليس بعظيم فهم « دائما اما في المسامطة
 او فيما يقرب من المسامطة فكيف لا يكون الحر هناك عظيما *
 » فهو

(واما ما ذكره) من ان النهر والليالى هناك متساوية ونهار صيف الآفاق المائلة اطول (فالجواب) ان تأثير طول النهار في التسخين قليل فان الموضع الذى يكون القطب فيه على سمت الرأس يكون النهار فيه ستة اشهر ومع ذلك فهو من البرد بحيث لا يعيش فيه الحيوان وايضاً فلان طول نهرهم في الصيف مقابل لطول ليالهم في الشتاء وذلك يقتضى استحكام البرد في ذلك الهواء وهو مانع من التسخين التام في الصيف *

(واما في خط الاستواء) فكما لم يوجد هناك في الصيف طول النهار المقوى للسخونة كذلك لم يوجد طول الليالى المقوى للبرودة *

(فان قيل) الشمس اذا كانت في الحضيض كانت اقرب الى الارض فيكون تسخينها اشد فيكون مدار الحضيض اسخن من خط الاستواء *

(فالجواب) ان خروج الشمس عن المركز ليس بكثير فلا يكون له من التأثير ما يوجب الاحتراق (والشيخ) معترف بذلك في الشفاء وان سلمنا ذلك ولكن اوج الشمس متحرك وهو الآن في اواخر الجوزاء فاذا قدرنا وصوله الى الميزان كان الحضيض لامحالة في اول الحمل واذا كان مدار الحضيض هو خط الاستواء لزم ان يكون هو اسخن الموضع فثبت اننا لو سلمنا لهم ان خط الاستواء في زماننا في غاية الاعتدال لكن حكمهم على الاطلاق بكونه معتدلاً ليس بمستقيم *

(البحث الرابع) في بيان ان احوالهم في الحر والبرد قريب من التشابه *

(وبيانه) ما حكيناه عن الشيخ ومع ذلك فلا بد من تفاوت يظهر في الفصول وان قل (وعند هذا) نقول انه يحصل هناك في مدة دورة واحدة للشمس صيفان وخريفان وشتاءان وربيعان وذلك لان الشمس متى سامت رؤس

اهلها كان ذلك الوقت صيفا لكنها تسامت الرأس هناك مرتين فهناك صيفان ومتى كانت في غاية البعد عن سمت الرأس كان ذلك شتاء لكنها تبعد مرتين احدهما عند كونها في نقطة الانقلاب الشمالي والاخرى عند كونها في نقطة الانقلاب الجنوبي فاذاً هناك شتاءان ولا محالة بين الصيف والشتاء خريف وبين الشتاء والصيف ربيع فيلزم منه وجود ربيعين وخريفين *
 (ثم من المشهور) ان مقدار كل فصل شهر ونصف فمن اول الحمل الى منتصف الثور صيف ومنه الى اول السرطان خريف ومنه الى نصف الاسد شتاء ومنه الى اول الميزان ربيع ثم على هذا الترتيب يحصل الفصول الاربعة مرة اخرى في النصف الجنوبي وهذا ليس بحق بل الصواب ان يقال مبدء الخريف من حيث يصير ميل الشمس نصف الميل الاعظم وهو (يايح) وذلك في اوائل الثور ومبدء الربيع في اواخر الاسد وكذلك في الجانب الجنوبي يكون مبدء الخريف في اوائل العقرب ومبدء الربيع في اواخر الدلو فعلى هذا زمان الربيعين والصيفين قريب من نصفى زمان الخريفين والشتائين فهذا ما نقوله في هذا الموضع *

(واما اختلاف) حال الهواء لسائر الاسباب فهو اليق بالطب وقد استقصيناه في شرحنا لكليات القانون فلتكلم الآن فيما يحدث من تغير البحار على وجه الارض وتحتها وبالله التوفيق *

﴿ الفصل الرابع في منابع المياه ﴾

(اقسام) المياه المنبثة « عن الارض اربعة *

(الاول) مياه العيون السيالة وهى تنبعث من الحجرة كثيرة المادة قوية الاندفاع تفجر الارض بقوة ثم لا تزال تستتبع جزء منها جزأ *

{ تسامت « المنبثة (الثنى

(الثاني) مياه العيون الراكدة وهي تحدث عن البحرة بلغت من قوتها ان اندفعت الى وجه الارض ولم تبلغ قوتها وكثرة مادتها الى ان يطرد تاليها سابقها *

(الثالث والرابع) مياه القنى والآبار وهي متولدة عن البحرة ناقصة القوة عن ان تشق الارض فاذا ازيل عن وجهها ثقل التراب فحينئذ تصادف تلك البحرة منفذاً تندفع اليه بادنى حركة فان لم يجعل لها مسيل ولم يصف اليها ماعدها فهو البئر وما جعل له ذلك فهو القنى ونسبة القنى الى الآبار كنسبة العيون السائلة الى العيون الراكدة *

(واعلم) ان النرح من العيون الراكدة والآبار الراكدة سبب لزيادة نبوع الماء لان البخار الذى هو مادة الماء اذا صار ماء منع ثقل الماء سائر البحرة التى في القعر ان يندفع الى الظاهر فاذا نرح الماء قويت تلك البحرة على الظهور *

(وبين الناس خلاف) في ان هذه المياه متولدة عن الاجزاء المائية المتفرقة في عمق الارض اذا اجتمعت او من الهواء اذا انقلب ماء وهذا الثانى وان كان ممكناً الا ان الاول هو اولى بالاكثرية *

﴿ الفصل الخامس في الزلزلة ﴾

(سبب الزلزلة) اما ان يكون تحت الارض او فوقها واما ان يكون مركباً منهما (اما الاول) فعلى وجهين *

(احدهما) انه اذا تولد تحت الارض بخار خافى حار كثير المادة وكان وجه الارض متكاثفا عديم المسام والمنفذ فاذا قصد ذلك البخار الخروج ولم يتمكن من ذلك بسبب كثافة وجه الارض فحينئذ يتحرك في ذاته وتحرك الارض

{ سييل

وربما بلغ في قوته الى حيث يقوى على شق الارض وربما حصلت نار محرقة وربما حدثت اصوات هائلة ودوي يدل على شدة الريح ثم ان وقع هذا الشق في بلدة جعل عاليها سافلها وربما كانت في جوف الارض وهذات فعند انشقاق الارض في ذلك الموضع يسقط ما فوق الارض في تلك الوهادت فهذا هو السبب الاكثرى للزلزلة (والدليل عليه) ان البلاد التي تكثر فيها الزلزلة اذا حفرت فيها آبار كثيرة حتى كثرت مخالص الابخرة قلت الزلزلة بها وايضاً فلان اكثر الزلزلة يكون عند فقدان الرياح *

(ونائبها) ان في باطن الارض تجاوير فاذا سال الماء الكثير من بعضها الى بعض وانهمد مت قطعة عظيمة منها حينئذ يتقلقل الهواء الذي تحت الارض حينئذ تتحرك الارض *

(واما السبب الذي) فوق الارض فهو ان تسقط قلال الجبال فتزلزل به الارض وهذا السبب انما يعرض وقتي كثرة الامطار وقلتها اما الكثرة فلان القل اذا ترطبت سهل انفصال بعضها عن البعض واما في القلة فلان القل اذا جفت سهل تفتتها وهذا السبب لا يجوز ان يكون هو السبب الاكثرى للزلزلة لو جهين *

(اما اولاً) فلان الزلزلة قد توجد في البلدة التي لا يكون بقربها جبل *

(واما ثانياً) فلان الحركة التي تكون بهذا السبب يكون آخرها اضعف من اولها وليس كل زلزلة كذلك *

(واما السبب المركب) فافوق الارض وتحتها فهو ما اذا حاولت الابخرة الدخانية التي تحت الارض الصعود ثم تعذر عليها اما لان البرد قد كشف وجه الارض كما في الليالي والغدوات واما لان الحر جففه وكشفه كما في انصاف النهار

واما لان هناك رياح ممانمة فتمتنع تلك الابخرة عن الصعود *
 ﴿ القسم الرابع فيما يحدث من العناصر بالتركيب ولا يكون لها نفس * وفيه
 تسعة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول في تكون الحجر ﴾

(ان الارض) الخالصة ليسها المقت لا تتحجر بل التحجر له سبب واحد
 اكثرى وسيان اقلان *

(اما السبب الاكثرى) فهو ان الطين اللزج اذا عملت الحرارة فيه حتى استحکم
 انقاد رطبه بياسته صار حجرا مثل كوز القناع *

(واما السبب الاقلان) فاحدهما ان تكون من الماء السيل اما بان يجمد الماء
 كما يقطر برد منه واما لانه يرسب اولاً منه في سيلانه شئ يلزم وجهه مسيله
 فيتحجر وسبب ذلك لما قوة معدنية فتحجره اولان الارضية غالبية على ذلك
 الماء بالقوة لا بالمقدار كما في الملح *

(وان كان ما يحكى) من تحجر حيوانات صحيحاً فالسبب فيه شدة قوة محجرة
 تحدث في بعض البقاع الحجرية فانه ليس استحالة الاجسام الحيوانية الى
 الحجرية ابعد من استحالة المياه اليها وقد عرفت في باب اثبات الكون
 بوالفساد صحة ذلك *

(وحكى الشيخ) انه رأى رغيفا على صورة الارغفة الرقيقة الوسط المرقوقة
 بالنساغ قد تحجر ولونه باق واحد وجهيه عليه اثر الخط الذي في التنور *
 (وثانيهما) ان البخار الدخاني المضاعف الى فوق اذا حصلت فيه ام الزوجة
 واما ذهنية بسبب شدة الحركة ثم عرضت لها برودة صار حجرا او حديدا
 ولا شك في امكانه اما وقوعه في ثلاث حكايات ذكرها الشيخ *

(احداها) انه سقط في زمانه من الهواء حديدة في قد رمائة وخمسين صنا *
 (وثانيها) انه سقط ايضا من الهواء حجارة في هذا المقدار *
 (وثالثها) انه تقع في بلاد الترك في الصواعق والبروق اجسام نحاسية يابسة
 على هيئة النصول وقد تكلف الشيخ اذابة فصل من ذلك فلم يذب ولم يزل
 يتخلخل منه دخان ملون يضرب الى الخضرة حتى بقي منه جوهر رمادي *
 وبالله التوفيق *

(الفصل الثاني في تكون الجبال * وفيه ثلاثة مباحث)

(البحث الاول) الحجر الكبير انما يتكون لان حرا عظيما يصادف طينا كثيرا
 لزجا اماد فمة واما على سبيل مرور الايام واما الارتفاع فله سببان سبب
 بالذات وسبب بالعرض *
 (اما الذي بالذات) فكما اذار فمت الريح الفاعلة للزلاطائفة من الارض
 بجفاتها تلامس التلال *

(واما الذي بالعرض) فان الطين بعد تحجره تختلف اجزائه في الصلابة
 والرخاوة فاذا وجدت مياه قوية الجرى اورياح عظيمة الهبوب انفجرت
 الاجزاء الرخوة وبقيت الصلبة ثم لا تزال السيول والرياح تغوص في تلك
 الحفرات الى ان تغور غور اشديد افيبقى ما انحفر عنه شاهقا و الاشبه
 ان هذه المعمورة قد كانت في سالف الزمان مغمورة في البحار فحصل هناك
 الطين اللزج الكثير ثم حصل التحجر بعد الانكشاف فلذلك كثرت الجبال *
 (ومما يؤكده) هذا الظن انما نجد في كثير من الاحجار اذا كسرناها اجزاء
 الحيوانات المائية كالاصداف ثم لما انكشفت الجبال وانتقلت البحار من هناك
 حصل الشقوق اما لان السيول والرياح حفرت ما بين الجبال فلا جرم عظم

ارتفاعها واما لان ما كان من هذه المنكشفات اقوى تحجرا واصاب طينة
اذا نهدم دونه . بقى ارفع واعلى الا ان هذه امور لا تتم في مدة تفي التواريخ
بضبطها *

(البحث الثاني) عن سبب عروق الطين الموجودة في الجبال * محتمل ذلك
وجوه ثلاثة (الاول) ان تكون تلك العروق من جهة ما فتت عن الجبال
وتترب وسالت عليه المياه ورطبته او خلطت به طينها الجيدة *
(الثاني) ان يكون القديم من طين البحر غير متفق الجوهر فيكون منه ما يقوى
على التحجر ومنه ما يضعف عن التحجر *

(الثالث) ان يعرض للبحر ان يفيض قليلا قليلا على سهل وجبل فيعرض
للسهل ان يصير طينا لزجا مستعدا للبحر القوي وللجبل ان يتفتت كما اذا نعت
آجرة وترا با في الماء ثم عرضت الآجرة و الطين على النار فحينئذ تفتت
الآجرة ويبقى الطين متحجرا فكذلك هاهنا *

(البحث الثالث) قديرى بمض الجبال منضودا سافا فافيشبه ان يكون
ذلك قد كانت طينتها كذلك بان كان ساف ارتكم اولا ثم حدث بعده
في مدة اخرى ساف آخر فارتكم وقد كان سال على كل ساف ساف من خلاف
جوهره فصار حائلا بينه وبين الساف الآخر فلما تحجرت المادة عرض للجبال
ان انشق وانتشر عما بين السافين *

﴿ الفصل الثالث في منافع الجبال ﴾

(قد عرفت) ان مادة السحب والعيون والمنابع هي البخار وستعرف ان
مادة المعدنيات ايضا ذلك (فنقول) اكثر العيون والسحب والمعدنيات
انما يتكون في الجبال او فيما قرب منها (اما العيون) فلان الارض اذا كانت

ورخوة نشأت الابخرة عنها فلا يجتمع منها قدر يعتد به فاذا ههذه الابخرة لا تجتمع الا في الارض الصلبة و الجبال اصحاب الاراضى فلا جرم كانت اقواها على حبس هذا البخار حتى يجتمع ما يصلح ان يكون مادة للعيون ويشبه ان يكون مستقر الجبل مملوء اماء و يكون مثل الجبل في حقنه الابخرة مثل الا نبقى الصلب المعد للتقطير لا يدع شيئا من البخار يتخلل وقعر الارض التي تحته كالقرع والعيون كالا ذئاب التي في الانايق والاو دية والبخار كالقوابل وكذلك اكثر العيون انما ينفجر من الجبال واقلها في البرارى وذلك الاقل لا يكون الا اذا كانت الارض صلبة واما ان اكثر السحب يكون في الجبال فلو جوه ثلاثة *

(احدها) ان في باطن الجبال من الندوات مالا يكون في باطن الارضين الخوخة *

(وثانيها) ان الجبال بسبب ارتفاعها ابرد فلا جرم يبقى على ظاهرها من الانداء لم من الثلوج مالا يبقى على ظاهر سائر الارضين *

(وثالثها) ان الابخرة الصاعدة تكون محبوسة بالجبال فلا تنفرق ولا تتخلل (واذا ثبت) ذلك ظهر ان اسباب كثرة السحب في الجبال اكثر لان المادة فيها ظاهرا او باطنا اكثر والاحتقان اشد والسبب المحلل وهو الحراق قل فلذلك كانت السحب في الجبال اكثر *

(واما المعدنيات) المحتاجة الى ابخرة تكون اختلاطها بالارضية اكثر واقامتها في مواضع بحيث لا تنفرق فيها اطول فلا شئ لها في هذا المعنى كالجبال *

﴿ الفصل الرابع في تقسيم المعدنيات ﴾

(الاجسام المعدنية) اما ان تكون قوية التركيب واما ان تكون ضعيفة

التركيب

التركيب فان كانت قوية التركيب فاما ان يكون متطرفة (١) وهى الاجساد السبعة واما ان لا تكون متطرفة اما لغاية رطوبتها كالزئبق او لغاية يبوستها كالياقوت وامثاله واما ان كانت ضعيفة التركيب فاما ان تكون منحلّة بالرطوبة وهو الذى يكون ماحي الجوهر كالزجاج والنوشادر والشب والقلعند واما ان لا تنحل بالرطوبة وهو الذى يكون دهنى التركيب كالكبريت والزئبق فهذه الاربعة اقسام المعديات فلنتكلم في كل واحد منها على سبيل التفصيل *

﴿ الفصل الخامس في حد المتطرفات ﴾

(الفصل الخامس في حد المتطرفات)

﴿ انواعها سبعة ﴾ الذهب والفضة والرصاص والحديد والنحاس والخرصيني والآنك وهى مشتركة في انها اجسام ذاتية صابرة متطرفة فالذائبة تميزها عن الاكلاس والاحجار التى لا تذوب والصابرة مما ليس بصائرة وهى الاشياء التى تذوب وتبخر مثل الشمع والقيرو المتطرفة تميزها عما ليس بمتطرق كالزجاج والميناء *

﴿ فان قيل ﴾ الحديد لا يذوب وان كان يلين ﴿ فنقول ﴾ انه يمكن اذابته بالحيلة بان تاخذ برادة الحديد وتلقى عليها مثل ربعها زرينخا احمر مسحوقا وتخلط بها وتجعل في جرة وتطين بطين جيد وتلقى في التنور الحار ليلة ثم تخرج وتلقى عليه مثل سدسه من النطرون وثلاثة من الزيت وتجعل في جرة مثقبة على جرة اخرى وتنزل ثم تاخذ ما ينزل فترفعه وتاخذ النوشادر والزجاج الشامى مسحوقين الماتوتين بالزيت فتجعله بنادق وتطعمه منها وتذيبه مررات ماتشاء فانه يزيد سرعة ذوب وبياض وان اكثر ذلك لان حتى يتطرق ويذوب ذوب الفضة وقد يمكن ان يشمع بهذا الملاج حتى يصير في سرعة ذوب الرصاص *

« واذا عرفت) صحة هذا الحد عرفت ان الذهب حده انه جسم ذات صابر متطرق اصفر وزين بالقياس الى هذه الاجساد فالصفرة والرزانة تميزان الذهب عن الستة الباقية * والفضة حدها انها جسم ذات صابر متطرق ابيض وزين بالقياس الى هذه الاجساد سوى الذهب واعني بالحد هاهنا الرسم *

﴿ الفصل السادس في كيفية تولد الاجساد السبعة ﴾

« قد عرفت) فيما مضى ان مادة المتطرقات جوهر مائى ممتزج بجوهر ارضى امتزاجا محكما بحيث يعسر انفكاك احدهما عن الآخر وينطبخ احدهما بالآخر بحيث يحصل هناك رطوبة دهنية فاذا انجمد ذلك المركب قبل زوال تلك الرطوبة بالبرودة كان لا محالة قابلا للتطرق « لما فيه من الرطوبة اللازمة الدهنية فان تلك الرطوبة لو لم تكن باقية لم يكن المركب متطرقا كالساقوت والزجاج * »

« ونقول الآن) اهم اتفقوا على ان عنصر المتطرقات هو الزئبق وليس على ذلك دلالة قاطعة بل امارات مفيدة للظن فلنذكر اولا كيفية تولد الزئبق وثانيا الامارات الدالة على كونه عنصرا للمتطرقات وثالثا كيفية تولد الاجساد السبعة عنه * »

« اما كيفية تولد الزئبق) فذلك من ماء خالطته ارضية لطيفة جدا كبريتية مخالطة شديدة حتى انه لا ينفرد سطح الانعشيه من تلك اليبوسة فلذلك لا يعلق باليد فلا ينحصر انحصارا شديدا بشكل ما يحويه (ومثاله) ان قطرات الماء اذا وقعت على تراب في غاية اللطافة فربما احاط بالقطرة سطح ترابى حاصر لذلك الماء حتى تبقى تلك القطرة على شكلها في وجه ذلك التراب واذا تلاقى قطرتان فلا يبدان يخرق الغلافان الترابيان ويصير الماء ان ماء

واحد

« للطرق

(الفصل السادس في كيفية تولد الاجساد السبعة)

واحداً ويصير الغلافان غلافاً واحداً فكذلك هاهنا وبياض الزبيق من بياض الارضية اللطيفة وصفاء المائة من مزججة الموائية *
 (واما الامارات الدالة) على ان الزبيق عنصر المتطرقات «ثلاث (اولاها) انها عند الذوب تكون مثل الزبيق اما الرصاص فلا شك عند ذوبه انه زبيق واما سائر الاجساد فانها عند الذوب تكون زيبقا محمرا (وثانيها) تعلق الزبيق بهذه الاجساد (وثالثها) ان الزبيق يمكن ان يعقد برائحة الكبريت حتى يكون مثل الرصاص *

(واما كيفية تولد الاجساد السبعة عنه) فنقول هذه الاجساد انما تكون عند اختلاط الزبيق بالكبريت على ما ثبت فاختلاف هذه الاجساد اما ان يكون بسبب اختلاف الزبيق او بسبب اختلاف الكبريت او بسبب اختلاف حال تأثر احدهما عن الآخر فان كان الزبيق والكبريت صافيين وكان انطباع احدهما بالآخر كاملا تاما فان كان الكبريت مع نقائه ابيض تكونت الفضة وان كان احمر وفيه قوة صباغة لطيفة غير محرقة تكون الذهب واما ان كان الزبيق والكبريت نقيين وكان في الكبريت قوة صباغة لكن قبل كمال النضج وصل اليه برد محمد معقد تكون الخارصيني واما اذا كان الزبيق نقياً والكبريت رديا فاما ان يكون الكبريت الردي فيه قوة احتراقية فيشتد يتكون النحاس وان كان الكبريت رديا غير شديد المخالطة وكان مداخل اياه سافا فسافا فيشتد يتكون الرصاص واما اذا كان الزبيق والكبريت رديين فان كان الزبيق متخاللا ارضيا وكانت الكبريتية ردية محترقة فيتكون الحديد وان كان مع ردائيهما ضعيفي التركيب يتكون الآلئ واصحاب الكيمياء قد صححوا هذه الدعاوى من حيث انهم يعتقدون الزبيق بالكبريت انعقادات

محسوسة فيحصل لهم ظن غالب بان الاحوال الطبيعية مقارنته للاحوال الصناعية وبالله التوفيق *

﴿ الفصل السابع في كيفية تكون سائر الاقسام ﴾

﴿ اما الذي ﴾ يكون قوي التركيب ولا يكون متطرقا مثل الاحجار فأكثره لا يذوب وانما يلين بعسر ومادتها مائية ولكن ليس بجودها بالبرد وحده بل باليبس المحيل للمائية الى الارضية فلذلك لا يذوب اكثرها الا بالحيلة وليست فيها رطوبة لزجة دهنية فلذلك لا تتطرق (واما الذي) يكون ضعيف التركيب سهل الانحلال بالرطوبة فكله من جنس الاملاح لكن النوشادر ناريته اكثر من ارضيته ولذلك يتصعد بكمليته فهو ماء خالطه دخان حار لطيف جدا كثير النارية وانمقد باليبس واما الكبريت فقد عرض لمائيتها ان تخمرت بالارضية والهوائية تخمر اشديدا بتخمير الحرارة حتى صارت دهنية ثم انمقدت بالبرد واما الزاجات فانها مركبة من ملحية وكبريتية وحجارة فيها قوة بعض الاجساد الذائبة فما كان منها مثل القلقند والقلقطار فتكونها من جلالة الزاجات وانما تتحلل منها الملحية مع ما فيها من الكبريتية ثم تنمقد وتستفيد قوة ممدن احد الاجساد فما استفاد من قوة الحديد احمر واصفر كالقلقطار وما استفاد من قوة النحاس اخضر كاللاند *

﴿ الفصل الثامن في بيان امكان صنعة الكيمياء ﴾

﴿ الشيخ ﴾ سلم امكان ان يصبغ النحاس بصبغ الفضة والفضة بصبغ الذهب وان يزال عن الرصاص اكثر مما فيه من النقص فاما ان يكون الفصل المنوع يساب او يكسى *

﴿ قال ﴾ فلم يظهر لي امكانه بمد اذهذه الامور المحسوسة يشبه ان لا تكون هي

الفصول التي بها تصير هذه الاجساد انواعا بل هي عوارض ولوازم وفصولها مجهولة واذا كان الشيء مجهولا كيف يمكن قصداً إيجاد او افنائه (واحتج ايضاً) قوم من الفلاسفة على امتناعه بأمور *

(اولها) ان الطبيعة انما تعمل هذه الاجساد من عناصر مجهولة عندنا والملك العناصر مقادير معينة مجهولة عندنا ولكيفيات تلك العناصر مراتب معلومة وهي مجهولة عندنا ولتمام الفعل والانفعال بينهما زمان معين هو مجهول عندنا ومع الجهل بكل ذلك كيف يمكننا عمل هذه الاجساد *

(وثانيها) وهو ان الجوهر الصانع اما ان يكون اصبر على النار من المصبوغ او يكون المصبوغ اصبر او يتساوىان فان كان الصانع اصبر وجب ان يفنى المصبوغ ويبقى الصانع بعد فنائه وان كان المصبوغ اصبر على النار وجب ان يبقى بعد فنائه للصانع وان تساوىا فكل ما استويا في المصاهرة على النار كانا من نوع واحد فليس احدهما بالصافية والاخر بالمصبوغة اولى من العكس *

(وثالثها) انه لو كان المذهب الصناعي مثلاً للطبيعي لكان ما بالصناعة مثلاً لما بالطبيعة لكن التالي باطل لو جهين (اما اولا) فلان لم نجد له شبيهاً (واما ثانياً) فلانه لو جاز ان يوجد بالصناعة ما يحصل بالطبيعة لجاز ان يحصل بالطبيعة ما يحصل بالصناعة حتى يوجد سيف او سرير بالطبيعة ولما ثبت امتناع التالي ثبت امتناع المقدم *

(ورابعها) ان هذه الاجساد اما كن طبيعية وهي معادن لها وهي لها بمنزلة الارحام للحيوان فمن جوز تولدها في غير تلك المعادن كان كمن جوز تولد الحيوانات في غير تلك الارحام *

(وخامسها) ان هذه الاجساد متباعدة بقصوها النوعية وتلك الفصول مجهولة

لنا فلا يمكننا إيجادها واعدادها وبتقدير ان تكون تلك الفصول معلومة لنا لم يمكننا ايضا ازالها وتحصيلها لانه لو جاز ان يجعل نوع نوعا لجاز ان يجعل الكتاب حمارا وبالعكس فهذه هي شبه العقلية للمانعين من هذه الصنعة ولهم شبه اخرى ركيكة لا تليق بهذا الكتاب *

(والجواب) اما الذي ذكره الشيخ فليس بقوي لانا نشاهد من الترياق آثار المخصوصة وافعالا مخصوصة فالما ان لا تثبت له صورة ترياقية مقومة لماهيته تكون مبدأ لهذه الافعال او تثبت له هذه الصورة فان لم تثبت له صورة ترياقية بل قلنا ان الافعال الترياقية حاصلة من ذلك المزاج لا من صورة اخرى جاز ايضا ان يقال ان صفرة الذهب ورزاقته حاصلتان ممافيه من المزاج لا من صورة مقومة فحينئذ لا يكون للذهب فصل منوع الا مجرد الصفرة والرزاقية ولكنهما معلومتان فامكن ان يقصد ازالتها وايجادها فبطل ما قاله الشيخ *

(واما اذا ائبنا) للترياق صورة مقومة له فنقول لاشك اننا لنعقل من تلك الصورة الا انها حقيقة تقتضي الافعال المخصوصة الصادرة عن الترياق فالما ان يكون هذا القدر من العلم يكفي في قصد الايجاد والابطال اولا يكفي فان لم يكف وجب ان لا يمكننا إيجاد الترياق وان كفي فهو في مسئلتنا ايضا حاصل لانا نعلم من الصورة الذهنية انها ماهية تقتضي الذوب والانطراق والصفرة والرزاقية *

(ثم الجواب) انا وان كنا لانعلم الصورة المقومة على التفصيل الا انا نعلم الاعراض التي تلائمها والتي لا تلائمها ونعلم ان العرض الغير الملائم اذا اشتد في المادة بطلت الصورة مثل الصورة المائية فانا نعلم ان الحرارة لا تلائمها وان كنا

لأنعلم ماهيتها على التفصيل فذلك يمكننا ان نبطل الصورة المائية وان نكتسبها صورة اخرى اما الابطال فبتسخين الماء واما الاكتساب فبتبريد الهواء فكذلك في مسئلتنا *

(واما الحجة الثانية) فهي منقوضة بصناعة الطب *

(واما الحجة الثالثة) فنقول انه لا يلزم من استواء الصابغ والمصبوغ في الصبر على النار استواءهما في الماهية لما عرفت ان المختلفين قد يشتركان في بعض الصفات (واما الحجة الرابعة) فقد يوجد بالصناعة مثل ما يوجد بالطبيعة مثل النار الحاصلة بالقدح والرييح الحاصلة بتحرك المراوح واكوار الفمقاع والنوشادر قد يتخذ من الشعر وكذلك كثير من الزاجات ثم بتقدير ان لا تجدله مثالا لا يلزم الجزم بنفيه ولا يلزم من امكان حصول الامر الطبيعي بالصناعة امكان عكسه بل الامر موقوف على الدليل *

(واما الحجة الخامسة) فنقول من اراد ان يقاب النحاس فضة فهو لا يكون كالحدث لجوهر الشيء بل كالمعالج للمريض فان النحاس من جوهر الفضة الا ان فيه عللا وامراضا وكما يمكن المعالجة لا في موضع التكون فكذلك في هذا الموضع وعلى ان هذه الحجة ليست بعلمية فان حاصلها ان الذي يتكون في الجبال لا يمكن تكونه بالصناعة وفيه وقع النزاع *

(واما الحجة السادسة) بخلافها جواب الحجة الاولى (ولما ثبت) ضعف الحجج المانعة من امكان الكيمياء فالحق امكانه لما بينا ان هذه السبعة مشتركة في انها اجسام دائبة صابرة على النار متطرفة وان الذهب لم يتميز عن غيره الا بالصفرة والرزانة او الصورة الذهبية المقيمة بهذين العرضين ان ثبت ذلك ومابه الاختلاف لا يكون لازما لمابه الاشتراك فاذا يمكن ان تتصف

جسمية النحاس بصفرة الذهب وورزاته و ذلك هو المطلوب (واذ قد فرغنا) من الكلام في الكائنات التي لانفس لها فلنختم الباب بالحوادث الكبار التي تحدث في العالم *

﴿ الفصل التاسع في الطوفانات ﴾ وفيه بحثان ﴿

(البحث الاول) المشهور عند العوام ان الطوفان غلبة الماء على الربع المعمور كله او بعضه والحكماء يريدون به غلبة احد العناصر ايها كان والسبب في وقوع الطوفانات اجتماعات من الكواكب على هيئة مخصوصة واستعدادات عنصرية فاما ان ينسب ذلك الى حركة الاوجات والحضيضات او انطباق منطقة البروج على معدل النهار او اتفاقهما فذلك بحسب الاولى والا فليتم دالة قاطعة على ذلك (والذي يدل) على امكان وجود الطوفانات هو ان الاشياء القابلة للقلّة والكثرة ان كان الغالب فيها المتوسط وما يقرب منه فالطوفان ايضا في حد الامكان ولانه قد يتفق ان يمضي السنون على بعض البقاع فلا يأتيه مطر ذلك غاية النقصان فاذا جاز ذلك جاز ان يفرط المطر دفعة واحدة وكذلك القول في سائر الطوفانات وايضا فقد صحح بالتواتر وقوع الطوفان المائي وايضا فقد بينا ان كون الجبال في هذا الربع يدل على انه كان قبل ذلك معمورا بالبحار *

(البحث الثاني) انه من الجائز في بعض الطوفانات ان يفسد الحيوانات والنباتات او الاجناس منها ثم يحدث بالتولد دون التوالد والذي يدل عليه وجوه اربعة *

(الاول) انه لا دليل على استحالة ذلك *

(الثاني) ان كثير من الحيوانات يتولد ويتوالد مثل النحل المتولد

من اخشاء البقر والعقرب المتولد من التين والبازروج والحيات المتولدة من الشعير اذا القى في الماء والفار المتولد من المدر والضفادع المتولدة من المطر فهذه الاشياء وجودها تارة بالتولد وتارة بالتوالد *

(الثالث) ان بدن الانسان انما وجد لان اجزاء مخصوصة في المقادير من العناصر تفاعلت تفاعلا مخصوصا وذلك التفاعل تبع لاجتماع تلك الاجزاء المخصوصة المقادير ولا شك في ان حصول تلك الاجزاء على تلك المقادير ممكن وتفاعلها على الوجه المخصوص ممكن والمعلق حصوله على الممكن ممكن فاذا حصل بدن الانسان ممكن على طريق التولد وستعرف انه متى حصل البدن على كمال استعدادده فاضت النفس المدبرة والقوى المتصرفة عن واهب الصور فاذا حدث الانسان بالتولد ممكن *

(فان قالوا) لم لا يجوز ان يكون كون البدن بحيث يكون مستعدا لقبول النفس يتوقف على حصوله في الرحم وعن النطفة (فنقول) لو سلمنا ذلك لكان الكلام في امكان حدوثها بالتولد كالكلام في امكان حدوث الاول * (الرابع) انه لو لم يكن حدوث الانواع بالتولد ممكنا لكان يجوز ان تنقطع الانواع بحيث لا تعود البتة لانه ليس يجب ان يتولد من الشخص شخص آخر لان الجماع الذي هو مبدء التوالد ارادي لا ضروري ووقوع البذور في البوادر طبيعي لكنه اكثر من لا ضروري واذا لم يكن احدهما ضروريا لم يكن تأدي كل شخص من النوع الى شخص آخر منه ضروريا فيجوز في النادر حينئذ ان ينقطع فلم يكن حصول الانواع الا بالتوالد لكانت الانواع حينئذ تنقطع وذلك مشهور البطلان فثبت امكان ما ادعيناه * (وليكن هذا) آخر كلامنا في هذا الباب واما الكلام في النبات والحيوان

فهو اليق بالصناعات الجزئية فلا جرم ختمنا الكلام في الجسم بهذا الباب ولنتكلم الآن في علم النفس وبالله التوفيق *

﴿ الفن الثاني في علم النفس ﴾ وفيه ثمانية ابواب ﴿﴾

﴿ الباب الاول في احكام كلية للنفس ﴾ وفيه خمسة فصول ﴿﴾

﴿ الفصل الال في تعريف النفس ﴾

﴿ اننا شاهد ﴾ اجساما تصدر عنها الآثار لاعلى وتيرة واحدة مثل الحس والحركة والتغذى والنمو وتوليد المثل وليس لها ذلك للجسمية التي تشاركها فيها ما يخالفها في تلك الآثار بل قد توجد تلك الاجسام غير موصوفة بمصدرية هذه الافعال فاذا توجد في تلك الاجسام مبادئ غير جسيميتها وليست هي باجسام والاعاد المحال فهي اذاً قوى متعلقة بالاجسام وقد عرفت اننا نسمى كل قوة تصدر عنها الآثار على نهج واحد نفساً وهذه اللفظة اسم لهذا الشيء لا من حيث ذاته بل من حيث كونه مبدأً للافاعيل المذكورة ولذلك صار البحث عن النفس من جملة العلم الطبيعي (فنقول) ان النفس بالقياس الى انها تقوى على الفعل الذي هو التحريك وعلى الاعمال من المحسوسات والمعقولات الذي هو الادراك تسمى قوة وبالقياس الى المادة التي تحملها فيجتمع منها جوهر نباتي او حيواني صورة وبالقياس الى ان طبيعة الجنس كانت ناقصة قبل اقتران الفصل بها فاذا انضاف اليها كمال النوع به كمالاً (فنقول) تحديد النفس بالكمال اولى من تحديدها بالصورة لوجوه ثلاثة *

﴿ اما اولاً ﴾ فلانه اعم من حيث ان الصورة هي المنطبعة في المادة والنفس الناطقة غير منطبعة فيها فهي اذاً ليست صورة للبدن ولكنها كمال له كما ان الملك كمال المدينة »